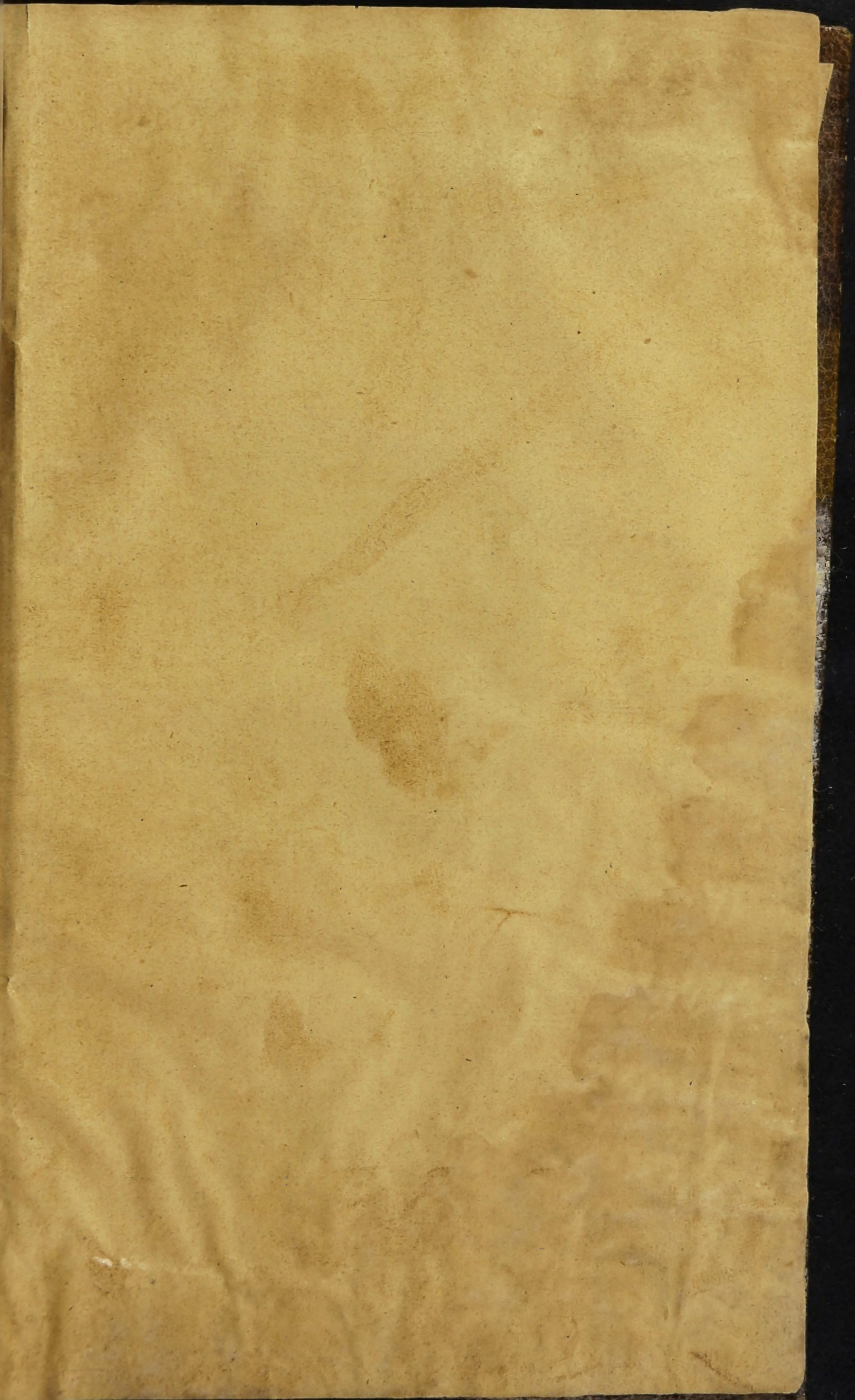
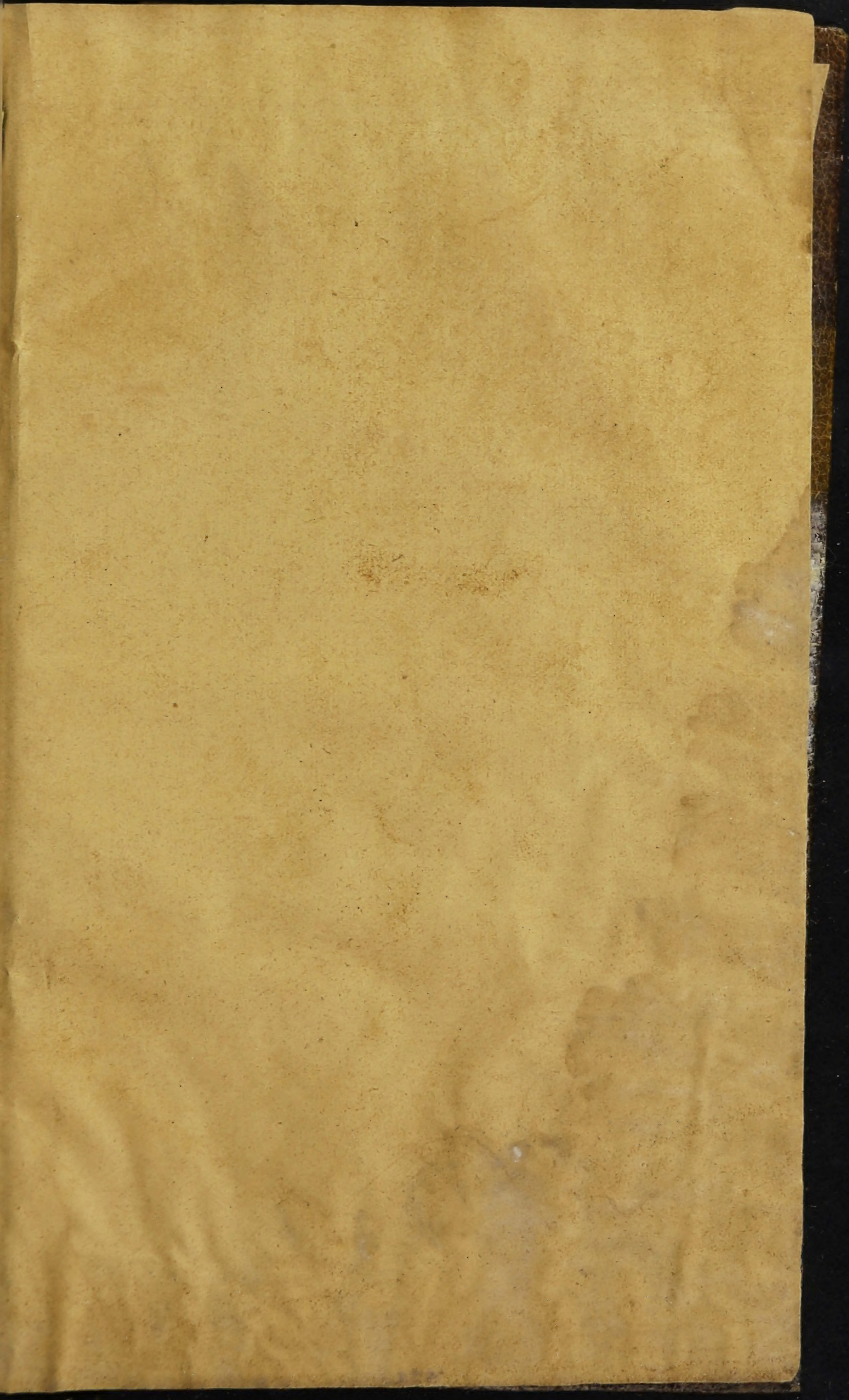


MS. - 69

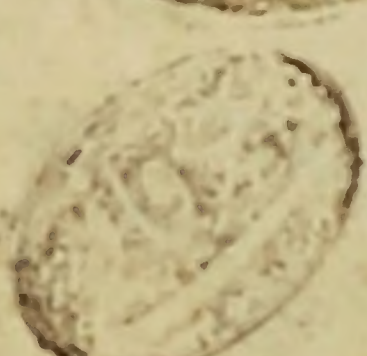
MS. — 69
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

لانت آسید حال طهر
و بنده هم در خدمت ایشان
یکجمله تقاضای و غیره دارم





مشتركي



الحكيم والهداية

محزون في الفقر وعقدًا منطوما في الدرد نثرت على جناب حفرة الشا
 اليه بينان الكناية وطحت في سده باب المومي اليه بلسان الاشارة
 فانه محط رجالات الفضلاء الانام ومجمع العلماء الاعلام مخيم ارباب الفضل
 والكمال ومجلا صهيبة الشرف والاقبال **شعر** يحوم حول داره العالمون
 كما ترى اجمع بيت الله معتركا **هـ** رجاء متى ان يرفعوا في التراب
 فيظهر ما لم وينظر واينها بعن الصواب فيرتد رؤاه وذاكر ما مولى في النجاة
 ومساوولي في النهاية والعون في الله **قوله** علما با حنا عن احوال الوجود
 اي يبحث فيه عنها بمعنى انها يحمل على الموجودات حتى ان اي فرد يوجد
 منها في الجملة امكن ان يعرف حاله بذلك العلم وذلك بان يجعل عنوان **دال**
 على الموجود الخارجي موضوع المسئلة وتحكم على ذلك العنوان ليسر الحكم
 عنه الى ذلك الوجود فالمحول في حكمنا حال لذلك الوجود المدلول عليه
 بالعنوان مثلا اذا حكمنا على الجوهر بانه كذا فالمحول حال ما صدق عليه
 الجوهر وهو الوجود الخارجي ولعله اشار الى ما ذكرنا بايراد الوجود
 على صيغة الجمع وليس المراد ان موضوع الحكم شيء واحد هو الوجود
 الخارجي واللام بجران بحث فيها عن الاحوال المختصة بانواعه فان
 العلوم وان كان بحث فيها عن احوال انواع موضوعها لكن لا عن ^{احوالها}
 المختصة بها فان يزم احوال عرض الامراض في الموضوع بل موضوعها اشياء
 متعددة متشاركة في امر عرضي هو الوجود الخارجي كالواجب والجوهر والعرض
 فان هذه الاشياء مثلا موضوع مجموع الحكم بمعنى ان كل واحد منها يبحث
 احواله في عدة في مسالها وحجب ان يقيد الاحوال المشتركة بثبوت مخصوصة

لها واحد في تلك الاشياء مطلقا كما هو المذهب المختار حتى لا يكون في الاعراض
الغريبة وان كان بعضهم يحذرون البحث عن احوال تعرض لامر عام فلا
ايضا **قول** الخارجية. انما يتبدل الوجود بها لان الغرض الاصل في علم الحكمة
استكمال النفس بحصول المعارف الحقيقية والكلمات الفلكية وهو
ادراك الامور المستخفية في الخارج في الواجب تقديس وتعالى والامور المستندة
اليه في سلسلة العلوية وغيره **وهو** التخلي بالصفا القدسية بارتكاب الاعمال
السنية والاحداق المرضية واما احوال المعاد **فاما** فاما احوالها في معرفتها بعند **واذا**
بحث عنها فيه كان على سبيل التبعية واما البحث عن الوجود الذهني فقد يقال ان
عن احوال الاعيان ايضا في حيث انها هل لها نوع آخر في الوجود ام لا لكن **تقوى**
الامور العامة ان كانت موضوعا في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن
احوال الوجود الخارجية **وصرح** المحقق الشريف في حواشي المطالع بانها محولا
يثبت هناك للاعيان مقدرة بتقيد مخصوصة لكنها بخلاف مسايلا كثيرة **نحكم** فيها
عليها كما يقال لا مكان امر اعتباري والوجود كذا والوحدة كذا اللهم الا ان يقال
انها في الحقيقة في هذه المسائل محولات فان معنى قولهم لا مكان امر اعتباري ان
بعض الماهيات عن الجوهر والعرض يثبت لها هذا الامر الاعتباري وكذا معنى
قولهم الوجود كذا والوحدة كذا ان جميع الماهيات يثبت لها الوجود او الوحدة
المتصف بما يجعل عليه **فعلى** هذا لا يكون المنطق في الحكمة كما سيوضح به **بذلك** لكن يفهم
في كلام الشيخ انه داخل فيه حيث قال في اشارة ايها الحبيب على تحقيق الحق **اني**
تميد الكفر في هذه الاشارة والنسبها اصولا وجملا في الحكمة ومبتدئ في علم المنطق
وقال العلماء المحاكاة الحكمة النظرية اربعة اقسام لانها اما ان يكون مطلوبة لتحصيل
سائر العلوم وهو المنطق او مطلوبة لذاتها ولا يخلو اما ان يكون علما بامور يحتاج

محتاج الى المادة اولا والثاني هو العلم الاعلى والاول اما ان يكون احتياجه الى المادة
في التصور اولا والاول هو العلم الطبيعي والثاني الوياض ومنهم الذين اختلفوا ان
المنطق هل هو من العلوم ام لا قال الامام والحف انه نزاع لفظي لانه ان اريد بالعلم صوة
كل مدرك يكون للنفس شعور سواء كان موجودا في الخارج اولا كما هو مذهب الجمهور والمنطق
علم وقسم فر من الحكمة **قوله** عما هي عليه نفس الامر بمعنى انه لا يقبل التغير بتغير الملك
والاوضاع فلا يرد مسائل العلوم الشرعية والا العربية لا مكان للتغير فيها وقوله
بقدر اطاقه البكرية متعلق بقوله ما هي عليه اي يبحث فيه عن احوال الوجودات
الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بحسب جهد البشر واعتقادهم فان معرفة احوال
الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر مطلقا لا يتيسر لغرض علام الغيوب فيدخل
في التعرف ما هو وسط في مسأله ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله باحثا مع ملاحظه
القيود **قوله** وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني فيكون موضوع الحكمة العملية
هو الاعمال الصادرة عنها ويداها هو الحق كما صرح به بعض المحققين ولو سمع من اطلاقاتهم
ان موضوعها النفس الانسانية في حيث يصدر عنها افعال جمليية محدودة او قبيحة
مذمومة فعلى سبيل المساوغة في العبارة لنظر الى ان الموضوع منها تركية النفس
وما لم ان موضوعها الا افعال نفسها **قوله** لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في
الخارج بلا مادة آه مثل الواجب تعالى والمجردات قد يقال فيه يبحث لان العدد
قد يوجد في الخارج بلا مادة مع انه يبحث عنه في الوياض قلت يدا بنا على ان
المراد بما يوجد في الخارج بلا مادة ما يوجد فيه بلا مادة في الجملة كما هو المتبادر
بقسم المقالة بقوله عما لا يوجد في الخارج الا معها وح يرد ان العدد قد يوجد في
الخارج بلا مادة كما اذا كان عارضا للمجردات مثلا فينبغي ان يبحث عنه في
الآلهي دون الرياض واما اذا كان المراد ما يوجد فيه بلا مادة دايا في افعال صاحب

مطابقة الامر الحاصل في الخارج
مذهب العاديين فالمنطق
قبيل العلوم وان كان اريده

X

أنه خروج عن الالهي كالكثير من الأمور العامة كالوحدة والكمية والعلية والمعلولية
والهوية لأنها قد يوجد مع المادة وانت خبير بأن هذا إنما يصح إذا كانت هذه الأمور
على تقدير وجودها في الخارج موضوعات نعم بقی ح انه ينبغي ان لا بحث عنه في
الرياضي فان قلت المراد ما يوجد في الجملة كما هو المبتدأ لكن صرح العلامة في
المحالات بان العدد تعتبر تارة في حيث هو وبهذا الاعتبار يكون في الأمور المجردة
عن المادة وبحث عنه في باب الوحدة والكمية في الأمور العامة ويعتبر أخرى في حيث
تعلقه بالمادة وبحث عنه بهذا الاعتبار في الرياضيات قلت هذا الكلام لا
يجديك فعالا لان المراد بالمادة التي يعتبر تعلقها بها وبحث عنه بهذا الاعتبار
في الرياض معروض العدد وهو المراد في كلام العلامة والمادة هيئتها للجسم
والحسنة فالعدد اذا اعتبر تعلقه بالمجردات يجب ان يبحث عنه في الرياض
مع انه يصدق عليه انه يوجد في الخارج بلا مادة بمعنى الجسم والحسنة الذي
هو المراد منها فالاعتراض باق بحال **قوله** وهو العلم الاعلى وذلك لانه
يبحث فيه عن ذات الواجب تعالى والملاء الاعلى **قوله** الموسوم بالالهي
تسميته للنسبة باسم اشرف اجزائه وكذا الموسوم بالفلسفة الاولى والتقليد
في اللغة اليونانية التشبيه بحضرة واجب الوجود في العلم والعمل بتدراطا
البشرية لتحصيل السعادة الابدية وكذا الموسوم بما قبل الطبيعة للقبلة
بالذات والشرف وبما بعد الطبيعة للبعدية بحسب التعليم **قوله** وح
اما ان يمكن تجرده عن المادة كالخطوط والسطوح والدوائر والكروية
الى غير ذلك مما لا يحتاج في تعليلها الى مادة وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياض
اما كونه اوسطا فلتنوسطه من مالا يحتاج الى المادة مطلقا وبين ما يحتاج
اليها مطلقا واما تسميته بالرياض فلان للنفس رياضية اولانهم يقتضون

والمحقق باخرى هي تمام المداخله فانهم **قول** واذا بطل الثاني بتقسيمه بطل
المقدم وهو امکان الجذر الذي لا يتحرى قلت فيه بحث وهو ان لزوم
التالي اي جواز تعدد الافداد مع الترتيب المذكور الدائم نظرا الى
مذهب الخصم لا الى نفس الامر كما ذكرنا وحي لا يلزم من ابطاله بتقسيمه ابطال
المقدم في نفسه نعم يلزم ابطاله عند الخصم فكان جدا خارجا عن قانون
الحكمة وعبارته مشعر بان مراده لزوم بطلان التقدم في نفسه وما ذكرنا بعينه ^{وارد}
في الوجه الثاني ايضا فالصواب ان يورد دليلا يدل على استحالة وجوده مطلقا ^{جعل}
بذلك الدليل وكذا دليل الثاني دليلا على استحالة تركيب الجسم في اجزاء لا يتحرى ^{والدليل}
الذي يدل على استحالة وجوده مطلقا ان يقول ان المتجزئ بالذات لا بد ان يكون
ما يحاذي من جهة فوق غير ما يحاذي من جهة تحت وكذا ما يحاذي من جهة
اليمن غير ما يحاذي من جهة اليسار وكذا ما يحاذي من قدامه غير ما يحاذي من
خلفه وكل متجزئ بالذات لا بد وان يكون منقسما في الجهات الثلاث فان قيل ما يحاذي
من هذه الجهات الست هو اطرافه الخارجة من فيلزم التعدد في اطرافه الحاله
لا في ذاته قلنا هذه الاطراف ان كانت داخله في ذاته كان الانقسام ظاهرا
والا فاحل فيه طرفه الفوقاني غير ما حل فيه طرفه التحتاني والا لكان الاشارة
الى احد طرفيه عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة فلا بد ان يفرض
في ذاته شئ غير شئ فيكون منقسما ولو مما يبدأ الدليل يدل على استحالة الخط
والسطح الجوهرين الفضا ولا ينتقض بالنقطة والخط والسطح العرضيين فانها
غير متجزئة بالذات وغير مالية للمكان والبدنية تحكم باختلاف الجهات والاطراف
فما هو متجزئ بالذات ومالي للمكان تامل **قوله** لم يتميزا احدهما عن الاخر في الواقع

فانه يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فملاقاة احدهما
لا حد الطرفين في غير استحقاق والاخرى لا احدى دون العكس يكون ترجحا بدا
منح وهو مح فان قتل لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق ايضا قلنا كما ان
التخصيص في غير استحقاق ترجح بلا مرجح فكذا تخصيص فائدة الاستعداد
ايضا ترجح بلا مرجح واما ان هل يجوز الترجح بمجرد ارادة الفاعل المختار ^{غير ترجح}
فالحكماء اذ عمو ان بديهة العقل شاهدة بخلافه واما الاشاعرة فقد جوزوا ترجح
لا حد مقدورية بلا مرجح ولذلكمكنهم القول بان افعال الله تعالى غير معللة بالعرض
مع كونه فاعلا بالتقصد والا حثيار وتسكوان هذه التجوز بقدرى العطشان
ورغيفى الجايح وطريق الهارب من السبع مع المساواة في جميع الجهات التي
يتصور الترجح بها وقد قوا بين الترجح بلا مرجح والترجح بلا مرجح وقالوا
ترجح احد المتساويين بلا سبب من خارج ضرورة البطلان كيف ولو جوزوا
لزم انسداد اثبات الصانع واما الترجح في غير مرجح فليس كحال بل الموثور
اذا كان مختارا فهو مرجح با داتة اى مقدورية شاء فالاول ان يقال ان
اتخذ محل النهايتى في الوسط يلزم ان يكون ما يداقى احدهما ملاقيا للاخرى
بالضرورة فيكون كل واحد من الطرفين ملاقيا للنهايتى معا فيكونان مثلا قس
قطعا فلا يكون الوسط مانعا وقد فرضناه كذلك ههنا والحق ان اتحاد نهايتى
شيء واحد غير معقول كما يظهر عند من ادنى تأمل نعم انما يتعقل ذلك في نهايتى
جزئين مثلا قس **قوله** والثالث ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه قلت فيه بحث
لانفاة بين كونه على الملتقى وتداقيه لا حدما حتى يلزم من تداقيه لا حدما عدم
كونه على الملتقى اذ في الاحتمالات ان يكون على الملتقى مع تداقيه لا حدما غاية الامر

الامر ان هذا الاحتمال ايضا خلاف المروض لاستلزامه عدم تداقي الاجزاء لكن كلام
الشارح مبني على ان ما فرض على الملتقى وقع على احدهما من غير ان يقع على الملتقى
ومعها احتمال اخر وان كان بعيدا وهو ان يكون على الملتقى على وجه يكون ملاقيا
بتمامه لكل واحد منهما وح يلزم ان يكون احدهما متداخلا في الآخر فلا يكون
هناك ملتقى ومفصل **قوله** والثالث تجزى الوسط قلت يمكن ان يقال
ان هذه الصورة ايضا بتلزم تجزئتها باسرها لان ما يداق به كل واحد من الملاقى
لاخر منها غير يداق به كل واحد منهما ما فرض على الملتقى **قوله** وعلى هذا التقدير
اي تقدير ايراد شق المتروك في المتن وهو انه اما ان لا يداق شيئا من الملتقين
لا يرد الاعتراض الظاهر انه اذا دبر الاعتراضات شارح الجمل كما هو دأبه وهو
انه لم لا يجوز ان يقع على نفس المفصل بان ينطبق عليه لا بان يزيد عليه حتى يلزم
احد الاقسام الثلاثة **قوله** واكتب عنه بان لو انطبق على المفصل لما زاد المقدار
وهذا على خلاف ما يثبتهم قال المحقق الشريف في حواشيه قد يقال على تقدير
الانطباق على نفس المفصل لا بد ان يكون ملاقيا لهما بالضرورة وح اما ان يداق
بتمامه لكل واحد منهما فيكون احدهما متداخلا في الآخر فلا يكون هناك ملتقى
ومفصل بل تداخلا احدهما في الآخر وهو خلاف المروض وان كان ملاقيا
ببعضه لكل منهما بتمامه او ببعضه لزم انقسامه وحده او انقسام الجميع قلت فيه
بحسب وهو ان قوله على تقدير الانطباق على الملتقى لا بد ان يكون ملاقيا لهما
بالضرورة في محل المنع لم لا يجوز ان يقع على نفس الملتقى بان لا يزد عليه حتى يلزم
التداقي والتماس بما عداه من الجزء وتقرر له الجواب ان لو انطبق على الملتقى
لما زاد المقدار والحكم لان زيادة المقدار بالتكيب وانقسام الاجزاء بعضها مع

بعض وهو معنى التداق واذا انتفى التداق انتفى زيادة المقدار اما ان انتفى
 الثلاثة فان الجزر اذا وقع على نفس الملتقى بحيث ينطبق عليه يكون بين الجزئين
 ما يسع الجزر الواقع على الملتقى فيه فيمكن دخوله فيما بينهما فلم يكن بين الجزئين
 ايضا ثلاثة فلا يحصل مقدار لكن يودح ان يذرا الحواجز جدلي اذا لازم
 خلاف راي الخصم وهو خارج عن قانون الحكمة كما ذكرنا ثم اعلم ان في
 هذا المقام كلاما يبين علم المرام وهو انه يلزم التابيلين بالجزر الحسن بكذا
 في تنفك الدحي فاذا افرضا خطا خارجا مركز الدحي الى الطوق
 العظيم منها فذلك الخط يكون مركبا من جزاين لا يتجزى فاذا تحرك الجزر الا بعد
 في المركز في هذا الخط وهو الذي على الطوق جزاوا حداث مسافة فالجزر
 الذي يلي الا بعد ان تحرك اقل من جزء كان الجزر متقسما وان تحرك هو ايضا
 جزاوا حداث مسافة نقلنا الكلام الى الجزر الثالث والدايع وهكذا
 الى الجزر الذي يلي المركز فان تحرك شئ منها اقل من جزء لنزوم انقسامه وان تحرك
 كل واحد منها جزاوا حداث الزم ان يكون مسافة الجزر الذي يلي المركز وحركة
 مساوية لمسافة الجزر الذي على الطوق العظيم وحركة دوح بالضرورة وان
 سكن الجزر الذي يلي الا بعد حتى يحرك الا بعد جزاوا حداث انقسامه عنه وكذا الحال
 في ساير الاجزاء فيلزم تنفك الدحي على مثال دوائر محيط بعضها ببعض ويظهر
 ذلك باخراج الخطوط المتداصلة من مركز الدحي الى الطوق العظيم منها في جميع
 الجهات والعجب انهم التزموه وقالوا ان الدحي يتفكك على مثال دوائر كما ذكرتم
 لكن الفاعل المختار يلصق بعضها ببعض ولا يبعثر الحسن بذلك اللطافة اللازمة
 التي يقع فيها التفكك وانت خير بان في وفق لاسناد الامر الى قدرته واختياره

ما يشهد

واختياره جلّ سلطانه لا حاجة له الى ارتكاب هذه المنة والتزام
تعسف يشهد الحش بكذبه وما يقال من ان اثبات الجوهر الفرد نجا
من كثير ظلمات الفلاسفة فان اثبات الهيولى مبنى على نفيه ويلزم
من القول بالهيولى قدم الاجسام وان بلاك البدن لا يكون بتغرق الاجزاء
بل بنفى الصود والاعراض والعدوم لا يعاد وغير ذلك اللوازم فتقول
انه كما يكون مبنيا على نفي الجزر يكون مبنيا على مقدما اخرى لم يثبت بعد
كما ستطلع على حقيقة انشاء الله المتعال وعلى تقدير التسليم انما يلزم
ذكر اللوازم اذ لم يكن الفاعل مختارا فبالجملة ملاك الامر على اثبات
الاختيار وعدمه من اثبت الاختيار كالاشاعرة ومن اقتفى سيرتهم
شكر الله سعيهم لا حاجة له الى ارتكاب امر يتقضى البداهة ببطلان **قوله**
يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية **قال** بعض
الافاضل هذا القول يستلزم عدم اختصار الجواهر في حمة وهو خلاف
ما علمه القوم قلت انهم ارادوا بالصورة اعم من الجسمية والنوعية لانهم
يسمون للجوهر الغير المفارق للحال في جوهر اخر صورة وهي اعم من ان يكون
جسمية او نوعية يرشد كالدلالة الى ما ذكرنا مذكور في شرح الموافق فانه لما قلنا
المض الجواهر ان كان حاله في جوهر اخر فصوره قال المحقق الشريف اما
جسمية او نوعية مع ان الاختصار ايضا لم يثبت بعد قال الامام لا بد من
الدلالة على ان الجوهر المركب من الجوهرين الحال والمحل هو الجسم فانه لا يستبعاد
في وجود جوهر غير جسماني يكون مركبا من جوهرين احدهما حال والاخر
مقوم له **قوله** ويسمى الثالث المحل مادة وسيولى **قال** الشيخ في الفصل

الثاني في الفتح الاول في طبيعة الشفا ان الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة
للصورة او الصورة ليس هيولى لها ومن جهة انها حاملة لها بالفعل يسمى موضوعا
لها ومن جهة انها مشتركة للصورتين ليس هيولى لها بل هيولى لهما لانها تخل اليها
الجسم بالتحليل فيكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جهة المركب يسمى
اشطتسا **قوله** لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد هذا ما ذهب اليه الجمهور
في ان القابل للابعاد في الحقيقة هو الصورة الجسدية واما الهيولى فهي قابلة
للصورة الجسدية فعلى هذا تعرف الشارح الجنى بل جمهور المتأخرين
للجسم الطبيعي بان الجوهر القابل للابعاد لا يكون مانعا لصدق الصورة الجسدية
وحدها بل لا يصدق على المعرف اصلا وقال المحقق الشريف في شرح المواقيت
لا بأس به لان الجسم في بادى الداعي هو هذا الجوهر الممتد في الجهات اثنى الصورة
الجسدية لكن انت خير بان مثل هذا لا يلقى بكلام **الادباء** المسامحين فضلا
عن ان يكون في تعريف الحكماء المحققين **قال** الاستاذ الفاضل القوشجي ارادوا
بالابعاد الخطوط الثلاثة المتقاطعة على ذوايا قوايم ويتسدها بكونها على الوجه
المذكور لتحقق ان المعتبر في الجسم قبول الابعاد على هذا الوجه وان كان هو
قابلا لابعاد كثيرة لا على هذا الوجه لا للاحتراز عن السطح على ما قيل لخروجه
عن الحد بالجوهر وارادوا بالقبول الامكان يعني يمكن ان يتحقق فيه خطوط
كذلك وانما اعتبروا الامكان دون الوجود لان تلك الابعاد ربما لم يكن موجودة
فيه كما في الكرة والاسطوانة والمحروط المستديرين ورب كانت موجودة
فيه كما في المكعب وصرح ايضا في شرح المقاصد وشرح المواقيت بان الابعاد
المتقاطعة على الذوايا القايمة قد يكون متحققة بالفعل كما في الجسم المكعب وقد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وقد يكون بالفرض كما في الكرة والاسطوانة والخرطوم المستديرون قلت
قلت منها بحث لانه ان اريد بالابعاد الخطوط كما هو الظاهر وصرح به
ايضا في المحاكاة فلا شبهة في انها على ذلك الوصف مفروضة في الكل ولا
وجود لها بالفعل في المكعب ايضا وان اريد بها الامتدادات الالهية
في الجثا على ما هو حقيقة الجسم التعليمي اعني الكمية الغاية بالجسم السارية
فيه واليه دبا ميل كلامهم على ما صرح به في شرح المقاصد فبعد تسليم تحققها
على وصف التقاطع على الدوايا القارية بالفعل فالاجسام كلها مشتركة
في ذلك على ما لا يخفى وان اريد بها السطوح على ما جوزه في شرح
فالحكم ما ذكرنا في الخطوط فان معنى التقاطع المذكور على ما صرح به في شرح
المقاصد ونعيم ان يفرض في الجسم بعد اكيف اتفق ثم اخربا طعة في أي
جهة شيئا يحصل اربع قوائم ثم نائنا بقا طعها بحيت يحصل منه بالنسبة
الى كل من الاولين اربع قوائم والمخلص عنه ان يراد بالتقاطع المذكور اعم من
ان يتجاوزا حد البعدين عن الآفرا واتصل على وجه لواخره يحصل
اربع قوائم والخطوط والسطوح المتقاطعة بهذا المنح موجوده بالفعل
في المكعب وزاد بعضهم قيد الفرض وقال هي جوهر يمكن ان يفرض فيه
الثلاثة قال الاسناد ولعله غير بعيد مع وجود قيد المكان بل منحل لانه
يدخل ما قصد اخراجا عن الجوهر المجردة لان فرض الابعاد الثلاثة
فيها يمكن غاية الامر ان يكون الفروض محالا قلت هذا الفرض محال لان
فرض عدم قبول الابعاد منتهمة فرضها مجردة تامل **قول** المدرك
في الجسم في بادي النظر ذهب الحكماء الى ان الجسم ليس مرييا بداته

بحيث م

بذاته بل المرئي اولا وبالذات هو اللون والضوء القايم بالسطوح والالوان
الهوائية لكنه غير مرئي لخلوة عنهما ثم المعقل معاونة الحسن حكم بان
ما بين تلك السطوح جوهر ممتد في الجهات فهو مرئي ثانيا وبالعرض
فالنظر ههنا بمعنى الفكر نظر الى هذا المذهب وهو المناسب للمقام فمعنى
بادي النظر ابتداء الفكر وذكر بان يكون مستقام في المحذور ويمكن ان يكون
في الناقص والمعنى ظاهر الفكر واما المتكلمون فقد ذهبوا الى انه مرئي
بذاته لكت يشترط تكييفه باللون والضوء واختار المحقق الطوسي
هذا المذهب وادعى الضرورة في ذلك واما ان الهواء غير مرئي فلعدم
تكييفه بها فعلى هذا يكون النظر بمعنى الودية **قول** واما اليهولى فهو التي
يريد المصنف اثباتها واعلم ان الحكماء صادوا في قسطن فذهب افلاطون
ومن تابعه ومنهم الحكيم الطوسي الى ان ذلك الجوهر المتصل قائم بذاته غير
حال في شيء آخر وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب
بحسب الخارج اصلا قابل لطريان الاتصال والانفصال عليه مع بقائه
في الحالين في ذاته فهو حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث
قبوله للصورة النوعية لانواع الاجسام يسمى سيولى وزيد ما احتجوا به
انه لو اقتضى اتصال الجسم وقبوله الاتصال ثبوت مادة سوى الجسم لزم
التسلسل او وجود مواد لا يتناهى وذلك لان الجسم المتصل اذا انفصل
الى جسمين فاما ان يكون مادة احد ما مادة الاخر بعينها وهو مستلزام
ان يكون الواحد بالشخص في آن واحد في مكانين واما غير ما وج
ان كان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل لان كل حادث

حادث مسبق عندهم بالمادة ويكون تلك المادة ايضا حادثة على هذا
 التقدير فيحتاج الى مادة تالفة وبهذا وان كانت موجودة قبل الانفصال
 لزوم اشتغال الجسم على مواد موجودة بالفعل لا ينتهي عددها الى حد
 تقف عنده كما عرفت في الانقسام فلا بد ان يكون تلك المواد غير
 متناهية بالفعل اولو كانت متناهية لوقف عددها اذا وصل الانقسام
 الى مرتبتها واجيب بان المادة متخصه عند الانفصال هو عند
 الاتصال ليس واحدا متعدد في ذاته بل بالعرض واحد عند الانفصال
 الواحد متعدد عند الاتصال فلا نسلم ان المادتين لو كانتا موجودتين
 بالفعل في الجسم المتصل الواحد كانا مثلا على مواد بالفعل وانما يلزم لو
 كانتا موجودتين في الفعل مادتين وليس كذلك بل هما موجودتان في
 مادة واحدة بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء فيه بالفعل وذلك
 ارسطو ومما تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في جوهر آخر يسمى باليهوى
 الاول واخار المصنف المذهب ويؤيد اثباتها بالبرهان في هذا الفصل
 قوله او اشياء كالخطوط والسطوح الجوهرية التي ينتهي بالانقسام اليها
 كما هو الظاهر فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو باطل لكن هذا على تقدير
 القول بانتهايتها الى الجزء واما اذا لم يقل احد بانتهايتها فيها في نفسها
 ايضا باطل كما ذكرنا قوله فيلزم تركيب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية
 وح يلزم ان يكون جميع الانقسامات التي لا يتناهى حاصلها في الجسم
 وهو مستلزم لتوكل كل جسم من اجزاء لا يتجزى غير متناهية كما هو مذهب
 النظام ويلزم مع ما تقدم من ابطال الجزء النقض بوجود المؤلف مما
 يتناهى فاما لو فرضنا اجتماع ثمانية اجزاء مثلا بحيث يصير المركب منها

طويلا عريضا عميقا متقسما في الجهتين الثلاث متقاطعا امتدادا
على زوايا قائمة بالضرورة يكون جسم متناهي اجزائه ويتقضم
قوله كل جسم مولى من اجزاء لا يتناهي بالفعل وايضا يلزم انه لو كانت
مسافة متناهية المقدار مركبة من اجزاء غير متناهية موجودة بينها
بالفعل لا متع قطعها في زمان متناه ويحكي ان العدائ لا اورد هذا لان
علمه التجا الى القول بالطفرة وقال ان المتحرك قد يقطع المسافة بان يحاذي
بعض اجزائها دون بعض ومن الشواهد الحسية لبطلانها اننا نرى القلم
فحصل خط اسود في غيران يبقى في خدالة اجزاء بيض وليس كذلك لغوط
اختلاط الا اجزاء البيض بالسود بحيث لا يمتاز عند الحس لان الاجزاء
المسوحة اقل من الطفرة بل لانه نسبة لها اليها لكونها غير متناهية فينبغي
ان يقع الاحساس بالبيض قلت ولعل ما اوقع في هذا السفسطة ما
قد ع سمع من ان الذوات الحادة بصير منفرجة في غيران بصير قائمة كما يستبين
في ثلثين في ثالثة الاصول لكن لم يظهر عند حقيقة وقد بسطنا الكلام في الحواشي
المتعلقة بشرح اشكال التأسيس فان قيل انه لم يقل بل انما هي الاجزاء
في كل امتداد ي فرض في الجسم فانه محوز ان يكون جميع اجزاء الجسم غير متناهية
لكن كل امتداد يفرض في الجسم يكون اجزائه متناهية قلنا القول بالا اجزاء
الغير المتناهية انما كان لفردية قبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية ولا شك ان
الجسم يقبلها في كل امتداد يفرض فيه **قوله** وهذا الجسم الذي يطرأ عليه الاتصال
قال بعض الافاضل انه بحث لانا لاننا سلم ان هذا الجسم يطرأ عليه الاتصال
والمشاهدة لا تدل الا على ان بعض الاجسام يطرأ عليه الاتصال وهذا بعينه
ما قاله الامام في المباحث المشرقة من ان هذا البرهان موقوف على ابطال

ابطال قول من يقول ان مبادئ الاحسام اجزاء متجزئة في الوهم غير قابلة
 للتجزئة بالفعل اعني ديمقراطيس واتباعه فان الاجسام المحسوسة عند
 ليس لها اتصال حقيقي بل اتصالها عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصالها
 عبارة عن تفرقها واما كل واحد من تلك الاجزاء ففيه اتصال حقيقي وغير قابل
 للاتصال فاذا ما يقبل الاتصال فهو غير متصل بالحقيقة وما هو متصل با
 الحقيق فهو قابل للاتصال واجاب عنه المحقق الطوسي بان القسمة الوهمية
 يحدث في القسوم اثني عشر يساوي طباع كل واحد منها طباع المجموع
 و طباع الجزء الخارج الموافق له في الماهية فتخرج على الجزئين المتصلين
 الفرضين في جزء واحد ما كوز على الجزئين المتصلين اعني الجزء الذي
 قسم والجزء الخارج الموافق له في الماهية من الاتق كالواقع في الاتحاد التي
 يجوز القسمة الوهمية ملزوم لجواز القسمة الاتقائية فيبطل مذهب
ديمقراطيس واتباعه وقد يناقش فيه بانه لم لا يجوز ان يكون لازما لماهية
 كل جزء انهم نوعه في شخصه بسببه لا بد لتفي ذلك من دليل فلا يجوز على
 ما يجوز على الاخر فلا يلزم جواز القسمة الاتقائية على الجزئين المتصلين الفرضين
 في جزء واحد وان بنو الدليل على تسليم الخصم بناء على ان ذلك الاجسام متوافقة
 في الماهية على مذهبهم كان جدا خارجا عن الحكمة قلت وايضا على تقدير توافقها
 في الحقيق كما اعترف به الخصم لا معنى لتوابع يساوي طباع كل واحد منها طباع
 المجموع و طباع الجزء الخارج الموافق للمجموع في الماهية فيما يكون الجزان فيه
 مجرد التوهم لان الجزء هناك لا يكون بحسب نفس الامر حتى يكون له طباع فلا يصح
 يقال ان طباع كل واحد منها موافق لكذا بحسب نفس الامر على تقدير ان يكون

للجزء المفروض هناك طباع لكن لانسلم ان يكون يكون طباعه مساويا
لطباع المجموع ولا للطباع الجزء الخارج الموافق للمجموع في الماهية فان
الختم وان سلم الاتحاد في الماهية لكن ليس كذلك في الالات الاجسام ولا يلزم
منه ان اجزاء ايضا موافقة لها فيها تامل تدر وما قيل من انه لم لا يجوز ان
ان يكون كل جزء متشخصا بتشخصه عابثة عن الاتكاف فليس شيء لان
عدم قبول الاتكاف كح نظر الى العايق الخارجي لا الى نفس الطبيعة وهو لا
يفرنا **قوله** والتقابل يجب وجوده مع المقبول فيلزم ان يكون موجودا مع
الاتصال فلزم اجتماع الاتصال والاتصال في الجسم ضرورة وانه محال
سواء كان الاتصال عرضيا او جوهريا وفي هذا المقام كلام سنذكره لايقا
هذا في وجوب وجود المقابل مع المقبول اذ لم يكن المقبول معدوما للتقابل
ولم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل فلا يلزم اجتماع الاتصال
والاتصال لا بالاقول المقبول اذ كان معدوما للتقابل لانعدام هو ايضا عند
انعدام قابله وهذا بين لا ستر في وجهه قد نشأ به هذا الاتصال
فذا يكون قابله معدوما فلزم ما ذكره **قوله** وتحقيق هذا الكلام قلت لما
سلك مسلكا وقع الطالبين بالاقول الواهي في غماد الدواهي فان اكثر من هذا
المذكورة في اثبات مطلوبه مما لا يفيد شيئا او رد ما يسميه تحقيقا **قوله**
مشتركة في الحدود والنهايات على لفظ اسم الفاعل يعني حدودا ونهاياتها
فصور مشتركة بينهما **قوله** اذا هذا الجواهر لما لم يكن له اتصال لم يكن جوايرا
متصلا فلا يكون بحيث يفرض فيه الابعاد الثلاثة فلم يكن جسما طبيعيا
لان قابلية الابعاد الثلاثة ان لم يكن فصلا على ما هو المهور فلما اقل

اقل في ان يكون لازمة فعند طريان الانفصال عنه لا يبقى جسما بل ينعدم
 جسميته ويحدث حسبان اخر بان وما ذكرنا من مطلوبه ولا حاجة الى
 قوله بل جوهر مفارقا حتى يتوجه عليه ما قد قال بعض الافاضل في انه ان اراد
 انه لو لم يكن له اتصال صلا كان جوهر مفارقا فلم لكنه لا ينفيد المطلوب وان
 اراد انه لو لم يكن له اتصال لازمة لما هيته بحيث ينعدم بانعدامه لكان جوهر
 مفارقا ثم فان اليهولى عندهم ليس لها اتصال بهذا المعنى مع انها ليست
 في المفارقات لكن هذا انما يتوجه اذا حمل المفارق بمعنى المجرى ولما اذا
 حمل بمعنى غير المتصل فلا ورود له **قوله** فعند طريان الانفصال يزول الاتصال
 الكائني وطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمة للاستناد ههنا كلام وهو
 ان الاتصال بهذا المعنى عرضي زائد على حقيقة الجسم يتوارده عليه **وحي** لان
 ان الجسم عند طريان الانفصال عنه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه وانما
 لا ابعادا لثلاثة بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية السارية في جميع **الجسم**
 الثالث والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض ويتبعية كونه
 معرضا للجسم التعليمي فالجسم اذا طرأ عليه الانفصال انعدم عارضا لا اذا
 اغنى الجسم التعليمي الذي كان قبل الانفصال وحدث عارضان اخران
 اعني الجسمين التعليميين الحاديين بعد الانفصال وقابلية الابعاد لازمة
 للجسم الطبيعي لا ينفك عنه لعدم انشكاك الجسم تعليمي ما عنه فهو مع الجسم التعليمي
 الواحد متصل واحد مع الجسم التعليمي المتعدد متصل متعدد كما يقولون ان
 اليهولى مع الصورة الجسمية الواحدة متصلة واحدة ومع الصورة المتعددة
 متصلة متعددة فانتم تقولون ان الصورة الجسمية متصلة في حد ذاتها لا
 بتقبل الانفصال بل ينعدم عند الانفصال ويحدث صورتان اخرتان

والهبولي لكونها في حد ذاتها لا متصلة ولا منفصلة باقية في الحالين
وتنقن تقول المتصل في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو الذي ينعدم ويحدث
والجسم الطبيعي لا متصل في حد ذاته ولا منفصل بل هو موجود باق فلا حاجة
الى اثبات الهول قلت القابل للابعاد انما يكون الابعاد خارجة عنه ولا
ينبغي ان الابعاد مقومة للجسم التعليمي لا خارجة عنه كما صرحوا به فلا يكون
القابل لها بالذات هو الجسم التعليمي هو الصورة الجسمية نعم يمكن ان يقال
لاننا ان الاتصال المخصوص من لوازم ماهية الجسم حتى اذا طرأ عليه الانفصال
لم يكن قابلا للابعاد الثلاثة غاية في الباب انه يلزمه اتصال ما فيو قبل الانفصال
قابل واحد للابعاد وصار بعده قسمين كل منهما قابل للابعاد فبالحقيقة
ينعدم في الجسم وحدة وطرا عليه كثرة والجسم حال الوحدة هو بعينه حال
الكثرة لم ينعدم قط فكما يقولون ان المادة شخص هو عند الاتصال
هو بعينه عند الانفصال كذلك نقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني
الاتصال هو بعينه عند الكثرة اعني الانفصال غاية الامر اننا نقول ان الجسم
شخص واحد بل شخص متكرر ولا يلزم من ذلك ان الشخص الذي كان حال الوحدة
ذوات المتشخص الذي يكون باقيا الكثرة فان الشخص ليس من مقومات ماهو
ثابت حالتي الوحدة والكثرة بل انما هو مقوم للشخص الذي كان حال الوحدة
قوله وانه بدعي البطلان . لانه اذا كان كذلك يكون سق البعوضة بانوته
للبحر المحيط مثلا اعدا ما لذلك البحر بالكلية واجداد البحر من اخرين وبدية العقل
ينفيه وقد اوجب عنه بانه استبعاد لا يفيد اليقين ودعوى الفردرة في محل
النزاع غير مسموعة فان هذا ليس بابعد مما يقال من الاجسام كلها لا تبقي زمانين
وعدم تمكن الحسن فيه لا يستلزم عدم الوقوع وقال بعض الافاضل الاول ان

١٥
ان محاباة ان اريد بالبحر ذلك الماء مع ماله في الاتصال فلا خفاء في انعدام عند
عروض الاتصال وان اريد به نفس ذلك في غير اعتبار الاتصال فليس الشك في زوال
بحر ولا حدوث بحرن قلت الاتصال ان في الجواب الاول خروج عن طور
العقل والمنزاع وكما هو فان المتقيدين بدرجات العقل يقولون بان ما شهد له
العقل مقبول وشهادة العقل اذا كانت فيما نحن فيه مردودة فليست علماني
انها اين مقبولة وما قال بعض الافاضل في الجواب فنقول المراد بالبحر الجسم المائي
المتصل في حد ذاته وحاصل الكلام انه لو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر
المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون شق البعوضة بآبونة لهذا الجسم المتصل المائي
العظيم المسح بالبحر المحيط انعدامه بالكلية وحصول بحرين آخرين عن كتم
العدم لا عن شيء وانه بدهي البطلان **قوله** والثاني معلوم الاستفاد بمعنى انه
لم يتل احد بوجود مثل هذا الجوهر في الجسم حتى يحوز ان يكون التعلق بينهما
بطرق حلولهما في هذا الجوهر مع انه يحوز حلول احدهما في الاخر وقد
منع بعض الافاضل هذه المقدمة وقال العلوية ممنوعه وذلك بناء على ما في
الواقع ونفس الامر كما هو متيقن فن الحكم وايضا يمكن ان يكون التعلق الدافع
للاستباز الوضع بينهما بطرق حلول جوهر اخر فيها **قوله** دون العكس وهو
زوال المحل اعني الصورة مع بقاء حال محل آخر يحل ذلك الحال فيه فانه
بين ان الصورة الجسمية يزوال الاتصال فلو كانت محلا للجوهر البلية لكان
المحل زايلا مع بقاء الحال وانه غير معقول وانت خير بان هذا غير معقول
اذا كان اللازم زوال المحل مع بقاء الحال بدون محل آخر وليس كذلك فيما نحن
فيه **قوله** هو الاختصاص الناعت على طريق المجاز العقلي اعني اختصاصا
سببه بنعت العقل المحل بالحال **قوله** فان الجوهر البلية بالجسمية بهير

جسما قال بعض الافاضل ان اراد بصيرورة الجوهر الباطن بالنظام الجسمي
اليه جسما كون المركب منها جسما فسلم لكنه لا يفند المنعوتية وان اراد كونه
منعوتية فم قلنت يمكن ان يريد ان الجوهر الباطن بالنظام الجسمي يتصف
بصيرورة جسما اي مع الجسمية كما ان الجسم بالنظام المبيض يتصف بصيرورة
ابيض اي مع البياض وهو يفند منعوتية الجوهر الباطن بصيرورة جسما
مع الجسمية الا ان الجسم في منعوتية بالابيض لا يحتاج الى اندراج الصورتين
في البين بل بدونه يكون الابيض نعتا له وهذا معنى اختصاص الناعت
بالمنعوت بخلاف منعوتية الجوهر والباطن بالجسم فانه يحتاج الى اندراجه
وايضا يمكن ان يقال بعينه ان التعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي
منعوتية الجسمية بالجوهر الباطن فان الجسمية يصير بالجوهر الباطن جسما
فالصواب ان يقال لما كانت المادة شيئا هو مع المتصل الواحد متصل
واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدد كان المتصل الواحد متصلا
والمتعدد مختصا بها اختصاص الناعت بالمنعوت فيكون محل المتصل
الواحد حال الاتصال والمتصلين حال الانفصال **قوله** لان الغنى بذاته
عن الشيء يستحيل ان يحل فيه قد يقال ان اراد استحالته حلو له فيه بالذات
فلم يكن لا يذم استحالته حلو له فيه مطلقا لجواز ان يحل فيه لعله مستحال
وان اراد استحالته حلو له فيه مطلقا فم قوله لان الحلو بالمعنى المذكور مستلزم
الافتقار اعني الاحتياج الى المحل فلو حل الغنى بذاته عن شيء فيه لتخلق
عن الذات مقتضاه اعني الاستغناء وانه في قلنا لاسلم التخلق فلو
التخلق فان مقتضاه وهو الاستغناء كان لذاته والافتقار يجوز ان يكون
لعارض **قوله** اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا يذو المقدمة بكليتها مستفوضة بالوجود

بالوجود فان الاشياء قبل وجودها يتقبله فالاولى ان يقال ان الشيء لم يوجد
 في الخارج لم يقبل شيئا موجودا في الخارج وهذا القدر كاف فيما نحن بصدده
 قال المحقق الشرف في شرح المواقيف في بحث الوجود ان الضرورة لا يحكم
 الابان كل صفة ثبوته في موجوده في الخارج فان قيامها بالموصوف ^{وجوده} فذرع
 فيه وليس الوجود صفة موجوده في الخارج فانه في العقول الثانية امتيازها عن
 معرضها عما هو في العقل وحده لكن قد يقال ان المدة القايله بان ثبوت ^{لشي} الشيء
 مطلقا موقوف على وجود المثلث ايضا قاعدة بديهية ^{لشي} العقل عنها
 شيئا وصفة الوجود ليست عارضة للماهية ولا الماهيات قابلة لها بل العقل
 ينتزعه من الموجودات وقيامه بها وقبولها بالقوة واشار المحقق الطوسي
 الى ذلك في التجريد حيث قال والوجود في المحولات العقلية **قوله** ونحن
 نقول اما الاعتراض نسقوطة واضح اما اولها ان اراد بالاعتراض اعتراض
 الفاضل الجنكي فهو لا يدل على جعله الحكم على الصورة بقبول الاتصال من مقدما
 الدليل اراد به حيث قال فان قلت الحكم يكون الصورة قابلة للاتصال
 ام لا متفرع على وجودها المتفرع على وجود الهيولى ان الغرض لذلك انما
 يهم بعد وجودها ووجودها متفرع على وجود الهيولى فيلزم المصادرة وحاصل
 جوابه حيث قال قلت اراد بالصورة الاتصال الذي ثبت تحققة ان
 الغرض لذلك متوقف على العلم بوجودها وهو حاصل بعد اثبات ان لا منفصل
 للامتدادات الجوهر المتد في الجهات الثلاث الذي ثبوت بدهي في غير اعتبار
 كون هذا الامتداد الجوهر في الهيولى ويسمى صورة في هذا المقام **قوله** واما الجواب
 فضعف ظاهرهما حقتاه **الح** اعلم ان الاتصال يثبت على معان احدى كون الشيء

بل م

بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء مشتركة في الحدود كما شتر اك السطح بين قسمي
الجسم والخط بين قسمي السطح والنقط بين قسمي الخط والمتصل بهذا المعنى
فصل الكم يفصل عن الكم المتصل وثانيها كون المقدارين متحدين
في النهاية كما في ضلعي الزاوية والمتصل بهذا المعنى هو المقدار وثالثها
كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر والمتصل بهذا المعنى هو ذلك الجسم
ورابعها الجسم التعليمي وخامسها الصورة الجسمية فانه يطلق عليها الاتصال
بمازاد مبالغة في الاتصال فعلى هذا لا يكون في جوابه ضعف **قول** واما
الاعراض المبنى على الاستفسار اه قال الفاضل الحنكي فان قلت لا
اما ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان الاول فلما حجة
الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني لم يلزم من كونه قابلا للاتصال
اجتماع الاتصال مع الاتصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما ان
الصورة هي الاتصال الجوهرى انتهى كلامه وانت خير بان مراعاة تحقق
مراد اللفظ كما هو دأب اشرافيين ولا جحرفيه ولو كان قد وجدوا
باعتبار ان هذا الاستفسار وجوابه موقوف على ان يكون الصورة
الجسمية تفصل اتصال فقد ذكرنا انه يطلق الاتصال عليها مبالغة **قول**
فلا يثبت الهوى في جميع الاجسام فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون
حقيقة الاجسام غير متحدة مع ان تتساو بها في قبول جميع الاعراض
شاهد بخلافه وانما الجسم لا معنى له الا الحاصل في الجزء والاجسام
متساوية فيه فيكون متساوية في الماهية قلنا قبول الاعراض لوازم
الاجسام فعلى تقدير تسليم استواء الكل فيه لم يلزم استواءه في

في تمام الماهية فان الاشتراك في اللوازم لا يدل على الاشتراك في اللزوما
 وكذا الكلاية في حصول الحيز فانه ليس ذات الجسم بل حكم من احكامه
قوله لا انها لا تختلف بالفصول فيه منع ظاهرا على تقدير تسليمه لا يكفي في
 الاتحاد لجواز كونها حقايق بسيطة **قوله** فانقضاء البهوتة الاتصالية اللازمة
 اي بالدليل الذي ذكره في افتقار الصورة الجسمية وقد عرفت ما فيه **قوله** اما الملائكة
 فظاهرة مما سلف من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل القابل للابعاد
 الثلث **قوله** جسمانية كانت او غير جسمانية خذافا للهندسة الجسمانية
 وللمتكلمين في المجردة فانهم يجوزون وجود ابعاد غير متناهية مجردة عن
 المادة فوق العالم **قوله** لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد امتدادان على
 نسق واحد اي خطان مستقيمان كأنهما ساقا مثلث قال صاحب المواقف
 يفرض سلة مثلث فرجاه نقطه واحدة كيف اتفق وفسر المحقق
 اشرف بقوله سواء كان الانواع بقدر الامتداد بان يكون البعد
 بينهما بعدد ما بينهما ذراعا وبعدها بها ذراعين ذراعين وعلى
 هذا او ازيد بان يكون الاندراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص
 كما اذا انكسر الحال بينهما وهذا من مع تجزئه في هذا الباب شيء عجيب لانه
 اذا كان الاندراج ذراعين والامتداد ذراعا يكون ضلع من المثلث مساويا
 للضلعين الباقيين منه وبطلان انه اظهر من ان ينحني مع ان اقليدس قد جعل
 كون مجموع ضلعين من المثلث المستقيم الاضلاع اطول من الثالث من
 مسائل الهندسية وبرهن عليه في اكل العشر من اولى كتابه وهو
 الملقب بان كل الحماري وقد بسطنا الكلام في حواشي اشكال التأسيس
قوله يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد فيه بحث

فان ذلك فرض امرين متناقضين كفرض وجود مزيد مع عدمه لان وجود
خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيها فان الخط الواصل
بينهما انما يصل بين نقطتين منهما في اى مرتبة كان فهما ينهيان بتتيك
النقطتين كيف لا وقد يكون كل منهما محصورا بين الاخر و ذكر الخط
الواصل **قوله** متزايدة بقدر واحد بحيث يكون بعضها تحت بعض فان
قلت هل يمكن امتداد الخطين من مبداء واحد بحيث يمكن ان يفرض
بينهما ابعاد متزايدة بقدر واحد بمعنى انه اذا كان امتداد كل واحد منهما
ذراعا مثلا كان الانعراج ذراعا واذا كان ذراعين كان ذراعين وهكذا
يعنى يكون كل واحد منهما قاعدة لثلث متساوى الاضلاع قلت على
اطلاقه كما يفهم من عبارة لا نعم يمكن اذا كان الدائرة الحاصلة بين
الخطين الممتدين بمقدار ثلثي القايمة وصورتها ان يفرض محيط دائرة وتقسمة
اقسام متساوية وتصل بين كل نقطتين متقابلتين من مبادئ تلك الاقسام
فيحصل هناك خطوط ثلثة متقاطعة على مركز الدائرة هي اقطارها ويحدث
عند المركز ست زوايا متساوية لتساوى القوس التي هي مقاديرها بالشكل
السادس والعشرين من ثالثة الاصول وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا قايمة
لان المركز بل كل نقطة تفرض على سطح محيطها ربع قوايم وقد قسمت فيها
اقساما متساوية وكانت كل واحدة ثلثي قايمة يحيط بها ضلعان
مما نصفا قطرين من تلك الاقطار وهذا ان الضلعان هما اللذان يكون
الانعراج بينهما مساويا لا متدادهما وذلك لانه اذا فصل من هذين الضلعين
خطان متساويان ووصل بين الموصليين بخط مستقيم يحدث هناك
ثلث متساوى الاضلاع لان مجموع زوايا المثلث مساوية لقايمتين

متساوي

لثابتين بالشكل الثاني والثلاثين مزاوي الاصول فلما كانا احديهما
 اعني التي بين الضلعين ثلثي قائمة وجب ان يكون الاويتان اللتان
 على القاعدة اعني الخط الواصل بين المفصلين متساويتين الساقين
 بالما موزني اعني الخمس مزاوي الاصول فلزم ان يكون كل واحدة
 منهما ايضا ثلثي قائمة فيكون ذوايا المثلث متساوية فوجب ان يكون
 اضلاعه ايضا متساوية وذلك ما اردناه ويمكن ايضا ان يعمل بالشكل
 الاول في المقالة الاولى من كتاب الاصول مثليا متساوي الاضلاع ثم يخرج
 ضلعين منه محيطين بزاوية الى غير النهاية **قوله** لا يمكن ان نوضح
 على الخطين قوتين متساويتين البعد اي على الخطين الغير المتساويين
 وذلك لان قال اقليدس في الاصول الموضوع لنا ان نعين نقطة على
 اي خط كان فتعين على احدهما نقطة كنقطة ب مثلا ونفصل
 من الخط الاخر الغير المتساوي مثل خط ا ب كآح بالثالث مزاوي
 كتابه فنقطتا ب ج متساويتان البعد عن نقطة **قوله** هذا الزيادة
 الموجودتان في البعد الاول اعني خطوه والبعد الثاني اعني خط
 ورأى اللتان مما جلد في الزيادات الغير المتساوية موجودتان في
 البعد الثالث الذي فوق البعدين المشتملين على البعد الاول اعني
 خطوه وكل واحد منهما مشتمل على زيادة فيشتمل البعد الثالث على
 ذلك البعدين وعلى زيادتهما بالفروقة قلت وبما قررنا يتم مطلوبه وليس
 مراده انه يلزم اشتغال البعد الثالث على البعدين على حد واحد وعلى زيادتهما
 ايضا على حد واحد يندفع ما قال بعض الافاضل من ان في اشتغال البعد

على تلك الجهة اعني خط ج ط لان
 البعد الثالث مشتمل على البعد الثالث
 اعني خط و ز المشتمل على

الثالث عليها وعلى زيادتها بحث لا يخفى على المتأمل نعم الاولى ان
يقال لانه مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول الذي فيه زيادة
وعلى زيادته فيشتمل على زيادتها بالضرورة **قوله** لزم ان يوجد بينهما ابواب
غير متناهية متزايدة بقدر واحد قلت هذا انما يتم اذا كانت الزاوية
التي بينهما عدد ثلثي قائمة كما قورنا سابقا والذي يدعى على تقدير تمامه انما
يدل على امتناع بعدين غير متناهيتين ممتدين بحيث يكون بينهما
زاوية عدد ثلثي قائمة لا مطلقا وظاهرا ان هذا القدر لا يكفي فيما نحن فيه
قوله بحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد
واحدة قال بعض الافاضل فيه بحث لان حكم المقدمة الثالثة ليس
الا ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية يوجد في بعد واحد فوق
الابعاد المشتملة على تلك الجملة واما ان الحكم بان الزيادات الغير المتناهية
توجد في بعد واحد فليس عين ذلك المقدمة ولا لازما يتأمله فلا بد له من
البيان في تمام البرهان قلت والحاصل ان كلمة في في قوله كل جملة
في الزيادات الغير المتناهية في المقدمة الثالثة تبعية لا بيان
والا لكان فرض وجودها في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة عليها
فرضا محالا اذ في تمام فرضها غير متناهية عدم وجودها في بعد واحد
فان معنى كونها غير متناهية ان اى مقدار اخذت منها وجدت مقداره
آخر خارجا عنها ولا يلزم بحكم المقدمة الثالثة ان يوجد تلك الزيادات
الغير المتناهية باجمعها في بعد واحد وايضا على تقدير التسليم يلزم ابتداء
الحجة على وجود جد هو اخر الابعاد فانه لو كان فوقه لم يكن مشتملا على

على اشتداد على جميع الزيادات لكن وجوده موقوف على تناسل المتدادين
فاذن دليلكم هذا مبني على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المط
والجواب عن هذا ان تناسل المتدادين على تقدير التسليم انما يلزم في عدم
تناسلها لان لو كان الا متدادان غير متناهيين فاما ان يوجد بعد
مشتل على جميع الزيادات او لا وايضا ما كان يلزم ان يكون الا متدادان
ان متناهيين اما الاول فلما ذكره واما الثاني فلانه لو لم يوجد بعد
مشتل على جميع الزيادات فبنتهي في حد وليس ذلك الا بانها لا متداد
قوله والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه قلت فيه
بحسب وهو ان الزيادات اللازمة للابعاد الغير المتناهية غير متناهية
بحسب العدد فان الابعاد المفروضة بن الخطين المتدبين غير متناهية
كحسب العدد وحيث لا يلزم ان يكون البعد المشتمل على الزيادات الغير
المتناهية بحسب العدد غير متناه بحسب المقدار حتى يلزم بن الخطين
وجود خط واحد غير متناه محصور بين حاصرين لا بدلهما البرهان
في تمام البيان **قوله** تثبت ما ادعيناه قال بعض الافاضل وانت
تعلم ان الدليل المذكور على تقدير تمامه انما يدل على امتناع وجود بعد
غير متناه في الجهتين وان كان هذا القدر لا يكفي فيما نحن فيه قلت
في الدليل انما لم يدل على امتناع وجود بعد غير متناه في جهتيه حتى
لو جرد مجوزا سطوانة غير متناهية في جهتيه لم يبين امتناعه في
الدليل المذكور نعم على تقدير تمامه انما يدل على امتناع وجود بعد غير
متناهيين وابعاد غير متناهية ايضا كما لا يخفى عند التأمل لكن

اذا كانت الداوية المفروضة بقدر ثلثي قائمة لا مطلقا كما ذكرنا **قول**
اذا الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم اى الجسم الطبيعي فانه عرض له
الشكل بواسطة عروضه لمقداره اى الجسم التعليمي وح يمكن ان يناقش
فيه بان التغير المذكور للشكل يستلزم ان لا يكون الصورة متشكلا على تقدير
تجردها وان كانت متناهية لانها ليست بجسم على هذا التقدير
الهم الا ان يراد بالجسم معنا الامر القابل للابعاد الثلاثة وانما
خصصنا المقدار بالجسم التعليمي لان الهيئة العارضة للسطح بسبب احاطة
حد او حدوده لا يستلزم عروض الشكل للجسم الطبيعي وذلك ظ
قال بعض الافاضل واعلم ان هذا التعريف لا يصدق على اشكال السطوح
كشكل المثلث والمربع وغيرهما فالاولى ان يعرف بما عرفه البعض من
انه هو الهيئة الحاصلة من احاطة حدا واحدا و حدود بالمقدار قلت
يمكن ان يقال لما لم يكن الشارح معنا بمقدار تعرف الشكل وما ذكره تيم
مطلوبه الكفى بذلك مع انه يرد على ما عرف به بعض الشارحين ايضا
انه لا يصدق على سطح الكرة ومحيط الدائرة لانه لا يحيط بهما حدوا
حدود واستقرأ كلاهما شاملا على انه يطلق عليهما الشكل اللهم الا ان
يراد بالهيئة الحاصلة من الاحاطة اعم من ان يكون في حيث المحاطية
او المحيطية **قول** بسبب احاطة حدا واحدا بالمقدار كما في الكرة او حدود
كما في المضلع لا من جهة نسبة الاجزاء بعضها الى بعض والى الامور
الخارجة عنه يكون الشكل من نقول الوضع على ما ذكره ثابت بن قنبر وقال
اليه الامام فان الحق انه في الكيفية المختصة بالكميات كما هو مذهب ^{انه على}

انه على وجهي الحكم والمراد بالحدود ما فوق الواحد حتى يتم شكل
 نصف الكرة قال المحقق الشرف في شرح المواقف في فصل الكيفيات
 المختصة بالكيفيات وكذا في شرح التذكرة ان المراد بالاحاطة ههنا
 الاحاطة التامة ولا يتصور للمخط المستقيم شكلا لا متناهيا احاطة
 ط فيه به لانها نقطتان ومما لا يحيطان بمقدار كما صرح به ذلك المحقق
 في حاشي شرح التلخيص لكن يريد علمه ان الزاوية يطلق عليه
 الشكل يشهد به تتبع كلام القوم ولو اريد بها الاحاطة الغير التامة او
 الاحاطة مطلقا لزم ان يكون الهيئة الحاصلة من احاطة الضلعين باحد
 زوايا المثلث مثلا شكلا وليس كذلك **قول** اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
 على السوية فيه منع بجواز ان يكون له نسبة خاصة الى بعض الاشكال
 ولو سلم قلت فانما يتم ان لو ثبت ان تناهيهما بحسب طبيعتهما اما اذا
 كان تناهيهما بحسب تأثير الفاعل فيهما فان يكون حصول الشكل المعين
 من تمامه تأثير فاعله في التناهي اما بايجابه او باختياريه غاية الامر انه يمكن
 ح ايجاد الكلام في تخصص ذلك التناهي المستلزم الخصوصية ذلك الشكل
 المعين **قول** والا لا اشركت الاجسام كلها في الشكل لا اشراكها في الجسمية
 وذكر بطا المشاهدة وانت خبير بان هذا مبني على كون الصورة الجسمية ^{طبيعية}
 نوعية فانها لا يقتضئ امورا مختلفة وقد مر الكلام فيه ولو سلم فقيده
 بوجه آخر وهو ان لا يقتضئ امورا مختلفة لم لا يجوز ان يكون لها
 جهات مختلفة يحد عنها بحسبها امورا مختلفة والثابت بالدليل على

تقدير صحتة ان الواحد من جميع الجهات لا يصدر عنه الا الواحد ايضا
لم لا يجوز ان يكون المخصص هو الصورة النوعية وما ذكر في شرح المواثق
في جوابه من ان الصورة الجسمية لو تجردت عن المادة لا يكون هناك
الا طبيعة الجسمية المشتركة ولم يكن هناك سبب يقتضي الاختلاف في
امر في الامور فهو اول المسئلة لان عدم اقترانها بالهيولى لا يستلزم خلوها
عن الصورة النوعية فان من ذهب الى انها قابلية بذاتها غير حال في
الهيولى فهو قائل بقبولها للصورة النوعية **قوله** لان العارض يجوز زواله اذا
نعني بالعارض الا ما كان جايزا للذوال قتل لم لا يجوز ان يكون الذوال وان
كان جايزا نظرا الى نفسه لكن سجيل بالنظر الى الخارج يعني ان الخارج يقتضي
عروضا بذواته يستحيل بدون قيام غيره مقامه فيكون الشكل باق يتعاقب
العوارض كما قالوا بعينه في بقاء الهيولى بتعاقب الصور لا يقال محرم
الكلام في نوع العارض فنقول ان كان لازما للزم ما للزم في اللازم وان
كان عارضا يلزم ما ذكره من الاتصال او الانفصال الى اخر البيان فلا
يفقد استحالة ذوال العارض بدون قيام غيره مقامه اى بقاءه بالنوع
لانا نقول لم لا يجوز ان يكون على تقدير كونه لازما يقتضي امودا مختلفة كما
ذكرنا او على تقدير ان يكون عارضا لم لا يجوز ان يكون متمنع للذوال وان كان
جايزا للذوال مطلقا بان يزول حين المعارضة لا بد لنوعية من دليل قلت
الجواب الخامس لمادة السببية عن اصله ان جواز ذوال العارض المستلزم
لجواز زوال الكل وتبدل بحسب نفس الامر كاف في المطابق ذوال

١٤
زوال الشكل وتبدله بالاتصال والانفصال انما يحوز بحسب الامر اذا
كان هناك قابل لهما في نفس الامر الا لا امتنع زواله وتبدله بهما فحواذ
الذوال في نفس الامر مستلزم لوجود الهوى فيها سواء كان الذوال مستحيلا
حسب الخارج ام لا نعم بقي شيء وهو انه لم لا يحوز ان ينتفي الصورة بانتفاء
العارض لا سخالة وجودها بدون الشكل لان يبقى الصورة وتبديل
الشكل بانتفاء العارض لا بد لنفيه من بيان **قوله** انما يكون بالاتصال ^{تصل} والاتصال
الواو والواصلة بمعنى او الفاصلة كما لا يخفى على الناظر اذ بمجرد انتظام شيء
في خارج الى حجم الجسم يتبدل الشكل وايضا يشهد به العبارة الآتية
اعني قوله والمحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالاتصال
او الانفصال فالمراد بقوله والقابل لهما ليس الا الهوى ان القابل لكل
واحد من الاتصال والانفصال ليس الا الهوى وح قد يناقش فيه بانه
قد تبين ان المتصل اذا عرض عليه الانفصال يكون القابل له يعني للاتصال
الحادثين وللا اتصال السابق هو الهوى واما ان القابل للاتصال
مطلقا هو الهوى بمعنى انه يتناول اتصال شيء الى اخر فلم يتبين
بعد **قوله** لا يخلو عن اتصال بعضها ببعضها وانفصال بعضها عن بعضها
فيه انه لم يثبت ان قابل بهذا الاتصال ايضا هو الهوى فان قيل هذا
الانتقال والانفصال يقتضيه القسم الوهمي لان تبدل الشكل لا يتصور
فيما لا يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء ومن يفيض الى القسم الاتوكاكية
المستلزمة لكون الصورة المحررة قابلة للاتصال المستلزم للهوى

هف قلنا لانم ان القسمة الوهمية يفضى الى القسمة الماتركاكية وقدم
الكلام فيه وعلى تقدير التسليم فنقول ح يكفى ان يقال لو كانت الصورة
مجردة لكانت قابلة للقسمة الوهمية لا متنازع وجود الجزء وهى مفضية
الى الاتككال الخارجى لكنها وحدها لا يقبل فجمع مقدماتكم فى الدليل
ضايح وهذا وان كان من باب تعيين الطرق الذى هو اقصر لكن
لا يخفى استتباع دليلكم ح فى داب المناظرة سيما اذا كان بعض
المقدمات فى غاية الخفاء كتناهى الابعاد **قوله** واما الدام الاستدراك
يعنى ان الفاضل الخفى بعد ما منع كون الانفعال من لواحق المادة قال
على انه لو صح ذلك لكون الانفعال من لواحق المادة لكفى ان يقال لو
كانت الصورة متناهية لكانت مشكلة لكن الشكل لا يحصل
فى الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق
المادة هف فبانه المقدمات مستدرك وهذا من باب تعيين الطريق
اذا ذكر الانفعال مع الاتصال والاتصال على وجه لا يشملها واما اذا
ذكر معها من غير تخصيص فلزوم الاستدراك باق بالضرورة قلت
وهذا كلام هذا الفاضل نظر من نظر من وجه آخر وهو انه ان اراد بالكل
فى قوله لكان مشكلة حصوله فالملازمة مسلمة لكن حصوله لا يتوقف
على ان يكون فى الامتداد قوة الانفعال بل بمجرد تناهى الابعاد يحصل
الكل وان اراد به تبدل شكل الى شكل اخر فهو ماذ مجرد التناهى
لا يقتضى التبدل **قوله** فى جهة واحدة اى فى جهة واحدة فقط فيكون

فيكون خطا او في جهتين اى في جهتين فقط فيكون سطحاً **قوله**
 وكلاهما بطلاناً في الخط قلت ابطال الجزء الذي ابطله سابقا
 والخط والسطح الجوهرين اللذين ابطلهما هناك انما هو على تقدير
 القول بإمكان وقوعها متوسطين الاخرين لا مطلقاً فلم لا يجوز
 على هذا التقدير ان يوجد جزء او خط او سطح كل واحد منها ذو وضع
 فكان يهوى مجردة عن الصورة لكننا قد ابطلناها مطلقاً بمعنى لا يمكن
 وجودها فتذكر حتى يتم المطلوب **قوله** لو كانت حمالاً كانت مركبة
 من الهوى والصورة فيه انما لانها لو وجدت حجم بمعنى ان له ابعاداً
 ثلثة كان قابلاً للاتصال والاتصال كليهما حتى يلزم تركيبه في الهوى
 والصورة وانما يلزم ذلك لو كان حقيقة متحدة مع الاجسام القابلة
 للاتصال واثباته دونه اثبات اتحاد حقيقة الصور الجسمانية
 فالصواب ان يقال لو كانت متقسمة في الجهات الثلث لكانت
 قابلة لها والجوهر القابل للاستعدادات الثلث هو الصورة الجسمانية
 كما هو مذهب الجمهور وقد فرضنا هوى مجردة **قوله** لانها نهايات
 واطراف للمقادير فان قلت بدأ مخالف لما صرح به الحكماء من ان الخط
 والسطح من المقادير لان المقادير موجودة عند منتهى امر عدمي
 قلت المراد بالنهاية منها ما ينتهي به الشئ من حيث انه ينتهي به وانتهى
 قد يطلقون النهاية عليها بهذا المعنى مجازاً نظراً الى انها متصفة بالنهاية
 مع نوع ما من الاضافة لان السطح مثلاً يوصف بان الجسم ينتهي به وينقطع
 عنده فيعرض لانتها الذي هو امر عدمي للسطح بالاضافة الى الجسم
 وكذا الحال في الخط والنقطة وبهذا يظهر ايضاً ضعف ما قاله الامام في

شرح الاشارات من ان قول القايد البسيط نهاية الجسم خطابا
البسيط هو الذي ينتهي به الجسم **قوله** واما المتكلمون فقد اثبت طائفة
منهم قد ذكرنا سابقا ان هذا مخالف لما قال المحقق الشريف من انه لم يند^ص
اليه احد **قوله** لان هذا الناظر معترف اه قال الفاضل الجكني ان الخط
طالم يكن له في جهة العرض مقدار فلا مانع فيه لان يدخل فيه اخر
مثله في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح في جهة العمق واما ان كل
خطين فهما اعظم في احد مما فسلم ان اراد في جهة الطول في مم ان
ان اراد في جهة العرض اذ لا اعظم للخط في تلك الجهة وظاهر انه
لم يعترف بان مجموع الخطين اعظم من احد مما في الطول علما ان وجه
كان بل اراد ان طرف الخط اذا اتصل بطرف خط آخر على الاستقامة
يكون مجموع الخطين اعظم في احد مما في الطول او ان مجموع مقدار
الخطين لو قدر في طرف الطول كان اعظم في مقدار احد مما وعلى
كلا الوجهين لا يرد عليه ما اوردوه وذلك ظنهم بهذا النظر ايضا ليس شيئا
على ان الهولي جوهر فلو كانت خطا وسطا لكانت جوهرين وقد
ابطلنا ما **قوله** اما الاولان فاستحالة لهما بديهة وذلك بناء على ان الهولي
اذا صارت ذات وضع باقران الصورة يصير جسما وكل جسم لا بد له من
جزء ولا يمكن ايضا ان يكون جسم واحد في زمان واحد في مكانين او اكثر
بالبداهة قال بعض الافاضل لان بداهة استحالة حصولها في جميع احوال
فانها مبينة على ان الافلاك عند دم قديمة بصورها او ان كل واحد منها
مستند الى عقل والالجاز ان يكون الهولي الكل واحدة مجردة ثم صارت
ذات وضع باقران صور بسايط العالم دفعة فتجزئت في جميع الاحياز

طرق

الاحاد قلت وانه لو كان انبثا، استحال حصولها في جمع
 الاحياز على ان الاذاك قديمة بصورها يلزم المصادرة لان قدم
 صورها انما يتم بعد ثبوت استحالة هيوليائها مجردة تامل **قوله**
 فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحاً بلامرجح قلت لما منع
 ان يمنع ذلك فانه يجوز ان يكون لها اوصاف واحوال غير الصورة
 الجسمية بعدهم للاختصاص عند التجسم ببعض الاوضاع والاحياز
 على التعيين او يحصل بعده اوصاف بل صورة اخرى يخصص كلامه
 اجزاها ببعض اجزاء المكان الكلي كما يحصل لها بعد صور نوعية
 تخصص كل نوع بمكانه لا بد لتقي هذا من دليل **قوله** فتخصص الاجزاء
 بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحاً بلامرجح قد يقال
 يجوز ان يكون ذلك التخصص تابعا لوضع حصول الكل في حيزه
 كتخصص اجزاء البسائط العنصرية باجزاء امكنتها فيقول يجوز
 ان يكون هيولي عنصر واحد مجردة واذا اقرنت بها الصورة
 النوعية يحصل في حيزه الطبيعي تمامه في تمامه ويكون تخصص
 اجزائه بامكنتها تابعا لوضع حصول هذا النوع في حيزه فان قلت
 يلزم خلاء ذلك الحيز قبل اقران الصورة بها قلنا لم لا يجوز ان يتخلل
 ما يمازى له لا مستناع الخلاء ويعود الى ما هو مقتضى طبعه عند
 اقران الصورة بما يبرمجها ورا له والصواب ان يقال لما كانت
 الاجزاء فيها مغروضة لا موجودة في الخارج فلا يقتضي تخصيصها مكانا
قوله واما الهيولي المستمرة على التجرد فلا تعلقت لها بالبحت التقسيم

العقل يقتضي ان يكون الجوهر المسمى بالهولي اربعة اقسام لانه اما ان
 يتجرد في اصل الفطرة او يقترن فيه بصورة ما فان تجرد فاما ان يبقى
 على تجرده ابد او يقترن بعده وان اقترن فاما ان يستمر على اقترانه
 ابد او يتجرد والثابت بالدليل كما ذكرنا استحالة تجرده ثم اقترانه
 بالصورة قال الفاضل الحاج في شرح الطوالع ولقائل ان يقول لا
 يلزم من الدليل الا ان الهولي المجردة يستحيل اقترانها بالصورة
 لانه لا يجوز خلوا الهولي عن الصورة مطلقا ثم قال فان قلت اذا
 ثبت ان الهولي المجردة لا يقترن بالصورة لا يكون هولي مجردة
 وهولي الاجسام مقترنة بالصورة فلا يتجرد عنها قلت البحث وان
 وقع في اجزاء الجسم لكن دعواهم استحالة تجرد الهولي مطلقا انتهى
 كلامه قلت وانت خير بان يفهم منه ان الكلام ليس محتجا بهولي
 الاجسام بل بالبحث عنه الهولي مطلقا لكن كلام المحقق الشريف
 في شرح المواقف صريح في ان الكلام في هولي الاجسام وايضا
 في اثبات ذلك الفاضل عدم تجرد هولي الاجسام مطلقا بحث
 فان الثابت بالدليل ان الهولي التي تجردت بالفعل لا يقترن
 بالصورة لا التي يمكن ان يتجرد على ما لا يخفى على ذي مسكة فينعكس
 هذا الثابت الى قولنا كل ما يقترن بالصورة لا يكون هولي مجردة
 بالفعل فاذا جعلناه كبرى لقولنا هولي الاجسام المقترنة بالصورة
 مقترنة بالصورة ينتج ان هولي الاجسام المقترنة بالصورة لا يكون
 هولي مجردة بالفعل وهو حق لا شبهة فيه لانها لا يتجرد عنها

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

عنها بمعنى انه لا يجوز تجرد ما عنها فيجوز ان يتجرد عنها بعد الاقتران
 وتثبت على تجرد ما ابداه مع انها من هيوليات الاجسام قتل في
 اثبات المطا ان امكان مقارنه الصورة لازم للهوى وتجردها مناف
 للامكان لما ذكره من الدليل بعينه فالتجرد يستلزم عدم الهوى لان
 بانتفاء اللازم يلزم انتفاء الملزوم واللازم بط فكذا الملزوم قلت
 لانهم ان الدليل المذكور يستلزم ان تجرد ما مناف للامكان بل يستلزم
 ان تجرد ما مناف للاقتران بالفعل وعلى تقدير التسليم انما يتم
 بهذا لو ثبت ان امكان الاقتران لازم لذات الهوى مطلقا
 لم لا يجوز ان يكون الهوى المجردة متمتعة الاقتران لا بد لسبب
 هذا من البرهان **قوله** لسبب خارجا عن ذات الجسم قلت فيه
 بحث فانه يجوز ان يكون لبعض المجردات خصوصية بالتعلق
 الى بعض الاجسام دون بعض او يكون الاختلاف المتشابه
 فيها بسبب الاعراض قال الامام الدارمي الظاهري من الاعراض
 وما ذكره من لزوم التعلق وادد عليهم في اختيار الصورة فانا نقول
 اختصاص الاجسام بصوركم النوعية ليس للجسمية المشتركة
 ولو ازمها ولا للهوى ولا للمفارقة بما ذكره بعينه من الدليل فلا بد
 من استنادها الى صور افرك مخصصة وهم قد جاوبوا عن
 لزوم التعلق عليهم بان هيوليات الافلاك متخالفة بالماهية
 وكل واحد منها لا يقبل الا صورة معينة واما اختصاص

العناصر بصورها فلان المادة قبيل هذه الصورة كانت متصفة
بصورة اخرى لا جملها استعدت لقبول الصورة اللا حقة
وهكذا الى ما لا يتناسى ومثل هذا التل ليس يح عند مم وح يقول
لهم لالم يمنع تعاقب صور بدايتها فلا شيء يمنع تعاقب
اعراض بدايتها بل هذا جائز فدا حاجة اصلا الى اثبات الصورة
النوعية قال العلام التفتاذا في والحف ان اثبات الصورة النوعية
عسير جدا **قول** كل نوع من انواع الجسم يخص بخصيص معين يقتضيه ذلك
النوع بحسب ذاته **بمعنى** انه اذا خلى وطبعه اى اذا فرض بعد وجود
تخالفا عن جميع ما يمكن حلوته عنه من الامور الخارجة عنه يقتضى
المحصول فيه ولا يخرج عنه بذاته ولو اخرج عنه قاسر يطلبه قلت فيه
بحسب وهو ان البديهة شاهدة بان كرة الارض اذا انعدمت بحرك
كرة الما اكملها الى حيزها مع قطع النظر عن ضرورة الخلا ولم تقف
في حيز يكون الآن هناك والزام توقفها وعدم جريانها الى حيز الارض
مستبعد جدا وكذا اذا انعدمت النار بحرك الهواء الى حيزها مع قطع
النظر عن ضرورة الخلا **وقال** ثابت بن قرة ليس شيء من الامكنة
حال يخص بشئ دون غيره حتى يتصور ان جسم معين طالب
بطبعه دون ما عداه واذا رتبنا مدرة الى فوق فانما تعود الى مركز
الارض لان الجرم ميل الى كلة الذي يجذب بعلة الجنسية ^{الطبيعية} لا لان ^{الطبيعية}
الارضية طالبة له كما توهم فانه لو فرض انها تقطعت وتفرقت في جواب

٢٥
في جوانب العالم ثم اطلقت اجراما فكان يتوجه بعضها الى بعض ويتفن
حيث ينتهي ارتدادها **قوله** لا استلزامه كون القابل فاعلا اجتماع
القبول والفعل لو امتنع فانما يمتنع باعتبار جهة واحدة لم لا يجوز ان
يكون الهيولي فاعلا بما لها من الصفات والاستعدادات **قوله**
واشتراك العناصر في الحيز لا اشراكها في الهولي كما سيجي في بحث الكون
والفساد واما هولييات الافلاك فلم يثبت اتحادها في الماهية
وفيها ايضا ان يقول بجوزان يستند اليها بما لها من الصفات والاستعدادات
كما ذكرنا **قوله** فتعين الثالث. فيه نظرا فيمكن ان يقال لم لا يجوز ان
يكون هناك امود ذهنية متنوعة للاجسام كما لنطق مثلا للانسان
بالنسبة الى الحيوان وذلك **قوله** يقتضي اختصاص انواع الجسم
باحيازها ولا يكون هناك جوهر اخر موجود في الخارج **قوله** هذا المقوم
يعني بما تقر سابقا من اننا نعلم بالضرورة في ان المقنع لا اختصاص انواع
الاجسام باحيازها ليس امرا خارجا عن ذات الجسم يندفع اعتراض
اشراج الجنكي بانه يحتمل ان يكون المقنع للاختصاص فاعلا خارجيا
لكنه اجاب عنه بان الفاعل الخارجي نسبتا الى جميع الاجسام
والاحياز واحدة فتخصيص بعضها بحيز معين دون بعض في
غير استحقاق ذلك البعض له يكون تخصيصا في غير محض وهو محال
ثم اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يغيب الفاعل الاستحقاق ايضا واجاب
بما هو حاصله انه كما ان التخصيص في غير استحقاق ترجيح بلا مرجح كذلك

تخصص الاستعدادات ايضا ترجح بدالمنهج وهذا كلام صدق
وليت شعري بما فيه من التجهيزات الملتزمة لها وان اراد بها ما يقال
من انه لا يتم ان يكون نسبة الى الجمع على السواء لم لا يجوز ان يكون له نسبة
خاصة الى بعض الاجسام وبعض الا حياز بل لم لا يجوز ان يكون ^{التخصيص}
لمجرد ارادة الفاعل المختار في غير استحقاق فهو مشترك الالزام فانه يمكن
ان يقال لا نسلم ان لا يكون المقضي امرا خارجا لم لا يجوز ان يكون
لبعض المجردات خصوصية بالقياس الى بعض الاجسام كما ذكرنا او يكون
هو الفاعل المختار وما ذكره من دعوى الفروقة مجرد قول وقد ذكرنا ثمة
هذا الكلام فيما سبق **قوله** وهي لا يوجد بدون الصورة النوعية وكذا
الصورة النوعية لا يوجد بدون الصورة الجسمية قلت طمان
المقدمتان لم يثبت بعد **قوله** وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة
موجبه ليحقق التلازم بمعنى ان يكون علة فاعلية مستجيبة لشرائط
الناثير وارتقاء موانع **قوله** فلان كل واحد من العلولين اى اذا اعتبرنا
اولا يستلزم العلة والعلة لا يجابها يستلزم العلول **قوله** قد ثبت
ان الهيولى والصورة متلازمان اى الصورة الجسمية فان الكلام
مختص ببيان كيفية التلازم بينهما وبين الهيولى لا ما هو اعم منها ومن الصورة
النوعية كما يظهر لك من البيان **قوله** لكن الهيولى متافرة الوجود
عن الصورة بحسب الذات ولقابل ان يقول احتياج الشئ لوجوده
الى ما يحل فيه باطل لان الشئ ما لم يكن موجودا في الخارج لا يمكن حلول شئ فيه

فيه لان وجود الذات في نفسها متقدم على احوالها التي من جملتها حلول شيء
 آخر فيه **والجواب عنه** ان الحال اذا لم يكن محتاجا الى محله في وجوده بل فيما
 يلزم من عوارضه يجوز ان يكون علة لوجود المحل وشريكا لفاعله **قوله** ان شيء
 مالم يكن موجودا في الخارج لا يمكن حلول شيء فيه قلنا سلم لكن لا يلزم منه
 الا ان يتوقف حلول الحال على وجود المحل ولا استحالة فيه انما الحال ان
 يتوقف وجود الحال على وجود المحل المتوقف على وجود الحال ولو لم
 ممنوع **قوله** لا تبين اي في موضع في ان الهوى مفتقر في الوجود الى الصورة
 قلت ان اراد انها مفتقرة في الوجود اليها من حيث هي فهو ممنوع وان
 اراد انها مفتقرة اليها في بناءها انهم يبنوا ان الصورة شريكة لعله الهوى
 بمعنى انها علة فاعلية لتشخصها فلم لكنه يرد عليها ما اوردته بعينه على الشارح
 الجنكي فيما سيجي من ان لا نامح تاخر وجود الهوى عن الصورة بحسب الذات
 لم لا يجوز ان يكون متقدمة عليها بالعلية **وتياخر تشخصها عن الصورة**
 بالعلية **قوله** نعم هذا الاعتراض وادد على التقرير الذي ذكره هذا المعارض
 وهو ان الهوى لو كانت علة اعلم ان المعارض وهو الشارح الجنكي
 دفع الاعتراض بتغير هذا الدليل ثانيا وقده بما هو مال تقدر بهذا الشارح
 غاية ما في الباب ان في كلام هذا الشارح طبع مسافة فافهم **قوله** فلا يلزم
 تقدم الشخص اي بالذات على الصورة غاية ما في الباب انه معها
 بالزمان ولا منافاة بين كونه معها بالزمان وتأخره عنها بالذات **قوله** لزم
 ان لا يكون الصورة علة فاعلية لتشخص الهوى بعين هذا الدليل وذلك
 لان يكون الصورة المتشخصة متقدمة على تشخص الهوى مع ان الهوى

المتشخصة على الشخص الصورة عندهم بهف هكذا قرر بعض الافاضل
قلت وذلك لان الهيولى على قابلية الشخص الصورة عندهم كما
انها على قابلية تشكيلها لكن في كون الشيء على قابلية الشخص امر اخر
نظر وسجي لهذا زيادة بحث واما الفاعلة فيمكن ان يكون المبدأ
المفارق بان يكون له نسبة خاصة الى هذا الشخص واما ما يقال في
شرح الصحايف في انه لو كان الهيولى المتشخصة على الشخص الصورة ^{حيث}
الصورة في الشخص الى الهيولى والا احتياج في الشخص الى الهيولى
احتياج في الوجود اليها لان الاحتياج في اللازم احتياج في الملزوم
فردود لاننا لانم ان كل ملزوم على اللازم وعلى تقدير التسليم لانم ان
الوجود ملزوم والشخص لازم وعلى تقدير التسليم لانم ان الوجود ملزوم
والشخص لازم لم لا يجوز ان يكون الامر بالعكس الحق انها متلازمان
من غير افتقار احدهما الى الآخر ^{قوله} والاشتركت الاجسام كلها في الكل
قلت هذا صريح في انه بصدق بيان كيفية التلازم بين الهيولى والصورة
الجسمية دون النوعية كما ذكرنا لك فيه انه لم لا يجوز ان يكون الصورة
شرطا فلا يلزم وجودها مع اوجه وعلى تقدير العلة الفاعلية لم لا يجوز
ان يكون الاختلاف بحسب الموانع ^{الخارجة} عنها لكن الحق ان عروض
الاشكال باعتبار عروض المقادير وعروض المقادير مستند الى الطبايع
عندهم فلا بد من استناد الاشكال الى الطبايع نعم الشكل المطلق ممكن
ان يستند الى الجسمية المطلق حتى يكون الشكل المطلق بازا الجسم
المطلق والمعنى بازا خصوصية الجسم اعني الصورة النوعية ^{قوله}

٢٢
قوله فوجب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه فان قلت عدم
توقفها عليه لا يستلزم وجوب وجودها معه قلت هذا الاستلزام ظاهر
بعد ما ثبت تناهيها سابقا **قوله** والحف ان ذكر معية الهيولى للشكل
ههنا مستدرك مع انها لا يطابق الواقع قلت بل على تقدير تجويزه
لا يتم الدليل في نفسه ايضا لانه لم يثبت بالدليل ان معية الصورة
للكل بالذات وانما هي على تقدير ثبوتها يكون زمانية وكذلك معية
الهيولى له على تقدير تجويزها وذلك مستلزم بلعه الصورة للهيولى
بالزمان وهو لا ينافي لعدمها بالذات على الهيولى بل على تقدير معية
الصورة ايضا لكل وتقدم الهيولى لم يتم الدليل لان التقدم الذاتي
للصورة على الهيولى المتقدمة بالذات على الشكل لا ينافي معية كصورته
له بالزمان وايضا على قدر تناظر الصورة عن الشكل والهيولى معه لا يتم
ايضا تامل **قوله** واما الاستدراك فيهم من عبادة ان هناك امرين الاستدراك
وعدم المطابقة وليس كذلك بل الاستدراك بناء على عدم المطابقة للواقع
فانها لو كانت مطابقة لم يلزم الاستدراك وبعضهم اجاب عن لزوم الاستدراك
بان المقصود من ذكر المعية توجه الامور المحتملة حتى لا يبقى للدخل
مدخل مع ان تعيين الطريق ليس من دارب المناظرة وفيه ما فيه **قوله**
فتقدم الصورة على الشكل قلت هذا انما يكفي في الدليل لو كانت الصورة
بالشكل واما اذا كانت معه فلا منافاة بين التقدم الذاتي والمعية
الزمانية كما ذكرنا **قوله** ضرورة احتناع تالف الماهية الحقيقية عن اجزاء

لا ارتباط بينهما **هذا** مطلق الماهية الحقيقية غير مسلم وإنما يجب ذلك
في الاجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود العيني كما صرح به المحقق السرخسي
لكن لا تنجح هذا المنع في المطلوب **قوله** فلما بينا ان الهوى يفتقر ان
يقوم بالفعل الى مقاداة الصورة وقد عرفت ما في بيانها فتذكر **قوله**
وهو ان اللازم منها ليس تقدم الهوى على ذات الصورة بل على
تشكلها فان قلت ان اراد بهذه الصورة الصورة المطلقة فلم
انه لا يلزم تقدم الهوى عليها لكنها ليست مفتقرة في تشكلها الى
الهوى لانها ليست لها تشكل حتى يلزم تقدم الهوى على تشكلها
وان اراد بها الصورة المتشخصة فعلى تقدير كون وجودها
بالشكل كان الشكل متقدما عليها بالذات وح يلزم المناقاة للعلية
المفردة عندهم قلت المراد بها الصورة المطلقة بمعنى انها لا بشرط
شيء لا بمعنى انها بشرط لا شيء حتى لا يكون استناد الشكل اليها ولكن
ان يعاد الضمير الذي في تشكلها الى الصورة بان يراد بها الصورة
المتشخصة على سبيل الاستخدام وعلى كلا التقديرين موافقا
لما ذكره المعترض في الجواب **قوله** فحاصله ان شركة العلة
هي الصورة المطلقة والمفتقر الى الهوى في التشكل هي الصورة
المتشخصة المنافرة عن التشكل فان قلت لا وجود للمطلق
الا في ضمن الافراد فاذا كان كل واحد في الافراد متافرا
عن الهوى يكون مطلق الصورة ايضا متافرا عنها قلت المفتقر الى

الى الهيولى والمتاخر عنها هو الصورة الشخصية من حيث ^{شخصية} انها
 لا مطلقة ولا يلزم من تاخر الشخصية من حيث انها شخصية تاخر المطلقة
 الموجودة في صف الشخصية **قوله** واما الاعتراض يمنع كون الافتقار
 اه قلت قال الفاضل الجنكي فان قلت لم قلت ان الافتقار على هذا
 الوجه دون عكسه عبارة هذا اما ان يكون المراد بها ان الافتقار وان كان
 ثابتا على الوجه المذكور فلعله يكون ثابتا بالعكس فلم لم يقولوا به او ان
 يكون المراد انه يفهم من بيان الافتقار على الوجه المذكور المحصر على هذا
 الوجه فكالم قلت ان الافتقار على هذا الوجه دون العكس فما وجه ذلك
 وعلى كلا التقدير لا يرد ما اوردته كيف لا ولو كان مراد الاعتراض منع
 الافتقار على الوجه المذكور كما قرره الشارح لا يمكن له ابطال العكس
 واثبات لزوم الدور بانتقار الصورة الى الهيولى فان قلت لعل
 المنع باعتبار احد الافتقارين وهو افتقار الهيولى الى الصورة
 في البقاء قلت قوله دون عكسه صحيح في انه لو كان منعاً لكان راجعاً
 اليهما جميعاً تأمل **قوله** يودي الى القول بعرضية الصورة لان
 الحال المحتاج الى المحل هو العرض لا الصورة على قانونهم قلت يمكن
 ان يقال لو لم يكن الصورة منتقزة في بقاها الى الهيولى فجاز
 ان يبقى بدونها فينفك عنها وقد مر انها ايضا لا ينفك عن الهيولى
 فان قلت في يلزم الدور لافتقار بقا كل منها الى الاخر قلت
 لم لا يجوز ان يكون هذا دور معية لا دور تقدم وعلى تقدير التسليم لم يتعين
 مطلوبكم من افتقار الهيولى في بقاها الى الصورة لم لا يجوز ان يكون

الامر بالعكس بالذم جواز انفكاك الصورة عن الهيولى وح يمكن ان
 يكون التلازم بينهما بان الصورة يفتقر في بقاها الى الهيولى والهيولى
 يفتقر في تشخصها الى الصورة ثم علم ان المتأخرين بذلوا المجهود في
 بيان كيفية تعلق الهيولى بالصورة باشتغال علمة احدهما بالآخرى
 وجوب تقدم الصورة على الهيولى من حيث هي صورة ما وتاخرها
 من حيث هي صورة مستحصنة لكنه على وجه يندفع عنه الاعتراض فيسمى
 المطلق **قوله** لا بما قاله هذا القائل الى الفاضل الحكيم من ان لزوم الدور
 مما بناه على ان يكون الهيولى على قابلية لتشكل الصورة والصورة على
 فاعلية لتشكل الهيولى فان كون الشيء على قابلية لعرض قائم بشيء اخر
 غير معقول قال بعض الافاضل لانه عدم المعقولية اذا كان القابل
 محلا لذلك الشيء قلت ههنا بحث وهو ان المراد بقوله لهم ان الصورة
 مفتقرة في التشكل الى الهيولى ليس انها تشكّلها الخاص بها
 مفتقرة الى الهيولى بل المراد انها تشكّلها مع الهيولى بشكل واحد
 هو شكل الجسم يفتقر الى الهيولى لانها القابل وكذا المراد بقوله لهم
 لو كانت الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل لزم الدور ليس
 انه لو كانت الهيولى مفتقرة في تشكّلها الخاص اليها لزم الدور بل
 المراد انه لو كانت الهيولى ايضا مفتقرة في تشكّلها مع الصورة
 بشكل واحد الى الصورة لزم الدور فان من الظاهر انه ليس هناك
 شكلان حتى يكون لزوم الدور لا فتقار كل منهما الى الاخر في تشكّل الخاص
 والحاصل والحاصل ان اضافة التشكل الى كل واحد من الصورة والهيولى

في غاية الصعوبة هي

الهولي يادى مدابسة وح يرد ما قال هذا القابل من المنع على لزوم الدور
 بناء على انه محوز ان يكون الهولي على قابلية لتشكل الصورة اى الشكل الذى
 يحتاج الصورة في تشكيلها مع الهولي اليه وان يكون الصورة على فاعلية
 لتشكل الهولي اى الشكل الذى يحتاج الهولي في تشكيلها مع الصورة
 اليه فيكون جهة الافتقار لكل واحد منهما الى الاخرى في الشكل
 متغليرة وايضا لم لا محوز ان يكون افتقار كل منهما الى الاخرى في
 الشكل معية لا على سبيل التوقف وبما قرنا يظهر لك انه لا يلزم
 ما ذكره الشارح من لزوم كون الهولي على قابلية لعرض قايم بالصورة
 حتى يكون معقولا او غير معقول لانه ليس هناك عرضان ولا يلزم ايضا
 افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى حتى يندفع الدود به على انا
 نقول على تقدير تسليم ان يكون هناك شكلا ان انا يندفع الدور اذا لم يكن
 كل واحد من الهولي والصورة ايضا مفتقرا الى تشكله الخاص وهو م
 وح يعود الا احتياج الى التثبت بتغير الجهتين بذلك بقي هناك
 بحثان اما الاول فهو انه يفهم انه يفهم من تعريف الشكل كما عرفه
 الجمهور اعني الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة احاطة حده او حدود
 انه عارض بالذات للمقدار فكيف يكون الهولي قابلا له وما يقال
 من انه معقول اذا كان القابل محلا للمعرض فيسره غير ظاهر لكنهم
 صرحوا بان الشكل يعرض اولا وبالذات للكميات وبواسطتها
 للجسم الطبيعي فيقول ان الهولي قابلية لتشكل الذى يعرض للجسم
 بالواسطة لكن بقي ان قابله ما هو عارض للكل كيف محوز ان يكون

للكميات

٦
هو الجرح واما الثاني فلان الصورة الجسمية عندهم لما كانت قابلة للابعاد
وعروض الشكل باعتبار تناسل الابعاد فلم لا يجوز ان يكون قابل الشكل
ايضا هو الصورة الجسمية وان شئت الكلام المبين فاستمع حتى ياتيكم
البقين وهو انهم قد ادعوا ان الصورة يحتاج في العوارض الشخصية الى
اليهولي لكن ارادوا بالعوارض الشخصية العوارض اللازمة للشخص
التي اذا زالت لم يبق ذلك الشخص بعينه لا العوارض التي تستفاد
منها بشخصها كما تقوم العبارة ولذلك عدوا في العوارض الشخصية امورا
كلية لا يتصور استفاد الشخص منها كالشاهي والشكل المطلقين
وغيرهما في العوارض اللازمة للاستحاض فعلى هذا لا يلزم ان يكون
قابل تشخص الصورة هو اليهولي ومعنى احتياج الصورة الى اليهولي
في الكل ان اليهولي قابلة فيقبل شكلا ما وبواسطة يصير الجسم شكلا
وذلك ما وعدنا سابقا نامل **تدقيق قول** فبداه بما هو الاشهر منها وهو المكان
فيه ان المكان على تقدير ان يكون سطحيا باطنا كما اختاره ههنا ليس
ذاتيا للجسم والا لان كل جسم متمكن وليس كذلك فان المحدد ليس مكان
على هذا التقدير قلنا مع ما يقابله في الاعراض الذاتية له فان كل جسم
ممكن او غير ممكن من شأنه ان يكون متمكنا ولو من شأن جنسه قلت
فه بحث اما اولاف لان معنى الشمول على التقابل ان يكون هو مع ما يقابله
شاهدين له ويختصان به من غير تعسف والالزام ان يكون الضحك ومقابله
ايضا في هذا القابل بالنسبة الى الحيوان فان الحيوان ضاحك وغير ضاحك
من شأن الضحك ولو من شأن جنسه وهم كلهم صرحوا بانه من الاعراض الغريبة

الغرض له واما ثانيا فلان امتياز السائل على سبيل التقابل غير الاعراض
الغريبة التي يلحق الموضوع لامر اخص بان الموضوع في عرض
هذا القسم لا يحتاج الى ان يصير نوعا معيناً منها ويستغنى لقبوله
كالجسم بالنسبة الى الحركة والسكون فانه لا يحتاج في عرضها الى ان
يصير نوعا معيناً من الانواع التي محمداً فيها كان كالحبوان او
حقيقياً كالانسان وكل واحد من الحركة والسكون من الاعراض الذاتية
الثالثة للجسم سبيل التقابل بخلاف عدم التمكن فان الجسم يحتاج
في عرضه الى ان يصير محمداً او زاد بعضهم قيداً اخر وهو ان يتعلق
بكل واحد من المتقابلين عرض علمي وفيه ان هذا القيد لا يكون له حد معين
حتى نعرف ان احدى المتقابلين من الاعراض الذاتية وايهما لا يكون منها
مع ان هذا القيد لا يدخل في جعلها من الاعراض الذاتية فانها
بدونه يصير منها نعم تاسره وانما هو في الفائدة العلمية فانهم **قوله**
من شأنه ان ينسب الى الجسم بكلمة في اي على وجه التمكن فان
الظرفية التي يفيدها كلمة في كما ذكره المحقق التفتازاني في
شرح الكشاف في قوله نعم او كصيب من السماء اعم من ان يكون على
وجه التمكن في المكان كالجسم في الجيز او على وجه الحلول في المحل كالعرض
في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت
كذا وبما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله بقوله وان يقع متصلاً بقى جواباً
للسؤال عن الجسم بان هو **قوله** واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره
فلعدم اختصاصها قال الفاضل الحكي والغرض من ذكر الامارات

ان المتنازعين في ماهية المكان ان لم يسلم احدهما للاخر اماراة لا
يصح لا حدما تصيح مذهبه فانه لا مناقشة في الا صلاحا فيصير
ذلك خلافا لغويا لا حقيقيا وانت خير بان لا يكون في تحصيل هذا الغرض
اعني كون النزاع معنويا مجرد تسليم احدهما للاخر اماراة بل ينبغي
مع ذلك ان يكون هذه الامارة مختصة بذلك الشيء حتى يتعين المتنازع فيه
فوجود هذه الامارة اعني صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فيه لا يكفي
بالاستقلال في تعيين المتنازع فيه لعدم اختصاصه قال الاستاد
المراد صحة انتقال الجسم عنه الى غيره مع بقاء المتقل عنه والمتقل اليه بحالهما
وهي بهذا المعنى خاصة للمكان لا يشادك فيها غير من المعقولات التي فيها
الحركة فان حركة الجسم في الكيف ان يزول عنه كيفية وتزد عليه كيفية
اخرى ولا يمكن بقاء الكيفيتين المتقل عنها واليه حال حركة الجسم
في الكيفية وعلى هذا التفسير حركة الجسم في الجسم في الكيف والوضع
قلت مع انه ليس في العبارة شيء له دلالة عليه لان بقاء المتقل عنه
بحاله في بعض الصور على تقدير كون المكان سطحيا وهو ظاهر لان الطير
اذا طار في الهواء لا يظهر بقاء المتقل عنه بحاله نعم انما يظهر في السطوح
الثابتة كسطح الباطن في الكوز مثلا فلا يكون مطردة فليست ح من
امارات تؤجب تعيين المتنازع فيه عند المتنازعين وان قلنا
ان مراده صحة انتقال الجسم عنه الى غيره مع بقاء ما حل في الجسم بحاله
يتم المطلوب فانهم **وهو** استوطا يندفع به الاعتراض الوارد عليها مع
التعسف الملتزم في الجواب **عرض** الفاضل الحكيم بان من الاجام

الاجسام مالا يصح عليه الانتقال عن مكانه كمالا فذلك وكلبات العنا صرفلا
 يكون هذه الامادة مطردة واجاب بان نفس يمكن هذه الاجسام في
 اماكنها لا يمنع من انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر كالصورة
 النوعية وليس في هذا الجواب تعسف لانه ليس الا مثل ما يقال الجبر ما يمتثل الصدق
 والكذب وبيادانه يمتثلها بالنظر الى نفس مفهومه مع قطع النظر عن الخارج
قوله فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول يعني ارسطو اعلم ان الجسم كان
 بأكليته حاصل في مكانه ماليا لا يحوز ان يكون المكان امرا غير منقسم للجسم
 ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصل اتمامه فيما لا ينقسم ولان يكون امرا
 منقسما في جهة فقط كالخط مثلا وهو ظاهر ايضا فهو اما منقسم للجهتين
 او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لا امتناع للجزء
 وما في حكمه ولا يجوز ان يكون حالا في التمكن والا لا ينتقل بانتقاله ولا شيء
 من المكان ينتقل بانتقاله فلا شيء من المكان بحال في التمكن بل فيما يحويه
 ويجب ان يكون مما سأل السطح الظاهر المتكمن في جميع جهاته والالم يكن
 ماليا فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر المحوى
 كما هو مذهب ارسطو ومن تابعه من الشيخين وغيرهما من الحكماء وعلى الثاني
 يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في
 الجسم ينطبق احدهما على الاخر مساويا فيه بأكليته فذلك البعد الذي
 هو المكان اما ان يكون امرا هو ما يشغله الجسم ويمداه على سبيل التوهم
 كما هو مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا

اماديا قابلا بالجسم يلزم من حصول الجسم تداخلا اجسام فهو بعد
بمجرد كما هو مذهب افلاطون ومن تبعه ولا يجوز ان يكون الهوى
او الصورة ايضا كما ذهب بعضهم والا لا يتقل بانتقاله لان الجزر
ينتقل بانتقال الكل وقد ذكرنا ان المكان لا يتقل بانتقال المتك
قول منهم افلاطون ومن تبعه من الحكماء الاشرافين وحجبت يكون
هذا البعد جوهر التيام بذاته وتوارد التمكنات عليه مع بقائه شخص
ولما كان اشار اليه بالاشارة الحسية فكان جوهر متوسط بين العالمين
اعني الجوهر المجردة التي لا يقبل الاشارة الحسية والاجسام التي هي
جواهر كثيفة فعل هذا يكون الاقسام الاولى للجواهر ستة عندهم لاختلاف
على ما هو المشهور **قول** فهذا الاعتبار اي باعتبار ان من شأنه ان يحصل
فيه الجسم سواء كان حاصلا فيه بالفعل ام لا يجعلونه حيزا وباعتبار
فراغه عن شغل الجسم اي باعتبار عدم حصوله فيه يجعلونه خلاء
لكن يجوز اطلاق الحيز على الخلاء ايضا باعتبار ان من شأنه ان يحصل
فيه الجسم ويظهر من ههنا ان الخلاء اخص من الحيز فلواكتفى في بيان النسبة
بينهما بهذا الكافي **قول** والا لكان هو الخلاء بعينه في غير فرق مع ان فرقا
عندهم ثبت بينهما فالما خود في بيان الفرق المخصوص هو الفرق
المطلق وح لا يكون مصادرة **قول** فعند عدم الحصول لا يكون النوع
حيزا قلت ان اراد به انهم لم يطلقوا حيزا عليه الحيز فلم يكن لا يلزم
من ذكر انقطاع النسبة بينه وبين الجسم في الواقع وان اراد به انه لا يكون

27
يكون حيزا في الواقع وينقطع النسبة بينهما ولا يطلب الجسم بطبيعته الحصول
فيه فتم فالصواب ان يقال لانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه
بالفعل يلزم ان لا يقولون له حيز عند عدم الحصول فيه والحال انهم يقولون
له حيز اشرح ايضا فظهر انهم لا يعتبرون فيه الحصول بالفعل **قوله** واما الفراغ
الموسوم فذاته على تقدير الوجود وهو البعد المظهور بعينه وهو متنع
قلت هذا النزاع انما هو بين جميع الحكماء والتكلمين فانهم كلهم اتفقوا
على امتناع الخلاء بمعنى الفراغ الموهوم مع قيد السلبى غاية الامر ان
القالين بان المكان هو البعد الموجود اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلوه ^{البعد}
الموجود عن جسم شاغل له ومنهم من جوزه فهو لا يجوزون وافقوا
التكلميين في جواز المكان الخالي عن الاشغال وخالفوه في انه بعد
موهوم فلا يناسب في بيان امتناع الخلاء بالتفسير المذكور دليل يبنى
على ابطال مذهب بعضهم اعمى القائلين بانه البعد الموجود مع ان
امتناع الفراغ الموهوم على تقدير الوجود لا يستلزم امتناع مطلقا
فانه يمكن لنا تصور فراغ ولا دليل على امتناعه نعم انما يمتنع اذا اخذ مع ^{صفة}
كونه لاشيا محضا كما سيأتي **قوله** هربا عن تداخل الابعاد فانه لو حصل
جسم في بعد مجرد موجود لزم تداخل البعدين اى نفوذ البعد القايم به
في البعد الذى هو مكانه لانح لم يتميزا فان الاشارة الحسية الى احدهما
عين الاشارة الى الاخر وتجوز به يودى الى تجوز دخول الاجسام في
حيزا خردلة وانه سفسطه واجاب عنه المحقق الطوسي بان تداخل

البعد المادي متنع فانه مستلزم لاسيما المذكورة واما البعد
المجرد فيمكن ان يحل فيه الجسم بحيث ينطبق بعده عليه ويتحد معه بحسب
الاشارة الحسية ولا امتناع في ذكره لانه لا يتسلم التداخل المفضي
الى استحالة المذكورة ولا يلزم من عدم تمكن الحس من الامتياز عدم الامتياز
في الواقع وفيه بحث فانه منشأ امتناع التداخل هو العظم والامتداد
فكل ما لم يتصف بالعظم اصلا جازا التداخل فيه مطلقا كالنقطة وكل ما
انصف به في جهة او جهتين او جهات كلها امتنع التداخل فيه من
تلك الجهة او الجهتين او الجهات كالخط فانه يتسع تداخله في الطول
دون العرض والسطح فانه يتسع تداخله في الطول والعرض دون العمق وما
حجم فانه يتسع التداخل فيه مطلقا فان بدية العقل حكمة بان ما لا حجم لا
عظم له اصلا اذا لاقاه نظيره لاقاه باسره ولم يتصور في احد مما شئ خال
عن الاخر ولا كونها معا عظم من احد مما نفى ذلك هو التداخل وبان
ما لا حجم وعظم اذا لاقاه نظيره في الجهة التي انصفا بالعظم فيها كان مجموعها
اعظم من احد مما فامتناع التداخل انما هو للاعظام والاحجام الموجبة
لجواز عرض الانقسام وهي المقادير والابعاد دون الهولي اذ ليست
منقسمة الانبعا وكذا الصورة الحسية فان انقساما لما فيها في المقدار
والحاصل ان امتناع التداخل انما هو لاستلزامه كون الكل ليس باعظم
من الجزء فلا يتسع فيما ليس عظم وكذا لا يتسع فيما له عظم في جهة دون اخرى
ان كان في الجهة التي ليس لها تلك الجهة عظم فظهر ما ذكرنا امتناع التداخل

التداخل في الابعاد مطلقا سواء كانت مادية او غير مادية واما ما قاله الامام
 في المحض من انه لو امكن ان يتشكل العقل في ان هذا البعد الموجود بين طرفي
 هذا الانا بعد ان هذا المشار اليه بالحسب الا الواحد فليشكك في ان
 هذا الشخص الانساني الواحد هل هو واحد في الحقيقة او اشخاص ^{متعددة}
 فحينئذ هو ان عدم الاحساس بالبعدين معا لا يتلزم الاتحاد كما في
 البيوت والصورة بعد اقامتهم البرهان على وجودهما انا نقول ان البعد ^{الذي}
 هو المكان له تشخص باعتبار ان يكون قابلا للتوارد الاجسام والبعد ^{الحال}
 في الاجسام له تشخص باعتبار ان يكون قابلا للحركة والسكون واذا كان
 كذلك فلم لا يجوز ان يبقى عند الانطباق مع كل واحد بشخصه الخاص كما
 يقول الحكماء في امتياز النفوس بعد الفارقة عن الابدان مع اتحادها
 في الماهية **قوله** وكل ما هذا شأنه فهو موجود اعترض عليه كما نقله الاستاذ
 في حواشي بعض الشروح بان الاشارة الحسية لا يقتضيه وجود المشار اليه
 في الخارج فان الحكماء ذهبوا الى ان الخطوط ليست حركية في النقط
 ولا السطوح في الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع انهم
 جردوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهم في وسط الخط والى
 الخط المتوهم في وسط السطح وايضا قد يشار الى هذا المعنى بتبع المحل
 اعني الاعنى فلما يلزم عندهم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا
 في الخارج قلت الحق ان المشار اليه بالاشارة الحسية يجب ان يكون
 موجودا في الخارج بل محسوسا بالبصر اذ معناه انه هناك امتدادا يبتدى

محسّ البصر وينتهي الى المشار اليه وليس محسّ البصر ان يدرك المشار اليه
على نفس الاشارة العقلية فانها ادراك العقل وتوجه نحو المشار اليه
نعم قد يكتفى في الاشارة الحسية بان المشار اليه هنا وهناك وان كان
تخيّره مابعد التخيّر الغير ولا يلزم تمييزه بعينه كالنقطة فانها قابلة للاشارة
الحسية بانها في منتهى الخط لا للاشارة بانها هذه الشخصية المتميزة وكذا
الكلام في الخط واما تجوز ضم الاشارة الحسية الى النقطة والخطوط
التامة وكذا الى العدم كالعنقيل السامحة والمسايله والمعه الاشارة
العقلية الآتري انهم قالوا لا بد في تعريف النقطة من قيد هو وضع اي يكتسب اليها
الاشارة الحسية والا انتقض بالمجردات والوحدة ان كانت وجودية
كما هو مذهب الحكماء فلو جردوا الاشارة الحسية حقيقتا الى
المعدوم فما المانع فيها الى هذه الموجودات خصوصا بالوحدة القابلة
بالواحد المحسوس فان ثبت ان المكان مشار اليه بالاشارة الحسية
حقيقه فهو موجود والا فالاعتراض هو منع كونه مشار اليه بالاشارة
الحسية **قوله** والتعادل للزيادة والنقصان اذا اعترض عليه كما نقله الاستاذ
في حواشي بعض الشروح بان الزيادة والنقصان انما هو بحسب التوهم
وكذا التقدير بالنصف والثلث والربع الى غير ذلك من الاجزاء فان العقل
يلاحظ وقوع شئ فيما بين طين الجدار ويحكم بانه اقل من الواقع فيما بين
طينتين ويتقدر كل واحد من الواقعين المروضين بالتصنيف
والثلاث وغيرهما واجاب عنه المحقق الشريف باننا نعلم بالفردة ان

بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الغرض وكذا الحال
 في قبول التقدير قلت دعوى الضرورة ههنا لا يتم المطالان حكم العقل
 بان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين اذا كان هناك
 مقدار موجود او يتوهم هناك مقدار واما اذا لم يكن هناك شيء ولو بالتوهم
 فلا نسلم ان يحكم ج بالاقلية والاعظمية والتقدير بالنصف والثلث
 والصواب ان يقال واما الكبرى فلانه ان كان لاشياء محضا كما يزعم
 المتكلمون فظانه ليس بوجود وان كان بعدا مفعورا فلان اه وعلى هذا ^{البعد}
 المقرر لا يرد ما ورد على بعض اشرار جين ايضا حيث قال الخلاء
 ليس بوجود لانه لو كان الخلاء فاما ان يكون لاشياء محضا او بعدا مجردا
 وهو ان نقيض قوله والخلاء ليس بوجود ان الخلاء موجود
 فلا يصح تقيمه الي ما هو لاشيء محض ^{وطبي} والي ما هو
 موجود ^{قوله} لكان بذاته غنيا عن المادة قلت الملازمة
 ممنوعة ^{قوله} لما بينا اي في بحث اثبات اليولي في الاجسام
 كلها وقد عرفت ما فيه فتذكر ^{قوله} وهذا انما يتم ان لو ثبت
 الح فعلي هذا يندفع ايضا ما قد يقال من انه لو كان المكان
 هو البعد المجرد ولزم اجتماع البعدين وفيه اجتماع المثليين
 وهو مح واختار المحقق الطوسي ان المكان هو البعد ^{المنفرد}
 وقل ان الامارات يساعده عليه فان الناس كلهم يحكمون

اطرافهم

بقا الماء فيما بين اطراف الاناء ولا شك انهم يريدون باطرافه الداخلة لا الخارج
فما بين اطرافه هو البعد المتدخلة لاسطح الباطن اذ هو
عينها قلت انهم يحكون ايضا بان الماء في الاناء ولا شك انهم لا يريدون
به تقبيل الجسم ولا سطح الخارج عنه وايضا يقولون ان الماء في مقعر السوار^{والهوار}
في مقعر النادر والنادر في مقعر فلك القمر وعلى هذا وهذه العبارة صريح في ان
المراد به السطح الباطن ثم قال وايضا انهم يقولون ان المكان قد يكون
فادغا وقد يكون متليا ولا يقولون ان السطح يكون فادغا ويكون متليا
قلت هذا مشترك الالزام فانهم كما لا يقولون للسطح لا يقولون للبعد
ايضا ثم قال وايضا حكم الذهب بان الجسم هناك او هناك لا يتوقف
على انه يل يحيط به جسم ام لا قلت وللمحت فيه مجال فانا لا نسلم انه لو
يحيط به شئ حكم الذهب بانه هناك وعلى تقدير التسليم لا يتوقف
على ان يكون هناك بعد مجرد ايضا ثم قال ولو كان المكان سطح التضا^د
الاحكام فان الطير الواقف في الدوح الهابة ساكن بالضرورة ويلزم
ان يكون متحركا في تلك الحالة لتبدل مكانه اعني السطوح المحيطة به
وكذا المفقول من بلد الى بلد في صندوق متحرك بالضرورة ويلزم
ان يكون ساكنا لعدم تبدل مكانه اعني السطح المحيطة به واجب
عن الاول بان استبدال الامكنة ان كان ناشيا من الممكن يكون
حركة قلت فعلى هذا لا يكون الحجر المرمى الى الفوق متحركا لان

السوۃ فانه اذا كان اقرب الى احد ما يتوجه اليه لضرورة المرح
 غاية الامر انه عاد الى القسم الثاني فالصواب ان يفصل وقال فعلى الاولين
 ان كان نسبة اليهما على السوۃ يلزم ميله طبعاً الى جهتين مختلفتين
 وهو محال والاى وان لم يكن نسبة اليهما على السوۃ وعلى الثالث يميل الى
 الاقرب اذا وصل اليه عاد الى القسم الثاني بل يمكن ان يناقش ايضا بان
 وقوع الجسم على سمتها او على وسط بينهما بحيث يكون نسبة على التقديرين
 اليهما على السوۃ مانع من التوجه اليهما معا فلا اجتماع كون الجسم مخلى بطبعه
 فعمل منشأ الاستحالة فرض اجتماع هذين الامرين المتنافيين
 لا تعدد المكان الطبيعى فانه لو لم يقع في موضع يكون مانعاً للجسم كونه
 مخلى بطبعه لانسلم ان يلزم محال في فرض التعدد فانهم **قوله** فان حل كلامه
 على اولئك احتمالين اي تغايره مع المكان بمعنى السطح الباطن في راده اما الفراغ
 الموهوم واما معنى آخر قلت فيه انه يحتمل ان يريد به البعد المجرى غاية
 الامر انه ايضا ذهاب الى ما بطله **قوله** وعلى الاول يلزم دله الى ما بطله
 قلت ما بطله من مذهب المتكلم هو كون المكان الفراغ الموهوم بناء على
 اثبات وجوده فعلى تقدير ان يكون الحيز مغايراً له لم يلزم من ارادته بالحيز الفراغ
 الموهوم ذهابه الى ما بطله وانما يلزم ذلك لو اثبت في قتل ان الحيز ايضا موجود
 فان قلت قد اثبت ايضا في قتل ان الحداء متمنع في نفسه والمتنع في نفسه كما
 لا يمكن ان يكون مكاناً لا يمكن ان يكون حيزاً قلت الحداء اخص من الحيز كما
 سبق ولا يلزم من امتناع الخاص امتناع العام فلم لا يجوز ان يكون الحيز هو الفراغ

31
لان استبدال الامكنة ليس ناشيا من قبل المبدأ الخارجى ويمكن ان يقال
انهم يقولون ان القاسر يوجد قوة في المقسود بسببها يحصل الحركة
القسرية غائبة ما في الباب تلك القوة قابلة للضعف لا يزال يضعف بمصاد
الجزم المحرور بالحركة الى ان يصير مغلوطة فعلى هذا استبدال الامكنة ناش
منه وعن الثالثة بان المتحرك ما كان الحركة عارضة له بالذات واما وصف
المتحرك بالعرض بالحركة فوصف له بحال متعلقه قال الاستاذ لكن اذا قيل
يلزم ان يكون انسان محفوف بكربيس مثلا بحيث لم يبق في ظاهر بدنه
جزء محفوف اذا سافر في بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت في الماء الجاري
اذا تحرك حركة مساوية لحركة الماء بحيث لم يفارق سطح الماء الملاصق
له لزم ان يكون ساكنا وذلك غلط فلما تدفع له قلت لما تعرف ان
المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن اذا تحرك المتمكن بالذات فالقابلية
بان المكان هو السطح ارادوا به السطح الذي لا ينتقل بانتقال المتمكن فان
ما ينتقل بانتقاله فهو منه واما حدث الحوت فهو اذا كان بحيث لم
يفارق سطح الماء الملاصق له اصل الانم ان له حركة بالذات فان الحركة
الذاتية والقسرية التي له بالماء معاللا بما لا ازيد من القسرية وهدا
توى الناس كلهم يحكون ح عليه بانه ساكن بحرية الماء وعلى تقدير التسليم فتقول
انما نشأ عنه ما يوجب استبدال الامكنة وعدم الاستبدال بالفعل
لما في خارجي وهذا القدر كاف في كونه متحركا تامل **قول** لانه عند تجرد
عن القواسر فان قلت ان اراد بالقواسر قواسر الجيزال طبيعي في حيث انه

حين طبيعي فقد صار مطلوبه وان اراد بها لهو اعم منها فلا يلزم
انتفاؤها ثبوت كون ذلك الحيز جزءا طبيعيات قلت المراد بها
قواسم الطبيعة عن مقتضاه مطلقا ولا يورد ما ذكرنا تأمل مدرك
يمكن ان يناقش فيه بان تجرده عن القواسم وان كان ممكنا في الداهن نظرا
الى ذات الجسم لكنه جاز ان يكون مستحيلا في نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال
على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل يدل على ان له مكانا
طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع **قول** يكون في حيز لا محالة
لان كل جسم محتاج في وجوده الى حيز ما فان قلت ان اراد به الحيز المبهم
فلا وجود له في الخارج وان اراد به المعين فيلزم من انتقال الجسم
انتفاده قلت اراد به المبهم لكن لا بمعنى انه مقيد بعدم التعيين
حتى لا يكون موجودا بل المراد ما لا يكون مقيدا بالتعيين والقول بعدم
وجوده في الخارج باطل **قول** والثالث شنف لفرض عدم القواسم
قد اعترض عليه ايضا بان تاثير فاعله فيه ان كان من الامور الخارجة
التي يفرض خلوه عنها فلا يتم انه عند تخلية مع طبعه يكون موجودا
فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او موقويا له وان لم يكن منها اعني
من تلك الامور الخارجة جاز ان يكون حصوله في مكان معين في فاعله
اما بايجابه او باختباره ثم يتغير ذلك بتغير الاختيار واجيب بان تخلية
الجسم مع طبعه لا يتصور الا بعد وجوده فاذا افترض الجسم موجودا
وفرض في هذه الحال تعري عن جميع التأثيرات التي لا يكون من

32
من ذاته فلا بد ان يكون حاصله في مكان معين باقتضار ذاته فتاثر
الفاعل في وجوده من تمة فرض وجوده فلا يكون في الامور التي يفرض
خلوه عنها حال وجوده. بخلاف ما يترجم في حصوله في مكان معين فانه
في تلك الامور اذ ليس ذاته ولا يتوقف عليه وجود ذاته قال الاستاذ
فيه نظرا لان الابين من الاعراض التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها
كما صرح به المحقق الطوسي في شرحه للاشارات فالفاعل اذا وجد
الجسم او جده في مكان لا محالة اذ لا يتصور وجود جسم لا في مكان
فالتاثير في حصول الجسم في مكان من تمة تاثير الفاعل في وجوده وليس
في الامور التي يمكن ان يفرض خلوه عنها حال وجوده والحاصل ان
الابين في لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود كشي بدون
تحقق التاثير فيما هو لازم لوجوده فان وجود هذا اللازم من تمة
فرض وجود الملزوم قلت والحق ان وجود شئ اذا كان في لوازم
ما هيته شئ آخر كالزوجية للاربعة مثلا لا يمكن فرض خلوه عنه لان
وجود هذا اللازم من تمة تاثير الفاعل في وجود الملزوم وليتبع الوجود
فاما اذا فرضنا خلوا للاربعة عن الزوجية يلزم ان لا يكون الاربعة
متحقق فيكون هذا فرضا محالا واما اذا كان وجود كشي في لوازم وجود
شئ آخر كالسواد للزنجي مثلا لا يمكن فرض خلوه عنه لان وجود هذا ^{اللازم}
تابع لوجود هذا الملزوم في الخارج فلو فرضنا خلوا للزنجي عن السواد
لا يلزم عدم وجود الزنجي فنظر الاستاذ انما يتم اذا ثبت ان المكان

في لوازم ماهية الجسم ولم يثبت بعد مع ان القول بان الالين في الاعراض
 التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها انما يصح اذا كان المكان هو البعد
 لا السطح الباطن فانهم **قول** فيكون ذلك الجزر طبيعيا له اي لذلك
 النوع قلت لعل اختصاص المدعى بالنوع احتراز عن اجزاء العناصر
 فانها لا يقتضي احيانا معينة بل يقع في امكانها حيث اتفقت فان الجزء
 المائي مثلا ربما استقر في جزء من مكان المار وربما استقر في جزء اخر
 لكن لا يخفى عليك ان دليله بعينه جار فيها ايضا وقد اعتدوا على الاجزاء
 البسيطة من العناصر بانها اذا خلقت وطباعتها اتفقت بكليتها فلا يبقى
 اجزاء موجودة ومادامت اجزاء موجودة لم يخل وطبعها واما نقص الدليل
 بالركبات الواقعة في امكانها اجزاء في العناصر الغالب مع انها تقع في
 اجزاء اخرى ولم تعد الى الاولى فلذا مدفع له ولا يجد لهم تخصيص الدعوى
 بالبسيطة لان الدليل نعم البسيطة والركب **قول** واما في المركب فحكمه في
 الجزر حكم البسيط الغالب اعترض عليه بانه محوز ان يحصل للمركب صورة
 نوعية يقتضي حصوله في مكان جزء المغلوب اجاب عنه المحقق الشريف
 في حواشي التجريد بان ما ذكره في بيان المركب انما هو بالنظر الى ما يقتضيه ^{نظر المركب}
 قطع الصور النوعية قلب وجود الصور النوعية فيتمه فرض وجود المركب
 فلا يكون امرا غريبا يمكن فرض الخلو عنها **قول** لامتناع المعتدل الحقيقي
 وزبدة ما احتجوا به على امتناعه بعد تجرده عن الزوايد ما اوردوه انما
 النفس في شرح الموحدين ان العناصر المتساوية وفي الصور ان لم يكن

النظر عما يقتضيه

33
لم يكن لها قاسر يمنعها عن ميلها الى احيازها لم يحصل منها تركيب لانها
بالطبع ميل الى احيازها وان لم يميل اليها لزم ان يكون المط بالطبع
متروكا بالطبع وهو مح وان كان لها قاسر فلا يجزأ اما ان يسكن في مكان
احد البسايط وذلك ترجيح في غير مرجح او في مكان آخر غير مكان
السايط وذلك يوجب الخلاء قبل وجود ذلك المركب قلت
فد بحث وهو انه يجوز ان يكون المرجح اتفاق وجوده فيه او حيث
اتفق وجوده فيه لا محالة يكون قريبا الى مكان سيط في بسايطه
فلم لا يجوز ان يغلب ذلك البسيط على ساير البسايط ويحذبه الى
مكانه فان حركات الطبيعة يشتد عند القرب من امكنتها ويغتر
عند البعد عنها او يكون القاسر كالصورة النوعية يقتضى
حصوله في مكان بعض البسايط وما قال بهذا الفاضل من ان
الجسمين المختلفين بالماهية لا يقتضيان بالطبع مكانا واحدا فيه
منع ظاهر فان اشتراك اللازم لا يستلزم اشتراك الملزوم وايضا
لذوم الخلاء قبل وجوده مما يجوز ان يكون مكانه مكانا طبيعيا
لمركب فرود طلق المركب قديم عندهم وان كان كل واحد من افراد
حادثا او مكانا قسريا لبعض البسايط قد شغل بالتخلخل قسرا
لفرودة الخلاء وقال المحقق الطوسي مكان الطبيعي المعتدل ما
اتفق وجوده فيه واعترض عليه بانه لو اخرج عنه لم يعد اليه طبعيا
بل سكن انما خرج لعدم المرجح فلا يكون ذلك المكان طبيعيا له
قلت ويمكن ان يقال ان المكان الطبيعي للمعتدل بعد ثبوته

حيث اتفق فيه لا ما اتفق وجوده فيه فحسب وما سيجي مرانه
 لا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان فستكلم عليه فعلى
 هذا لو اخرجته عن مكان اتفق فيه فلعدم الاعادة اليه لا
 يلزم ان لا يكون طبيعيا لان عدم الاعادة بحسب قاسر هو وجدان
 مكان طبيعي آخر مع انه محذور ان يحصل له صورة نوعية يفتض حيزا
 معين بحيث لو اخرجته عنه يعود اليه طبعا لك هذه المقالة
 انما يلزم لو فسر المكان الطبيعي بما فسر الخارج دعه الله كما هو
 المشهور واما اذا فسر بما لا يخرج الجسم بطبعه اذا خلى معد والتمزم
 تعدده فلا يلزم محذور ا صلا تا مل **تدر قوله** وان لم يطلبه لم يكن
 هو طبيعيا فيه نظر لان عدم طلبه له انما هو بسبب قاسر هو وجدان
 مكان طبيعي آخر وهو لا يتحد في كون هذا المكان طبيعيا له كما انه
 يمكن ان يكون شئ علتامة يتوارد على سبيل المبدأية فاذا اتوارد
 عليه واحد منها وادجوه لا يتحد في كون الباتة علتامة وقد يقال
 الصواب ان يقال لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان والا
 فاما ان يحصل فيها اول يحصل في احد ما والكل بطا اما الاول فخطا واما الثاني
 فبعض ما قدره الخارج واما الثالث فلانه يلزم ترجيح في غير مزج قلت
 هذا انما يلزم لو لم يكن بينه وبين احد ما حين الوجود نسبة خاصة كما لو
 مثلا لا بد لتفي ذلك من البرهان **قوله** فعلى الاولين اي على تقدير ان لا يكون
 على سمتهما او يكون على ديكوط بينهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
 قلت هذا انما يتم على كل واحد من التقديرين اذا كان نسبتهم على السوية

ففي منها او يحصل

وجد في الحال الموجود في المستقبل هو الذي يوجد في الحال وكذا الاول
لان الموجود منها في الحال ما ان يكون منقسم او غير منقسم لا سبيل الى
اما شئ منها الاول فانه لزم سبق احد جزئها على الاخر في الوجود لكونها
غير ذات الذات فلم يكن الحركة التي فرضنا موجودة في الحال موجودة
بما فيها فيه هف واما الثاني فانه يستلزم الجزء الذي لا يتجزى لانطباقها
على المسافة وقد ابطالناه والجواب عنه ان الحركة بمعنى المتوسط اعني كون
الجسم فيما بين المبدأ والمنتى بحيث اى ان يفرض يكون حاله في ذلك الآن
مخالفا لحاله في الانس المحيطين به موجودة في الان الحاضر معاونه الحس
وليس منطق على المسافة اذ لا جزؤها في امتداد المسافة بل هي موجودة
في كل حد من الحدود المفروضة فيها وكما انه لا يمكن ان يفرض في المسافة
حد ان ليس بينهما مسافة اصلا كذلك لا يمكن ان يفرض في تلك الحالة المتحركة
باستمرار الزمان حالتان لا يكون بينهما حالات غير متناهية نعم ترسم من
هذه الحركة الموجودة في الخارج امر موهوم ممتد في الخيال منطبق على
المسافة منقسم مثلها الى اجزاء لا تقف على حد لا يقبل الانقسام وهو
الحركة بمعنى القطع غير موجودة في الخارج ويمكن التمسك عن هذه التبهة
بوجه اخر وهو ان يقال لفظ الحال يطلق على معنيين احدهما الآن الذي
هو الفصل المشترك بين الماضي والمستقبل والثاني القطعة من الزمان المركبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل ويختلف مقدارها بحسب اختلاف الافعال
التي يضاف اليها ومنشأ الشبهة التباس احد المعنيين بالآخر فان
قوله الموجود في الماضي هو الذي وجد في الحال والموجود في المستقبل هو الذي

يوجد في الحال فما يستقيم في الحال بالمعنى الثاني وقوله فلم يكن الحركة
التي فرضناها موجودة في الحال موجودة بما فيها اما يستقيم في الحال
بالمعنى الاول فاحدى المقدمتين على اى حال في محل المنع تامل في يظهر
لك جلية الحال يتوقف الله المتعال **قوله** وعزمها بانها الخروج من القوة
الى الفعل فان قلت قد ظهر مما سبق ان الحركة الموجودة هي الحركة
بمعنى التوسط والمعرف والمبحث عنه عندم هو الحركة بمعنى القطع
قلنا لما كان هذا الاستدلال الخيالي ظاهرا في بادي الدلائل على ذلك
الامر الموجود التزم اقامتها مقامها وبجئت عن احوالها التي تتوقف بها
احوال مدلولها الموجود بهذا الاعتبار صاد بهذا الموهوم في حكم الاعيان
التي بحث عنها **قوله** او بما بالفعل في بعض الوجوه وهو الموجود الكامل في
ذلك الوجوه واعلم ان الكمال يخلق على معنيين على الحاصل بالفعل سواء
كان لا يقابما حصل هو الاول وعلى الحاصل بالفعل المقيد بالمنااسبة
والملابسة لما حصل هو الاول والمراد منها هو الاول اذ لا يجب ان يكون الحركة
لا تعالها جيبا وانما سمى الحاصل بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل
تمام بالقاس اليها وهذه التسمية لا يقتض سبق القوة على الفعل بالفعل
بل يكفيها تصورهما وفرضها **قوله** وهو الكون كالتقدير الى الماهية فان حدوث
الصورة النوعية هو الكون وزوال الصورة النوعية هو الفساد كما سيجي
ويسمى ذلك انتقالا دافعا ايضا **قوله** بان معرفة التدريج موقوف على معرفة الزمان
وبعضهم قرره بوجه اخر وهو انه لا يمكن بعقل للتدريج الا بتعقل الزمان
سواء قلنا ان تصوره التدريج بداهي ام لا والاجواب ح منع توقف تعقل

35
 عقله على عقل الزمان نعم لا يثبت التدريج بدون الزمان وذلك لا يستلزم توقف
 لعمله على عمل الزمان **اول** ضرورة ان التدريج معترف بالحصول في الزمان اي لا يكون
 دفعة والظاهر ان يقول هو معترف بحصوله في آن بعد آن فيتوقف تصور
 تصور الآن المتوقف تصور في تصور الزمان لانه طرفة والزمان معترف بأنه متدار
 الحركة فالترتيب يكون دوريا **اول** اذ ان معترف بالحصول قليلا قليلا بهذا انما يتم
 اذ لم ينته تحليله ايضا الى تصور الزمان ويكفي في التصور قال بعض الفضلاء
 ان تصور الدفعة واللا دفعة والتدريج ويسر اسراد قليلا قليلا تصور
 اولية لا عاتية الحسن عليها ولما الآن والزمان فهما سببان لهذه الامور في الوجود
 لان التصور واستحسنه الامام الرازي ثم اعترض بعضهم بان تصور الحركة
 اسهل مما ذكر في تعريف الحركة فان كل عاقل يدرك التفرقة بين كون الجسم
 متحركا وبين كونه ساكنا واما الامور المذكورة في تعريفها فيما لا يتصور الا بالاذكاء
 واجيب ان احدهما ان ما اورد في التعريف يدل على تصور ما بوجه ما لا
 على تصور حقيقته وثانيهما ان هذا ليس تعريف لها بقصد به تميزها عن غيرها
 او تحصيل صورتها عند العقل بل هو تلخيص وتبيين للمعنى المسح بالحركة فلا
 يضره كون تصورهما اخص من تصور ماهية الحركة قال الاستاذ في شرح التجريد
 وكلا الخواص لا يشفي العليل اذ لا يدفع المحذور الذي هو التعريف بالاخص
 ثم قال ويمكن ان يقال قد يتصور شيء بوجه بعضها اجلي وبعضها اخص وقد
 يورد فيما يحصل به تصور بالوجه الخفي امور هي اخص من المعرف بالوجه
 الاجلي لكنها اجلي من المعرف بهذا الوجه الخفي قلت لا يخفى على المتأمل
 المنصف ان ما ذكره الاستاذ تفصل للجواب الاول وبيان ما قصد منه فان

بحواصين

مراد ذلك لجيب ان ما اورد في التعريف يتوقف عليه تصورها بوجه خاص
لا مطلق تصور حقيقتها واصله تسليم ان لها تصور اسهل من تصور ما ذكر
في التعريف لكن ما ذكر في التعريف لكيفية اجلي من هذا التصور المستفاد
منه واما الجواب الثاني فمجيب معترف بأنه لا يكون تعريفاً حتى يلزم المحذور الذي
هو التعريف بالاخفي واما التلخيص والتبيين على معنى معلوم بوجه ما هو
اخفي لعقله عند العقل ففساده غير مبني كما هو مبني في التعريف ^{قوله} والسكون
هو عدم الحركة اعترض عليه بان الكون اعني حصول الجسم في الخيزامر محسوس
فيكون موجودا وهو تمام ماهية الحركة والسكون وبينهما تقابل المتضاد
لا تقابل لعدم والملكة وامتيازهما بالعوارض الخارجية وقد عرفت بأنه
الاستقرار زمانا ما فيها يقع فيه الحركة ^{قوله} لكان كل جسم متحركا دايما وقد اعترض
عليه بالطبيعة فانها محركة بذاتها مع انه لا يلزم بقاء الحركة واجيب بان
الطبيعة المطلقة ليست محركة لذاتها بل بشرط زوال حالة ملائمة لها كالحرج
عن الخير الطبيعي مثلا مع ارتفاع الموانع ثم اعترض عليه بالكم اذا جوزتم هذا فلم
يجوز ان يكون الجسمية ايضا متحركة بشرط زوال حالة ملائمة فلا يلزم بقاء الحركة
ببقاء الجسمية قال بعض المتأخرين وهو ضعيف لان الملائمة وعدما مطبوعا
لا ينسب ان الى ذات الجسم حيث هي الا باعتبار الطبع قلت وفيه ان
لم لا يجوز ان يكون للجسمية نفسها امر ملائم لا بد لتغي هذا من دليل وقال بعضهم
ان نفس الجسمية لما كانت متحدة في الكل يجب ان يكون مقتضياتها وحل
في الجهة والنوع فلو كان الجسم متحركا بالجسمية لكان حركات الاجسام
متحدة في الجهة والنوع وبطلان الثاني يدل على بطلان المتقدم قلت

بقاها

المقدم قلت بعد التسليم كوزان يكون ذات الجسمية مقتضية
 لذات الحركة واما انواعها والخصوصيات التي تفوضه الى امور خارجة
 عن ذات الجسمية مما يقارنها في الوجود الخارجي **قوله** حركة في الكم
 قالوا الحركة لكونها ايضا اربعة النمود الذبول والتخلخل والتكاثف لكن
 انما ان السكون لزال ارض منها ثم اعلم ان التخلخل والتكاثف ثلثه معان
 اما الاول وهو ان التخلخل ازدياد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم اخر
 بل بان يخلق الهيولى مقداراً صغيراً يلبس مقداراً اعظم منه كالمااء المتجدد
 اذا انداب والتكاثف يخلق على ما يقابله اعنى انتقاص مقدار الجسم
 من غير ان ينقص عنه بعض بل بان يخلق الهيولى مقداراً اعظم ويلبس مقداراً
 اصغر منه كالمااء اذا انجم وما به هذا المعنى من مقوله الكم وقد يطلق
 التخلخل على الانفشاش وهو تباعد الاجزاء بعضها عن بعض بدخول
 لهواء او جسم آخر غريب فيها كالقطن المنفوش والتكاثف يطلق
 على ما يقابله من الاندماج وهو تقارب الاجزاء بالاطبع بحيث يخرج
 عنها ما فيها من الجسم الغريب كالقطن الملعوف وما به هذا المعنى
 من مقوله الوضع فان الاجزاء بسبب حركتها الاينية الى التباعده
 او التقارب يحصل لها هيئة بسبب نسب بعضها الى بعض وقد
 يطلق التخلخل على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة
 وتركها والتكاثف على غلظ القوام اعنى صعوبة قبول الاشكال
 وتركها وما به هذا المعنى من مقوله الكيف قال صاحب المواقف

اطلاق لفظ التخلخل والتكاثف على هذه المعاني بالاشتراك اللفظي وقال
 بعضهم والمحقق ان التخلخل بالحقيقة ما هو في الكم واما ما هو في الوضع
 والكيف فعلى سبيل المجاز وكذا التكاثف **قول** فهو ازدياد مقدار
 الجسم في الاقطار الثلاثة بفهم من شرح الصحايف وشرح حكمة العين
 ان السم لا يزداد به الطول يخرج عن التعريف بهذا القيد وهو بين
 البطلان لان السم يعم الاعضاء حتى الداس والقدم وقال المحقق
 التفتازاني في شرح المقاصد ان السم لا يكون فيه ازدياد في الطول
 على النسبة الطبيعية وان كان ازدياد طبيعيا فيه في باء الاقطار فعلى
 هذا يخرج عن التعريف بقوله على تناسب يقتضيه الطبيعة كما يخرج
 الودم ايضا عنه بهذا القيد فانه ليس يقتضيه الطبيعة املاقت
 لكن في كلام هذا المحقق بحث لانه اما ان يريد بالمناسب الطبيعية
 ما يكون مناسباً لطبيعة ذلك الجسم كما فسر به الشارح واما يكون
 مناسباً لطبيعة نوع ذلك الجسم كما به المحقق الشريف في شرح المواظف
 وكذا الفاضل النفس في شرح الموجز وعلى كلا التقديرين نقول يكون
 الزيادة في السم في الطول ايضا كذلك لان طبيعة ذلك الجسم طبيعة
 نوعه يقتضيه هذه الزيادة في السم في الطول اللهم الا ان يراد بها ما يكون
 الزيادة في الطول اكثر من الزيادة في العرض والعمق وقوله يتخلخل اجزاء
 متحصلة من خارج في اجزائه الاصلية يخرج التخلخل مطلقاً فان
 الطبيعة قد يقتضيه وان كان بعض افراده يخرج بالمناسبة

جميع

فسر

واقع في المحدود ايضا فلا بد ان يكون له مكان ولما لم يكن فوقه سطح والالزم عدم
 سائر الاجسام كما لا يخفى فمكانه شئ اخر ويلزم ابطال هذا الذنب وان
 لم يكن واقع فيه فلم يكن النزاع بينهم **قول** في شئ واحد فاهم هو الهيئة الحاصلة
 للجسم التخصيص وهنا ايضا معونة المقام فان بحثنا عن احوال الاجسام **قول**
 لان كل جسم متناه بذاته ليس مركب مفصول النتائج يفصل النتيجة الاولى
 عنه اعني كل جسم كل **قول** فتعني الاول فيكون طبعيا قال الاستاد
 في حواشي بعض الشروح واعترض عليه بان الشكل يتوقف على تناهي
 ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي ابعاده وما يعرض للشئ
 بواسطة ليست مستندة الى ذاته لا يكون عارضا له لذاته ثم قيل هذا
 بعينه وارد في المكان ايضا لان حصوله موقوف على وجود المكان
 الذي لا يستند الى ذات الجسم واجيب بان وجود الجسم لا يتصور
 في غير مكان عند القائل بانه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده
 من حيث هو بخلاف تناهي الابعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم
 حيث هو والواسط اذ لم يستند الى ذات الشئ ولم يكن لازمة له
 كان امر غريبا قطعنا بخلاف ما يستند الى ذاته وهو ظاهري يلزم
 ذاته من حيث هو فان وجود هذا اللازم من تنه فرض وجود الشئ
 فلا يكون امر غريبا ايضا نعم لا شك في وروده على القول بان المكان
 هو السطح فانه ليس له لوجود الجسم كما في المحدود بل يتوقف على وجود
 جسم حاد وهو امر غريب انتهى كلامه قلت في هذا الجواب بحث وهو

بالنسبة الطبيعية اذا فسر بما يكون الزيادة في الطول اكثر كما ذكرنا قال
 الاستاذ في حواشي بعض الشروح النمو قد يكون في قطر او طرفين
 فالصواب في التعرف ان يقال النمو هو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية
 للجسم مما يتولد من المني كالعظم والعصب والرباط وغيره وفي السمن
 انما يزداد اللحم والشحم والسمين وغيره مما يتولد من الدم وكذلك الورم
 قلت فيه بحث اما اوله فانه يحتاج الى قيد يخرج التخلخل واما
 ثانيا فلان الورم مجرى في الاجزاء الاصلية ايضا وما يقال من ان
 ما كان ليتنا كالدماع او صلبا كالعظام فانه لا يتمدد وما لا يتمدد
 لا يرم لينسحق قال الشيخ كل ما يتعدى فانه يتمدد ويزداد بالغذاء
 فكذلك يجوز ان يتمدد ويزداد بالفضل وهو الورم وقد اعترف به جالينوس
 في باب الاسنان الا ان يقال ان مراده انه ازدياد حجم الاجزاء الاصلية
 بحيث يصير متصلا واحدا وخرج الورم **قوله** بالخلل بعض الاجزاء
 الحاصلة اي الاجزاء الاصلية الحاصلة بتكوينه المتعاقبة والا لا يتقوى
 بالتكاثف وانتقاص الورم واما البرال فقد خرج بالانتقاص على التثنية
 اذا فسر بما يكون في الطول اكثر **قوله** فالنمو حركة الجسم اه قال الامام والمنهور
 ان النمو والذبول الحركات الكمية وهو يعد عندى فان الاجزاء
 الاصلية والزايدة في المعتدى باق عند كل واحد منها على مقداره
 الذي هو كان عليه واجاب عنه المحقق الطوسي بان الاجزاء الاصلية زاد
 مقدارها عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء

الذائدة في منافذها وتشبهها بها ونقص مقدارها عند الذبول عما
كانت عليه قبله وانكار هذا مكابره وقال المحقق الشريف ^{التصالي} الذائدة بعد
الداخلية في الاجزاء الاصلية ان كان على وجه يصير المجموع متصلا ^{حدا} و
في نفسه فالصواب قال المجيب والا فالقول ما قاله الامام فان قلت
لا اثر المطلوب للاتصال على هذا الوجه ايضا لان مجموع الذائدة ^{وعلى الاصلية} والاصلية
سواء كان الاتصال على هذا الوجه ام لا فالمقدار في النمو والذبول لا يتوار
على شيء واحد فان مقدار الكبير في النمو لم يعرض لماله المقدار الصغير بل يعرض
لماله المقدار الصغير مع امر آخر منظم اليه والمقدار الصغير في الذبول انما يعرض
لجزء ماله المقدار الكبير قلت الحق ان النمو والذبول في السن وما يقابلها
يتوار ^{على شيء} واحد بعينه فان الجسم النامي من مبداء نموه الى منتهى شخص واحد
لا يتبدل تشخصه بانضمام ما ينضم اليه وكذا الجسم الذابل من مبداء ذبوله الى منتهاه
لا يتبدل تشخصه بانقراض ما ينقص عنه فان زيد الطفل مثلاً هو بعينه زيد
الشاب وان عظمت جثته وزيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت
جثته وذلك لان العظم والصغول ليسا من المشخصات وكذا الحال في السن والهرال ^{قول}
وحركة في الكيف قال بعض المتأخرين لا يقال الحركة في الكيف ايضا دفعي
فانه يزول عنه نوع من الكيف ويحصل نوع اخر دفعة وبكذا الى ان يحصل النوع
الذي هو المتحرك اليه فلما فرق بينها وبين الكون والفساد لانا نعوّل المتحرك
من نوع الى آخر بحيث يكون باقية في الحالين بحاله والجسم المنقلب في صورة
نوعيته الى اخره ليس بابق بل ينعدم ويحصل جسم آخر بخلاف الكيف

الكيف فان الجسم موجود مستمر الوجود ^{مستمر} حصول النوع الاول وذل والحصول
 النوع الآخر قلت فيه بحث اما اولاً فانه يفهم من هذا الجواب ان الانتقال
 في الكيف ايضا دفعي لكن فرق بينهما وبين الكون والفساد فساده بين
 لان المعرض لم يرد بقوله لا فرق بينه وبين الكون والفساد الا انه ايضا دفعي
 كالكون والفساد والحركة يجب ان يكون تدريجية والا فالكون عندهم ليس صورة
 نوعية والفساد زوال صورة نوعية صرح به المحقق الطوسي في شرح الامارات
 وسياتي في هذا الكتاب ايضا وايضا لو كان الحركة في الكيف بانه يزول عنه
 نوع هذا الكيف ويحصل عنه نوع آخر دفعة وبهذا الى ان يحصل النوع الذي
 هو المتحرك اليه للزم تنالي الالات وهو ممنوع عندهم لا يقال ليس مراده
 ان ما حصل له ايضا يزول دفعة كما ان الحصول بعد الزوال وضع وح لا يلزم
 تنالي الالات لانا نقول مح يستقر على تلك الكيفية الحاصلة في اكثر من ان
 فقد انقطعت حركته والمخلص عنه ان يقال ان للمتحر في الكيف كيفية واحدة
 غير قارة من مبدأ الحركة الى منتهاها فني كل ان يفرض يكون له فيه كيفية اخرى
 مفروضة ولا يمكن ان يفرض في تلك الكيفية الغير القارة كنهيتين متصلتين بل
 كل كيهيتين عوض فيما بينهما كيهيات اخر كما ان كل اثنين يفرض في الزمان
 يمكن ان يفرض بينهما آفات اخر فلا يلزم محذود لكن بقي فيه ان القول بان
 للمتحر في الالوان المتناوبة بالنوع لونا واحدا من اول الحركة الى منتهاها ياباه
 الضرورة واما ثانياً فان قوله والجسم المستقل من صورة نوعية الى اخرى ليس
 انما يتم لو قلنا بان الصورة النوعية داخلية في المتحر واما لو قلنا بان المتحر

هو المادة مع الصورة الجسمية فانعدامه مهم بل نقول المتحرك من نوع الى
آخر قد لا يكون باقيا على حاله كالعنب مثلا فانه عند التحرك من المحض
الى الحمض ليس باقيا على حاله بل يترك مقادارا صغيرا ويلبس مقاديرا
اخر اكبر منه لكن الظاهر ان مراده بالبقاء على حاله استمرار وجوده كما
يفهم من ثمة كلامه وان ثبت تحقق المقام فاستمع لما يتلى عليك من الكلام
وهو ان المراد بالحركة شئ في مقوله ان ينتقل ذلك الشئ بعينه من نوع من تلك المقولة
الى نوع آخر منها ومن صنف من نوع من تلك المقولة الى صنف آخر منه او
من فرد من صنف من تلك المقولة الى فرد آخر منه وحاصله ان يتوارد افراد مقولة
على شئ واحد بعينه واما ان ذلك النوع على سبيل التدرج فكانهم قنعوا فيه بما يحسن
انتقال الماء الى السخونة سر السير ومن انتقال الحصى من الحموضة قليلا قليلا
وكذا من الحصة الى الحرة لكن لا اعتماد على ذلك لجواز ان يكون هناك كيفيات
متجددة في اثناء بينها اذمنة تصير فلا يشترى انه احسن بتفاصيل ذلك الكيفية
بل مدركها على انها متواصلة فلا يكون هناك تغير تدريجي بل تغيرات دفعية
متعاقبة فلا يكون حركة وارضاي يحتاج الى ابطال مذهبي الكمون والبروز والغشوة
والنور **قوله** ملازم المكان غير خارج عنه يعني ان عدم الخروج عن المكان داخل
في مفهوم الحركة المستديرة اصطلاحا واما حركة النقط الجواله على الاستدارة
ونظايرها فانهما يسع مستديرا لغو وهذا القيد وان اهل بعض الشارحين
كما اعترض عليه الاستناد لكونك خيرا به مصرح بذلك في اثناء كلامه **قوله**
وباعتبار العروض بنفسه الى ذاتيه وعرضه عطف على قوله باعتبار ما هي

هي فم ينقسم اربعة اقسام ولم يرد بالحركة الذاتية ما يكون الذات على بلاديد
 بها ما يعرض للمتحرك اولا وبالذات اي من غير ان يكون هناك واسطة في عرضها
 لتلك الذات ولذلك قسمها الى طبيعة وقسرية وارادية فان الحركة القسرية
 للجزء فانية به حقيقة وليست هناك واسطة في العرض بل في الثبوت **قوله** والا
 الى العالم يكن مبدء استفادته خارج بل يكون المبدأ في المتحرك اعم من ان يكون
 عاجا وجه الجزئية او متعلقا به تعلقا خاصا كتعلق النفس الانسانية بابدانها
 والنفس الفلكية بافلاكها فيعلم حركة الانسان منته وبيسرة والفلك استدارة
 والجزء هو **قوله** فان كان التحركة اي تحرك مبدء المحرك مع شعور وادارة اكتفى
 بعضهم بذلك الشعور ولم يذكروا الارادة واعترض عليه بان مجرد الشعور لا يكفي
 في كون الحركة ارادية كما في الشخص الساقط من علو مع شعوره ب سقوطه
 واجيب عنه بان الشعور هنا للمبدأ المحرك فانه هو طبيعة العنصر
 فيه وليست شعورا انما الشعور لقوتها المدركة والمراد لشعور المبدأ المحرك
 ان الحركة نشأت عنه من شعور بمعنى ان للشعور مدخلا فيها وذلك
 اما ان يكون على نهج واحد كما في النفوس الفلكية او على مناهج كما في النفوس
 الحيوانية ومنهم من قسم الحركة لذاته ستة اقسام لان القوة المحركة ان
 كانت خارجة عن المتحرك فالحركة قسرية وان لم يكن خارجة عنه فاما ان
 يكون الحركة بسيطة اي على نهج واحد او مركبة اي لا على نهج واحد والبسطة
 اما ان يكون بارادة وهي الحركة الفلكية اولا بارادة وهي الحركة الطبيعية والمركبة
 اما ان يكون مصدرا للقوة الحيوانية اولا والثانية الحركة النباتية والاولى

تحريكه

اما ان يكون مع شعوبها وهي الحركة الارادية الحيوانية اولاه شعور وهي الحركة السخوية
حركة النبض **قوله** الاول التنبيه على انية الزمان فانهم قالوا ان الزمان بديهته
الوجود والعلم به ضروري الحصول فان الاعم كلهم قدروه بالساعات والايام والسنين
والاعوام ونظ انهم لم يفسروا عدا ما محضا الى ذلك المذكورات فان قلت ما وجه
تقديم انية الزمان على تحقق ماهيته مع انه جعل الامر في المكان بالعكس كما مر قلت
لابد منها من تقديم مقدمه وهما ان الانية هي الثبوت والنبوت على قسمين ثبوت
الشيء في نفسه وثبوت الشيء لغيره والاول يكون محمولا على ذلك الشيء ويسمى ذلك البعث
بسطا ويسال عنه هل البسيط والثاني يكون دابطا بين بذات الشيء وغيره
وبذات الشيء يكون محمولا وذلك الغير موضوعا ويسمى ذلك التصديق مركبا ويسال
عنه هل المركبة وتحتف الماهية ايضا على قسمين لانه اما تصور بحسب الاسم وهو
تصور الشيء بحسب مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة
في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها في المعدوم
ايضا ويسال عنه بما لا شاذة او تصور بحسب الحقيقة اعني تصور
الشيء الذي علم وجوده ويسال عنه بما الحقيقة اذا شهد هذا فنقول قد
تحقق ماهية المكان ثم في غير اعتبار العلم بوجوده اولا بخلاف الزمان
فانه تبين ماهيته الموجودة وكذا بين انية المكان ثم معنى ثبوته للجسم
بخلاف الزمان فان اراد التنبيه على انية بمعنى ثبوته في نفسه ولا
شبهة في ان ما اشارحه متقدمة على الهلية المركبة فان الشيء
ما لم يتصور مفهومه لم يتصور التصديق بثبوته لغيره فلا جرم قدم

قدم تخفيف ما بهية المكان على انتم وكذا الاشك ان الهلية البسيط متقدمة
 على المائمه الحقيقية فلذا قدم انبه الزمان على تخفيف ما بهية **قوله** يعني انا نذكر بالفروق
 ان بينهما امرار وجودا فلا يتقدح فيه ما يقال من ان تصور المعية حيث قال انا بوض
 وكتن متفتتن في الاخذ والترك وكذا كون الحركة سريعة وسطه لا يصح الا بعد
 ثبوت الزمان ويحتمل لانها زمانيات فلما ثبتنا وجود الزمان بهذه الامور لزم
 الدور **قوله** فوضح انه بين اخذ السرعة وتركها مكانا مغايرا للحركة وكذا يظهر
 منه ان بينهما مكانا مغايرا لمتداد المسافة اذ ليس شئ من المسافتين في
 الغرض المذكور بحيث يسع قطعها بهذين الحركتين **قوله** لا بد وان يكون
 متخالفا لا يجوز ادخال هذه الواو بين اسم لا تنفي الجنس وخبره الاعلى ^{مذهب}
 الاختصاص وايضا قد وقعت كيزا في كلام الامام ولهذا سميت بواو الامام
قوله وهي غير مجتمعة فيه بحث وهو ان يطابق امكانات قطوع
 اجزاء المسافة مع قطوع اجزاء المسافة التي هي غير مجتمعة في الوجود
 لا يستلزم عدم اجتماع ذلك الامكانات فان قطوع اجزاء المسافة ^{منطبق}
 على اجزاء المسافة مع اجتماع اجزاء المسافة في الوجود بل لا يجوز ان يكون
 الزمان مثل لوح وقطوع اجزاء المسافة في زمان بعته النبي صلى الله عليه وسلم
 بل جمع الحوادث التي تقع في ذلك الزمان مجتمع الوجود مع قطوع
 اجزاء المسافة في زمان بل مع جميع الحوادث في هذا اليوم مثل النفوس
 الواقعة في اطراف اللوح المجتمعة في الوجود **قوله** فثبت ان في
 الوجود امكانا متقدرا غير ثابت اعترض عليه بان هذه الامكانات امورا

اعتباره عقله لا وجود لها في الخارج فانها امتدادات يرسم في الدهن
من اخذ الجسم في الحركة واما الزيادة والنقصان فحسب التوهم كما ذكرنا
في المكان **قوله** لانه ثبت انه مقدار لم يثبت بعد انه قابل للزيادة والنقصان
لذاته حتى يلزم ان يكون كماً ولا يثبت ايضا انه ليس منفصلاً حتى يلزم ان
يكون مقدارا واحداً سطوحاً انه ليس منفصلاً بانه قد ثبت امتناع
الجزء الذي لا يتجزى وتوكل الجسم منها فلا يكون الزمان مركباً من اقسام متناهية
والتركيب الجسم الاجزاء التي لا يتجزى لان المتحرك اذا قطع في جزء لا
يتجزى من الزمان جزء من المسافة فان لم يقبل جزء المسافة القسمة لزم
ما ذكرنا وان قبل كان زمان قطع نصف ذلك لجزء نصف زمان قطع كله
فلزم انقسام جزء الزمان على تقدير عدم الانقسام فلا يكون الزمان
كماً منفصلاً الاستلزام تركبه من الازمان المتساوية التي هي الوحدات
فيكون منفصلاً فهو مقدار اى كمية متصلة تتلاقى اجزاءها على حدود مفروضة
مشتركة وفيه نظر اذ المذكور في المباحث المشرقة ان الزمان كالحركة له
معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم مطابق للحركة بمعنى القطع
وقد تحقق في هذا الكلام ان الموجود من الزمان كالحركة امر غير منقسم وهذا
لا ينطبق على المسافة حتى يلزم تركيبها من اجزاء لا يتجزى بل ينطبق
على الحدود المفروضة فيها كما ذكرنا في الحركة غاية الامر ان هذا الامتداد
الخيالي ايضا ظاهر في بادي الرأي دال على ذلك الامر الموجود في الخارج
فاقيمت مقامها وبجئت عن احوالها بهذا الاعتبار صاد بهذا التوهم

الوسط وتاينها امر متوهم
من تقبل سداً ذلك الامر
الموجود مطابقاً للحركة

اعترف بوجوب ما يلزم وجوده
بدون مطلق المقدار كما هو

الموهوم في حكم الاعيان التي بحث عنها فافهم **قوله** لاستلزامه وجود
الشيء بدون مقداره قلت فيه نظرا لان ما يلزم لذي المقدار هو مطلق
المقدار كما ان الجسم في الحركة يكون الكم الغير القار مقدارا ولا يبقى
ذو المقدار بدون مقداره **قوله** والهيئة الغير القارة للجسم في الحركة هذا المحر
بطرفان الامور المتجددة اكثر من ان يحصى قل فالصواب ان يقال وما يصلح
لان يكون الزمان مقداره هو الحركة لان الزمان كما سذكوه سرمدى
كما ان حركة الفلك كذلك عند مم قلت فيه بحث فان سرمدية حركة
الفلك انما يثبت بعد ثبوت كون الزمان مقدارا للحركة كما سيطلع
عليه في فصل ان الفلك يحرك على الاستدارة دائما **قوله** فالزمان مقدار
الحركة اى في حيث انها ينقل الى متقدم ومناخرة لا يبقى المتقدمة
منها مع المناخرة وانما قيدنا هاهنا لان الحركة لها مقدار ان من وجهين
احدهما من جهة المسافة كما يقال مشى فوسخا والثاني من جهة
الاتقام الى المتقدم والمناخرة للدين لا يجتمعان كما يقال
مشى ساعة ويوما فان قلت وان ذلك يلزم على ان هذا الزمان مقدرا
الحركة فلما ان يكون مقدار الحركة بمعنى القطع والاتصال والحركة
بمعنى التوسط لا سبيل الى شيء منها اما الاول فدان الزمان موجود
والحركة بهذا المعنى ليست موجودة لانها عبارة عن الامر الممتد في
الخيال كما مر واما الثاني فدانها موجودة في الان الحاضر والزمان
ليس مقدارا للموجود في الان قلنا ان الزمان مقدار للحركة بمعنى
القطع وليس الموجود في الزمان ايضا الا الان الذي يعقل سبيل ان امتداد الزما

ان

كما ذكرنا والمراد بما يقال من الزمان مقدار للحركة هو ان الامتداد منه
 مقدار للامتداد الذي هو الحركة بمعنى القطع **قوله** انما يكونان بالذات
 لاجزاء الزمان اي معروض القبلية والبعثة اولاً وبالذات اجزاء
 الزمان واما معوضها لغيرها فهو اسقطها وفيه منع واستدل الحكماء
 على ذلك بان اذا قل وجود مزيد متقدم على وجود عمر و او متاخر عنه
 الجح ان يقال لما قلنا ان متقدم علمه او متاخر عنه فلو اجيب
 بان وجود مزيد كان مع الحادثة الفدانة ووجود عمر و مع الحادثة
 الاخرى وتلك الحادثة متقدمة على هذه الحادثة او متاخرة عنها الجح
 الب ان يقال قلت ان تلك الحادثة متقدمة على هذه او متاخرة فتؤا
 بان تلك الحادثة كانت اسس وهذه كانت اليوم او بالعكس
 ان يقال لما قلنا ان اسس متقدم على اليوم او يقال لما قلنا
 قلت ان اليوم متاخر عن اسس قال الاستاذ انه بحث لان معنى
 السبق الزماني لو كان ما ذكرناه غير اعتبار امر اخره لو جيب
 يكون سبق العلة المدة على معلولها ايضا سبقا زمانيا لان لها
 ايضا قبلية لا يجمع القبل معها البعد مع انهم صرحوا بان تقدمها
 على معلولها طبيعي قلت يمكن ان يكون لشي واحد تقدمان
 زمان في حيث انها محتاج اليه لمعلولها غير موثر فيها كما ان
 لبعض اجزاء الزمان قبلية زمانية على بعضها في حيث ان
 لها قبلية لا يجمع القبل معها البعد وتقدما طبيعيا في حيث
 ان الساتف منها معد للاحق محتاجا نعم يرد ان القطع ^{السؤال}

على شئ آخر من الحشيش فيكون
 للعدة المدة تقدما

انها قبلية لا يجمع القبل معها البعد وتقدما طبيعيا في حيث

السؤال عند قولك مس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم
ماخوذ في مفهوم لفظ مس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم
لفظ الغد فلو قل لماذا قلت مس متقدم على اليوم كان كما لو قل
لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر كما ان
القطاع السؤال عند قولنا تلك الحادثة كانت في الزمان المتقدم
وهذه في الزمان المتأخر لا يدل على ان التقدم عرض اولي للزمان
فكذا القطاع السؤال عند ما ذكرتم لادل على لوسلم فانما يدل على كونه
عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات لا في الثبوت وذلك هو المظ
كما لا يخفى **قوله** فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلاثة هي الجهات
الست اعلم ان الحكم بان الجهات ست مشهور والحق انها غير
متناهية وسبب الشهرة ما ذكره الشارح من ان الابعاد التي يعبر
في الاجسام ثلثة ولكل منها طرفان بناء على تناسل الابعاد وانت جابر
بان الاعتبار لا يستلزم الاختصار بل يمكن ان يوضع في كل جسم
غير متناهية ويكون كل طرف منها جهة **قوله** بحسب الغالب وذلك لان
يسار بعض افراد الانسان اقوى فالحكم في جانب اليسار ايضا
بحسب الغالب **قوله** وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام اه
لخلاف سائر الحيوانات فانه حال كونه على الوضع الطبيعي ما يلي
رأسه قدام وما يلي ذنبه خلف وما يلي ظهره فوق وما يلي الاقدام
تحت **قوله** فليس قية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان

اه فلا يقال اذا وقف شخصان على طرف في قطر واحد في الارض فالجاء
الذي يلي والسرحد مما يلي قدم الاخر فما هو فوق بالقياس الى احدهما
تحت بالقياس الى الاخر فهما ايضا يتبدلان وكذا في المستلحق لا يخرج
الفوق او التحت عن كونه فوقا او تحتا بل يصير وجهه الى الفوق وقفاه
الى التحت نعم يتصفح الفوق والتحت بوصفني آخرنا اعتبارا
اعني كونهما قداما وخلفا واما اذا فرضنا شخصا ينطبق وسطه على مركز
العالم فكل واحد مما يلي داسه وقدمه جهة الفوق وهو في هذه الحالة
مستتب ومتمسك بالاعتبارين تامل **قوله** بل باعتبار اضافتها الى
ما هو خارج عنها كاعتبار وقوعها فيما يلي اقوى الجانبين غالبيا ولو
قطع النظر عن الخارج عنها واعتبر نفس حقيقتها ايضا كاعتبارها
شمالا وجنوبا وشرقا وغربا في غير اعتبارها فيما يلي احدا امتدادا
العرضي او العمقي لا يتبدل اصلا ولم يتغير مادام ذلك الاعتبار ثابتا
فافهم **قوله** فان كلامنا عند التحقيق جهة فوق او تحت وقيل
انها جهة فوق وكلا القولين بطلان الحق ما قد سبق لك من ان الجهات
غير متناهية كيف ولو كان كل منها جهة فوق او تحت في الحقيقة
لم يتغير نوقيتها او تحتيتها باعتبار الاضافة معها غاية الامر انه
متصف بوصف آخر بالاعتبار كونه قداما وخلفا كما ذكرنا في
المستلحق لكن بطلان كلامه بهذا على تقدير ان يحمل كلامه على ان مراده
ان الجهات الاربعة الباقية بالنسبة الى شخص فوق او تحت

او تحت عند التحقيق بالنسبة الى ذلك الشخص بعينه كما هو الظاهر ولو
 حمل ان مراده انها فوق او تحت بمعنى انها تقع فيما يلي راس شخص ما او
 قدمه حين كونه على وضعه الطبيعي فلا اعتبار عليه مثلا وطب الشئ اذا اعتبر
 كونه فيما يلي اقوى جانبى انسان كان يميننا بالنسبة اليه لكن عند التحقيق
 من غير هذا الاعتبار جهة فوق بالنسبة الى امر هو على وضعه الطبيعي
 في عرض سخن وكذا مركز العالم اذا اعتبر كونه فيما يلي اضعف جانب
 من انسان بان يكون متكيا على يساره كان جهة اليسار بالنسبة اليه ومن
 غير هذا الاعتبار جهة تحت **قوله** وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة انما
 خصص بها ليلا يورد في اول الامر ما اورده بعض اثار حين التخصيص
 بمقصد المتحرك في الكيف فانه ليس موجودا حال توجه المتحرك بل انما يصير
 موجودا بعد تمام الحركة وان اجاب عنه بان المراد اتجاه المتحرك بالحصول فيه
 وهو لا يوجد الا في المستقيمة وفيه كث لان المكان ايضا اذا كان هو
 السطح على ما اختاره قد لا يكون موجودا حال توجه المتحرك اليه للحصول فيه
 بل انما يصير موجودا بعد تمام الحركة كما اذا توجه المتحرك الى مكان في الهواء
 وكذا اذا كان هو الخلاء الموهوم **قوله** فان المتحرك اى بالحركة المستقيمة
 انما يتحرك الى شئ ليحصل وحصول المتحرك فيهما مع لا يخفى عليك ان حصول المتحرك
 في الجهة ايضا مع والذي يحصل فيه المتحرك هو المكان واما الجهة فهو مقصد
 المتحرك للوصول اليه او القرب منه فخصر واعني قوله فان المتحرك انما يتحرك الى شئ
 ليحصل فيه بطو الصواب ان يقال لان المتحرك انما يتحرك الى الجهة للوصول
 اليه او القرب منه والوصول اليها او القرب منها **قوله** ثبت ان كل واحدة

من الجنتين الحقيقيتين موجودة ذات وضع صرح المحقق الشريف
في شرح المواثق وغيره ان الجهة البحت هي النقطة المركزة وشعره
العبارة اللاحقة ايضا ولا يخفى انها نقطة متومة غير موجودة بالفعل **قوله**
لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير فلا يرد ما قبل من انه لم
يجوز ان يكون في المقصد وذلك لانه يكون مسافة لا جهة **قوله** وان كان
عنه لم يكن الا بعد منها بل لم يكن الا اقرب ايضا جزا منها لان جزء الجهة المتوجه
اليه لا يكون مبداء اذ جزء الجهة هي جزء المقصد الذي ينتهي اليه الحركة وما
يضاف اليه الحركة وما يضاف اليه الحركة بكلمة هي فهو المبدأ فالاولى ان يقال
وان استمر على الحركة فالجهة ما وراها الجزء الاقرب ولا يكون له دخل فيه **قوله** اما
ان يكون في خلافه هو محال استحالة الخلاء فان قل بهذا الشق غير محتمل
ليحتاج الى ثبوت ان الجهة موجودة جسمانه فلا يتصور في
الخلاء قلنا هذا في الخلاء الموهوم سلم اما في الوجود فيحتاج الى
التعرض لنفيه لانه لو كان موجودا يحتمل ان يكون اطرافا ونهايات منه
لم يثبت ههنا الا انها اطراف ونهايات لا امتدادات لكن هذا على
تقدير ان يكون المراد بالجسمانه اعم من ان يكون حالا في جسم او جوهرا
موجودا **قوله** واما ان يكون في طاء متشابه اي في داخل الجسم لا يوجد
في ذلك الجسم مورد متخالفه الحقيقية وهو الجسم الذي لا يكون متناهي لان
المتناهي يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقية كالسطوح والخطوط والنقاط
وبذا ايضا محال لاسئلامه على تقدير وجوده عدم اختلاف الجنتين بالطبع
بل لا يمكن تعينها في بين الا جازا المتشابهة في الماهية لاسئلامه

لاستلزامه

لاستلزامه التوحيح بلا مزج لكن الشارح اراد بالماء المتشابه ما في شئ الجسم
اعم من ان يكون ذلك الجسم متناهيًا او غير متناه وقوله ضرورة تشابه حدود
الماء المتشابه الظاهر ان يقول ضرورة تشابه اجزاء الماء المسابة اذ ليس
لذلك الماء حدود موجودة متشابهة واما الحدود المفروضة فلعدم وجودها
لا يمكن ايضا ان يكون جهات موجودة متخالفة ولعل توضح للحدود بناء على ان
كلامه على تقدير كونها جسمانية والحق ان في كلامه خلط والصواب ان يقال
فهي اذن موجودة جسمانية اي حدود واطراف هي اعراض قائمة بالاجسام
والافتعين وضعها اما في الماء او في محال او في الماء المتشابه اي لا يوجد
فيه حدود مختلفة وهو الجسم الذي لا يتناهى وهذا ايضا محال لاستلزامه
عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه اجزاء الماء المتشابه
وكذا الحدود المفروضة فيه لا يكون جهات موجودة متخالفة فانهم **قول**
وهذا دليل على اختلافها وبالطبع قلت يمكن ان يناقش فيه بان
طلب حد الجسمين المختلفين بالطبع لا حد مما وتركه للاجزاء لخصوصية
في ذكر الجسم لانه لا اختلاف طبيعة الجهتين **قول** لكن الحدود المفروضة
في الماء الواحد متشابهة قلت الظاهر ان يقال لكن الاجزاء في الماء
الواحد متشابهة اذ الحدود المفروضة ليست موجودة كما ذكرنا لكن
الاجزاء ايضا اجسام وقد ابطال كونها جسمانية فانهم **قول** لا يتناهى على الامور
الموجودة اذ الحدود فيه مفروضة وليست محققة بالفعل والحد في
الحقيقة قيم واحد فالنقط التي يفرض فيه ما يليه من المركز الى طرف

يكون قريبا اليه ولا يكون بعدا عن الطرف المقابل له اذ ليس فيها
في الحقيقة طرفان بل الطرف الذي يميل اليه النقطة عين الطرف المقابل
له بالطبع وليس التمايز بينهما الا باعتبار الوضع وفي كلام الشيخ على ما نقل
في المحامه حيث قال ان كل جسم يتحدد بسطح جهة القريب يكون جميع سطح
جهة القريب شادا الى ما ذكرنا **اول** بالنسبة الى كل منها متعلق بقوله
يوجد لا بالبعد تا مل تدور **قوله** فلا يوجد في الاستداد الواصل بين
الجهتين غاية بعد منها قلت ان اراد انه لا يوجد غاية بعد منها
معناه فهو مم اذا حدد الوسط منها غاية بعد منها معا وان اراد انه
لا يوجد غاية بعد من كل واحد منها كما هو المتبادر من عبارة فيمكن
ان يكون المحدد جسما ويكون جهة البعد غاية البعد عنهما معا
فالصواب ان يقال على الثاني اما ان يتحدد كل واحدة من الجهتين بكل
واحد منهما وح لم يتعين جهة القريب ولا جهة البعد اذ لكل واحد منهما
غاية قرب وغاية بعد واما ان يتحددهما معا وح لم يتعين جهة
القريب لكل واحد منهما غاية قرب تا مل تدور **قوله** فالاولى ان يقال
وجه الاولية التعرض باحتمال شق آخر وابطاله وهو كون البعد خلا
فيها **قوله** فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدده قلت
ما تبين عدم تحددده هو البعد الخارج عن جسم واحد فانه غير محدود
بذلك الجسم واما الخارج عن الجسمين فلم يثبت عدم تحددده
بهما كما ذكرنا وعلى تقدير التسليم انما يتم ثبوته لو كان بين نهائتي

نهايتي الامتداد الواصل بينهما لم لا يجوز ان يكون البعد الواقع في سمت
 غير الامتداد الواصل بينهما متحداتها **قوله** وعاية البعد الداخل في
 احد ما ولم يكن ايضا ان يكون داخلا فيهما معا على تقدير عدم كون
 البعض محيطا ببعض هو ظاهر **قوله** ويتحدد بقرب كل منهما جهة
 كالنلك والارض مثلا فانه كحذا ان يحدد بقرب النلك جهة الفوق
 مثلا وبقرب الارض جهة التحت والحاصل ان عدم تعين البعد لا
 يستلزم عدم تعين الجهتين فانه كحذا انهما يتعينان بقرب الجسمين
 في غير اعتبار البعد **قوله** لكن المعلوم من الجهة الحقيقية للامس الفوق
 والتحت وح يلزم ان يكون ثلث جهتي القرب جهة البعد بل جهة
 البعد اكثر من ان يحصى لان السميت الذي يمكن وقوعه فيه غير
 الامتداد الواصل بينهما اكثر من ان يحصى فانهم **قوله** ويتبع المحاط حسوا
 لا دخل له في التحديد اصلا قلت لا يبعد ان يكون المقضي لتزل
 بعض الاجسام المستقيمة الحركة طرف المحيط انما هو مجموع ما يكون
 في طرف المحيط فيطلب غاية البعد عن المجموع **قوله** من اجسام
 مختلفة الطبائع او لا اي لم يكن متالفا من اجسام مختلفة الطبائع
 اعم من ان لا يكون متالفا من اجسام اصلا او يكون متالفا لكن لا من
 اجسام مختلفة الطبائع وما وقع في بعض النسخ بدل قوله من
 اجسام من اجزاء فهو من قلم الناسخ لانه انما يصح لو ثبت ان طبيعة
 الهولي لا يكون مخالفة لطبيعة الصودة **قوله** بالمعنى المذكور انما

قال بالمعنى المذكور ان البسط يطلق على اخر وهو ما لا جز له كالنقطة
وقد يرسم بانه الذي يكون جزوه مساويا لكلمة في الاسم والحد
وبهذا المعنى ايضا لا يكون الفلك بسيطا لان اسمه موضوع له بشرط
كونه على شكل معين **قوله** وينعكس النقيض الى قولنا كلما حدد
اه هذا على طريق القدر **قوله** اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرى
قال الشيخ في الاشارات والشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرى
وذكر ان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في
القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة فغيره
افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب من خطا ^{واخر} واحدا
نقطة واعترض عليه بما ذكرنا سابقا من اننا لانم ان تاثر الفاعل الواحد
في القابل الواحد لا يكون الا واحدا لم لا يجوز ان يكون هناك جهات
مختلفة يصدر عن الفاعل الواحد بحسبها في القابل الواحد ^{مختلفة} امور
والثابت بالدليل على تقدير صحة ان الواحد من جميع الجهات لا يصدر
عنه الا واحد وايضا يرد عليه النقص بالتميم لانه يختلف جابها بالرفق
والغلظ وكذا الافلاك المكوكة فيها نور وهو يرتكز الكواكب فيها مختلفة
بالقدر فقد اختلف فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة ويمكن
ان يجاب عنه بان الاخطاف المذكور في التمام ليس تنبأ الى طبيعة واحدة
بل الى صور متعددة فان الفلك قد يحصل له صور بوعية يقتضى كره
شكلا لكن اتصلت به صورة اخرى ^{او ثالثة} عنها كرت اخرى

اخرى تجنب بهاي خارج المركز فلزم في ذلك ان يبقى في الفلك الاول
 ثم مختلف الثخن وايضا المراد بالفعل الواحد ان يكون متساها
 غير مختلف بالنوع كالخط والسطح والنقطة لانه لا يختلف اصلا
 واختلاف الثخن وكذا اختلاف القر في الافلاك الملوكة لا يجب
 خروج فعل الطبيعة الواحدة عن ان يكون نوعا واحدا **قوله** فلا
 يحصل مثلا فيها للفلك سطح فيه انه لم لا يجوز ان يكون تلك الكرات
 محسطة بعضها ببعض فيصير متصلة واحدة ويحيط بالجميع سطح
 كروي واحد **قوله** لا يمكن عوده بطبيعته الى شكله الطبيعي عند ذوال
 القاسر اعترض عليه بانه يجوز ان يكون القاسر ممتنع الذوال وهو
 خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزا فيه
 ان عدم قبوله للحركة المستقيمة على تقدير اتمامه انما سم في الحركة المستقيمة
 التي يطلب بها جهة ويترك افرى لا الحركة المستقيمة التي لحصول الشكل
 الطبيعي **قوله** فان العناية بها يتضح ان قبول الجزر الحركة المستقيمة خلق
 ايضا وذلك لان الجزر اذا قبل الحركة المستقيمة والجهة متحددة
 بالكل فيلزم تقدم الجهة على تحدد الكل بواسطة جرده لانه سابق
 على الكل به وفهم تحت وهو ان سبق الجزر على الكل بالوجود ثم
 وتقدم الجهة انما هو على حركة الاجزاء من حيث انها اجزاء لا على وجود
 ومن الجائز ان يتأخر حركة الاجزاء على وجودها فيكون مع تحدد الكل
 الجهة بالزمان او بعكس على كلا التقديرين لا يلزم تقدم الجهة على تحدد ^{الكل}

بواسطة جزئه لا يقال اذا كان كل واحد من الاجزاء قابلا للحركة المستقيمة
يكون الكل كذلك ايضا ضرورة ان حركة كل الاجزاء يستلزم حركة الكل
وح يلزم المحذور المذكور لانا نقول بهذا الاستلزام ثم بجواز حركة كل الاجزاء
بصفة الافراد دون الاجتماع وايضا لم يجوز ان يتحرك الجزء من مكانه
الغريب الى مكانه الطبيعي على دائرة مركزه مركز العالم فان ذلك وان
كان حركة مستقيمة اصطلاحا لانه خارج عن مكانه الا انه لم يتحرك الى احد
جهتي الفوق والسفل اللذين يحدد ما الفلك حتى يلزم تحدد ما قبل
ولهذا يندفع ما قيل ايضا ان كون الجهات متخالفة بالطبع لا يكون الاجسام
يقضي بعض الاجسام القريبة والبعض الآخر البعد منه بالطبع
فاذا تحرك اجزاء المحدد فاما ان يطلب القريبة او البعد منه وكلاما
بط وقد اعترض عليه كما نقله الاستاذ في حواشي بعض الشروح باننا
ثبتت بساطة المحدد للجهات اعني الفلك الاعظم دون سائر الافلاك
كما هو مدعاه قلت المثبتون لذلك اصحاب الديافى لا الطبيعي فانهم لا
يحتاجون الا الى فلك يحدد الجهات وعنوان البحث هنا ايضا لا يدل
على تعميم المدعى فانه قال فصل في ان الفلك بسيط ومن ادعى العموم كما
وقع في التجريد حيث قال والكل بسيط فالجدة لا تمامه عليه **حوس**
لاشراكها في الطبيعة والطبيعة المتحددة لا يقتضي امور مختلفة وانت
عرفت ما فيه المنع وايضا يرد عليه النقض بان بعض الاجزاء يقتضي
ان يكون بقرب المنطقة وبعضها ان يكون بقرب القطبين ولو لم يستند ذلك

ذلك الى طبائعها كان ترجيحاً من غير مدح فان نسبة الفاعل الى
 الجميع سواد وان استدت اليه بناء على انه يجوز ان يكون له نسبة خاصة الى بعض
 الاجزاء فكذلك في الوضع الى ماء الجوف **قوله** وزوالها وتبدلها اما ان يكون
 بالحركة المستقيمة او المستديرة قلت هذا الحصر من وانما يتم بعد ابطال الحركة في
 في الكم كالنمو والذبول فيها ولم يثبت ههنا بعد كما ثبت بطلان الحركة
 المستقيمة **قوله** يقتضى الطبيعة بواسطة الحركة فان قلت انهم فسروا الطبيعة
 بما هو مبدء اول حركة ما هي فيه بالذات وارادوا بالمبدء الاول المبدء التوقيف
 واحترزوا به عن النفوس الارضية لانها مبدء بعيدة اذ تأثيرها باستخدام
 الطبائع فلما واسطة بينها وبين الحركة قلت لا واسطة بينها وبين الحركة
 بمعنى المؤثر والميل ليس مؤثراً في الحركة بل المؤثر هو الطبيعة لكن بواسطة
 الميل بمعنى انه آلة لها كما سيصرح به **قوله** ويعلم مغايرة لها لوجوده بدونها
 والتفصيل ان الجسم المتحرك عند كونه متحركاً متوجهاً الى مقصد ولا شك ان هذا
 التوجه مسبوق بطلب وقصده يحصل منه التوجه اليه وهذا الطلب
 السابق على الحركة المتتبع لها هو المعنى بالميل **قوله** وامتناع حركته على
 الاستدارة هو المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة فيه بحث وهو ان ما
 يثبت فيما تقدم انه قابل للحركة المستديرة حاصله انه مستعد لقبولها
 نظر الى نفس الطبيعة بناء على ان زوال الأوضاع اجزاؤه بالنسبة الى ماء الجوف
 جازم مع قطع النظر عن الامور الخارجة وبهذا لا ينافي امتناع حركته
 على الاستدارة بالفعل لعدم الآلة والحاصل ان صحة الحركة المستديرة

لا يستلزم مبداء ميل مستديرة بالفعل ولو استلزم فانما يستلزم صحة قوله
لا امتناع وقوع الحركة اى الحركة في مسافة معينة اعنى الحركة بمعنى القطع في
الآن **قوله** فلو فرضنا جسمين التائبين ككلام الجسمين السابقين في
الامور المذكورة يعنى في القوة القسرية والمسافة المعينة ووقوعهما في
الزمان سوى انه ذو ميل طبيعي اضعف من مثل ذي الميل ذي الميل الطبيعي
الاول **قوله** بحيث يكون نسبة ميله الى مثل ذي الميل الاول كنسبة زمان
حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيه بحث وهو انه لا سلم
امكان مثلين كزمان على نسبة الزمانين وانما يمكن لو لم يكن الميل في مراتب
الضعف الى ما لا ميل اضعف من اذ لو انتهت جاز ان لا يوجد في
تلك المراتب ميدان على نسبة الزمانين وعدم الانتهاء ممنوع وعلى تقدير التسليم
لم لا يجوز ان يتوقف المعاودة على قدم الميل بحيث لا يوجد بدونه وحيث تقوم
الاختلال المذكور اعنى عدم وجدان المثلين على نسبة الزمانين ولو سلم عدم
التوقف ايضا فلم لا يجوز ان يكون نسبة الزمانين على وجد لا يوجد تلك النسبة
بين الميلين فان الاولى من النسب المقدارية كما ذكر والثانية من النسب
العددية كما سيذكره وقد برهن اقلدس على انه يجوز ان يكون المقدار الى اخر
نسبة لا يوجد تلك النسبة بين النسب العددية **قوله** فنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول هذا انما
يتم لو كانت السرعة في الجانب الذي يقتضيه الميدان الطبيعيان
الحركة فيه فانه اذا كان ميل طبيعي نصف ميل طبيعي اخر مثلا يكون

يكون سرعة ذى الميل النصف الى الجانب الذى يقتضيه الميل الطبيعى
 الذى هو النصف نصف سرعة ذى الميل الطبيعى الآخر الذى ميله الضعف
 بالبيان المذكور واما اذا كان السرعة في الجانب المخالف لمقتضى الميلين
 الطبيعيين عن الجانب الذى يقتضيه القوة القسرية فذا كيف وانما يتم لولم
 يكن الميل الثاني معاوفاً اصله وذلك لان اذا كان سرعة ذى الميل الاول
 نصف سرعة عديم الميل فيكون سرعة ذى الميل الثاني ثلثة اربع سرعة
 عديم الميل اذا كان ميله نصف ميل ذى الميل الاول اذ بمقدار توصان
 الميل عنه يزداد السرعة فبه ويكون سرعة ذى الميل الاول ثلثي سرعة ذى
 الميل الثاني مع ان ميل ذى الميل الثاني نصف ميل ذى الميل الاول فلذا
 يكون نسبة السرعة الى السرعة كنسبة الميل الى الميل **قوله** بازا ان تقاس السرعة
 في احدهما وازديادها في الاخرى فيكون نسبة الزمان القصير على زمان
 عدم الميل الى الزمان الطويل وهو زمان ذى الميل الاول كنسبة السرعة
 الناقصة وهي سرعة ذى الميل الاول الى السرعة الزائدة وهي سرعة
 عديم الميل **قوله** يوضح ذلك اعتباره في الاعداد مثلاً اذا نسبنا الاربعة
 الى الستة كانت ثلثها واذا نسبنا الى الثمانية كانت نصفها وكذا
 اذا نسبنا الاثنى الى الستة كان ثلثها واذا نسبنا الى الثمانية كان
 ربعها وهكذا في جميع الاعداد وقد برهن اقليدس على انه لا يكون نسبتاً
 عددين مختلفين الى عدد واحد متساويين **قوله** وكل نسبة عددية اه
 قد عرفت ما في مقادير **قوله** مع ما يذكر في اثباته مهم ما ذكر في اثباته ان طول

الزمان وقصره بحسب قوة الميل و ضعفه والمنع فيه انه ان اراد به ان
ان لقوة الميل و ضعفه دخلا فيها في الجملة فلم يكن لانهم ان يلزم من هذا ان
يكون نسبة الزمان كنسبة الميلين وانما يلزم ذلك ان لو كان طول الزمان
وقصره مطلقا مقتضيات قوة الميل و ضعفه وان اراد به انه كذلك
فهو مم وانما يكون كذلك ان لو لم يقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان **وهو**
بل الحركة لا ستمالة وقوعها في الآن لا يقتضي الا زمانا واجبا عن هذا الاعتراض
المحقق الطوسي في شرح الاشارات بتحديد مقدمة واشتت ان الحركة
بنفسها لا يقتض زمانا اصلا او ايراده النسب بتقرير الاعتراض فقال ان
كل حركة لا بد ان يكون على حد ما من السرعة والبطء لانها لا محالة على مسافة
وفي زمان فاذا فرض حركة اخرى تقطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان
او في ضعفه كانت اسرع او ابطا فان كانت نفسانية جازان يحدد
النفس حلالها من السرعة والبطء بان تحمل الموازنة حد منها وينبعث عنها الميل
بحسب ذلك الحد فيرتب على الحركة السرعة او البطء وان كانت طبيعة
او قسرا احتاجت في تحديد السرعة والبطء الى معاوق
وذلك لان الطبيعة لا تفاوت فيها ولا شعور لها بالمالاية وغيرها حتى يمكن
استناد الحدود المختلفة اليها فالحركة بحسب ذاتها كما يحصل في غير
زمان لو امكن ولما لم يمكن ذلك احتاجت الى ما يحدد حالها والقاسر
والقابل لا تفاوت فيها بالفرض اما القاسر فدان المفروض تحريكه لقوة
واحدة واما القابل اعني الجسم فلغرض مساواة فلا بد من امر اخر معاوق

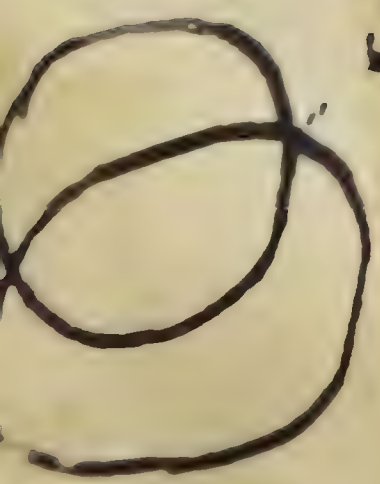
50
يعاوق الحركة في تأثيره والالم يكن له مدخل في افتضا حدود الحركة من
السرعة والبطو وهو اما خارج كما ختلاف قوام ما في المسافة من الاجسام
رقه وغلظا كالهواء والماء واما داخل وهو لا يمكن ان يعاوق الحركة
الطبيعية لان ذات الشئ لا يمكن ان يقتضي امر او يقتض ما يعوق
بل يعاوق القسرية وهو الطبيعة او النفس اللتان مما مبداء الميكن^{الطبيعي}
فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارجي والداخلي ارتفاع
السرعة والبطو ويلزم من انتفاء الحركة وبعد تهيد تلك المقدمة اجاب
بانه لا يمكن ان يقال ان الحركة بنفسها يستدعي شيئا من الزمان لانا بينا ان
الحركة بمسح ان يوجد الا على حد ما منها فهي مفردة غير موجودة وما لا وجود
له لا يستدعي شيئا اصلا وهذا الجواب ارضى سيد لانه على تقدير تسليم
ذكر في المقدمة معنى قول المعترض ان الحركة بنفسها يستدعي زمانا انه لا
داخل في ذلك الاستدعاء للمعاوق ثم بان تمام المعاوق اليها يستدعي^{زمانا}
اخرا لان الحركة اذا لم يكن مع المعاوق يستدعي زمانا وان شئت ان
تعرف المنوع الواردة على المقدمة فارجع الى شرح التخريل للاستاد
في بحث ابطال كون المكان خداه هو ما **قوله** لا بد له من دليل فان
قلت لو اقتضى الحركة قدرا معيناً من الزمان لما جاز وقوع الحركة في نصف ذلك
الزمان وهو بطلان نصف تلك الحركة واقع في نصف ذلك الزمان ولا شك
ان نصف الحركة حركة فالحركة في حيث هي حركة لا يستدعي الا زمانا ما قلت
كلام المعترض انما هو في الحركة المخصوصة المفروضة في الاستدلال **قوله**

ولينسلمان دفع السند مطلقا في الجملة وذلك اذا كان مساويا
له فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وبهذا ظلالان فالزم في الاول هو اتحاد
المساقطين على تقدير فرض اتحاد الزمانين بخلاف الثاني وفيه تعريف
على بعض الشارحين حيث قدر الدليل مطابقا لما في المتن ثم عترض
عليه بهذا الاعتراض لكن يرد عليه مثل ما اورده هناك كما ذكرنا
سابقا **قوله** وهذا الاعتراض مدفع كما اثبتناه اي بقوله والاولى ان يقال
نحن نعلم بالضرورة انه وان احتج في صدره بشئ بان الضرورة في محل
التراجع غير مسموعة فنقول على تقدير التسليم يمكن لنا ان نفرض المعادق
الضعيف من اول الامر على حدله تاسر في المعادق ثم يفرض المعادق
القوى على النسبة المذكورة وح يلزم المحذور المذكور سالما عن هذا المنع
قوله لم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء فيجوز ان يكون حجم
في المثلين متساويين ويكون المثلان على النسبة المذكورة بان يكون
احدهما ذنبا والآخر خشبا **قوله** لما فرض اشتراكها في عدم العايق
الخارجي بل لو كانا لكن لا تفاوت بينهما لكن في والاولى ما قال بعض الشارحين
من ان التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت في الزمان
الاسبب الميل **قوله** فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للشاخصية
فكفي واعترض عليه بان المثلين قد يجمعان في جسم واحد فلا تناف
بينهما بل يحصل باجتماعهما فيه حركة مركبة كالدرجة في الكرة المأرجح
وكما في العجلة فانها يتحرك على الاستقامة والاستدارة معا **قوله**

قوله فيعرف سقوطه بالتقرير الذي اوردناه في الجواب عن النقص يعني قد
 قدمت في اثبات تقريره ان السكون ليس وجودا مخي يكون اثره في اقتضا الطبيعة
 فيعود النقص وفيه ما قد ذكرنا من المنع في ان السكون ليس وجودا وعلى
 تقدير التسليم اعترض عليه الاستدباب كما يجب اتصافه بملكه كالبر
 مثلا الى علة كذلك يحتاج اتصافه بعدم تلك الملكة اعني العمى الى علة ايضا غاية
 الامر ان يكون تلك العلة عدم علة الملكة والحركة والسكون هما اثران متنافيان
 كالبر والعمى والاثار قد يكون عدما كما يكون وجودا قلت لكن فيه انه اذا كان
 عدم السكون عدم علة الحركة لا يكون ح ايضا مستندا الى الطبيعة وهو المط
 ثم انه يمكن ان يقال في سقوط الاعتراض ان استناد الحركة الى الطبيعة
 ليس على وجه يكون مطلوبا لذاته بل بالعرض ضرورة ان ما هو المطالبة
 انما يحصل بسببه وهي يحصل بسبب الحصول في الحيز لكن الفلك لكونه
 محدد للجهات لا موضع له قلت هذا انما يتم لو انحصر الموضع في السطح الباطن
 لكن قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات حاصل معنى كون الجسم في
 طبعه ميل مستقيم ان له حيزا طبيعيا فانه لما كان لجسم حيز طبيعي يقتضي لذاته
 الحصول فيه فاذا خرج بالقسر عنه يقتضي الحصول فيه ومن ضرورة الحركة
 المستقيمة واذا اواني ذلك الحيز حصل له السكون فيه ضرورة حصول
 مطلوبه فعلى هذا يمكن ان يكون المراد بالمكان الطبيعي في عبارة المعترض
 الحيز الطبيعي ويلزم منه ان يكون في طبع الفلك ميلا مستقيما يكون الجواب اقطا
 لا نقول ح يلزم ان لا يكون في طبعه ميل مستدير يمثل ما ذكره والا لزم اقتضا

بيل مستقيم كان
قابلا للمركبة المستقيمة
وقد مران الفلك ح

الطبيعة الواحدة لا تثنى مختلفين وهو التوجه الى الشئ والانصراف عنه
وبعد اللتيا والتي يرد على اصل استدلاله انه تطويل بدا طويل اذ يكفي في
اثبات هذا المطلب ان يقال لو كان في الفلك لا تقبلها **قوله** والكون حصول
الصورة اى النوعية قال في شرح الاشارات الفساد هو زوال الصورة
النوعية والكون هو بصر صورة اخرى نوعية **قوله** لان صورة الكائنة
اما ان يكون في حيز غريب وذلك مثل ان يستحيل شط من الهواء في حيز النار
ما فان الصورة الكائنة قد حصل في مكان غريب وح يميل ميلا مستقيما
الى حيزه الطبيعي او صورة الكائنة في حيز طبيعي وذلك مثل ان يرتفع
جزء المائنة النقية الى الجو فيحيل فيه هواء فان الصورة الكائنة قد حصلت
في مكان طبيعي فيكون صورة الفاسدة وهو الصورة المائنة حاصلة
قبل ذلك في حيز غريب **قوله** وسند المنع ان محدداتها انما وان قل
المحدد من شئ كما ذكرت وقد تم البرهان على تعددها سابقا قلت في لا
يفند في المطلق شيئا او كلا منا في المحدد **قوله** فقد بينا فساد ذلك في قبل
وقد عرفت ما ذكرنا هنا لك فتذكر **قوله** فانما يقتضيه بجمع ما يلزمها في اللواحق
ان ايراد جميع ما يلزمها في اللواحق اللواحق التي لها دخل في اقتضاها
ذلك الحيز فنختار ان الطبيعة الاخرى تشتركها في اقتضاها تلك اللواحق
لكن لانه عدم الخالفة بينهما بحسب الحقيقة لان الاشتراك في
بعض اللوازم لا يقتضى الاتحاد في الحقيقة وان ايراد جميع اللوازم
فيطلقا فنختار انها لا تشتركها فيه لكن لانهم يحدون مقتضاها لذلك



52
الخبر روح انما كان كذلك لو لم يشاركها في اقتضا اللواحق التي لها دخل
في اقتضا ذلك الخبر انما يكون بالحركة المستقيمة فيه بحث لم لا يجوز ان يكون انبا
قوله والطبيعة الواحدة لا يقتضئ الاكسياء واحد غير مختلف قلت وعلى تقدير
النسليم م قد صرحوا بان معنى اختلاف الافاعيل ليس لا يختلف حال الفعل
اصلا بل معناه انه لا يكون في نوع واحد فلم لا يجوز ان يتحرك البعض في جهة ^{والبعض}
في جهة اخرى وانما لا يجوز اذا كان الحركتان مختلفتين بالنوع وهو مم
قوله وقد ثبت استحالة قد عرفت انه لم يثبت استحالة بعد غير مثناه
في جهة واحدة فمد **قوله** وان كانت داجعة او منعطفة اعلم ان
الرجوع اذا كان الى الصوب الاول بعينه غير عنها بالحركة اذا الانعطاف
واذا كان الى صوب اخر غير عنها بحركة ذات الذاتية اذ لا يد لها
ح في حدوث الذاتية عند الرجوع **قوله** لان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا سواء كانتا مستقيمتين او مستديرتين او احدهما مستقيمة
والاخرى مستديرة قلت وفي هذا يندفع ما لو قيل لان ان الحركة
منصورة في المستقيمة والمستديرة لم لا يجوز ان يحفظ حركة بعضها مستقيمة
وبعضها مستديرة تامل **قوله** لزوم وجود الوصول بدون المل الموصل
وهذا مح قلت ان اراد لزومه بدون المل مطلقا فم لا يلزم وجوده
حال الوصول عدمه مطلقا وان اراد لزومه بدون حال الوصول فم
لكن لانم استحالة **قوله** وفعل الاتصال لا يوجد بدون المل الموصل
قلنا ان ارادهم ان يحتاج الى الميل في الجملة فم لكن لا يلزم منه وجوده

في حال حدوث الوصول وان اراد به انه لا يوجد بدون حال الوصول فم
فانه يجوز ان يكون المل عليه قوسه للحركة ومعق للوصول لا يلزم وجوده
حال الوصول تامل **قوله** والالزم اجتماع المثلين المتناقضين اه فيه انه
لانم استحالة اجتماع المثلين المتناقضين في حالة واحدة وانما الاجتماع
المدافعتين في حالة واحدة فعلى هذا لا يلزم ان يكون حال الوصول
غير حال ذواله فان قلت المل موجب المدافعة وعلة واجتماع العليتين
يستلزم اجتماع المعلولين بالضرورة فيلزم المزدور وهو ان يكون كل
واحد منهما غالبا ومغلوبا في آن واحد قلت بذانمايتهم لو كان الميل
علة تامة للمدافعة لم لا يجوز ان لا يترتب معلول احدهما عليه لما
كان في الحجر المرفوع حين كونه متوجها الى الفوق فيجتمع الميلا ان
ولا يلزم المدافعتان نعم انمايتهم ذلك فيما اذا لم يكن هناك مانع تامل
يدروما قال الامام ايضا من ان كل حركة صاعدة وما يبطسكونا
فان القوة القسرة غالبة في اول الامر على الطبيعة وهي لا يزال
يضعف بمصالحات الهواء المحروق وينتهي بالافرة الى حد المعاول
فهناك حب السكون ثم يضعف القسرة ويسوى الطبيعة فينزل
الحجر فيظهر ضعفه مما ذكرناه اذ على تقدير تسليم التعاول يجوز ان يكون
المعاول في آن واحد وتويع السكون في الآن **قوله** فان كل واحد من
الوصول وزواله الى والى اصل انه استدلال على ان الوصول وزواله معا
لا يكونان في آن واحد باثبات المثلين المتناقضين لهما واستحالة

واستحالة اجتماعهما ثم استدلال على ان كل واحد من الميلى ان بان كل واحد
 من الوصول وزواله الى لازمان حتى انه لو كان استحالة الوصول وزواله
 في ان واحد بمالم يحتج في الاستدلال على المطا الى التعرض باثبات الميلى
 واستحالة اجتماعهما قلت فبعد اثبات انها ليسا في ان واحد لو اكنى
 باثبات ان كل واحد منهما الى لازمان يتم المطا ولم يحتج الى اثبات ان كل واحد
 منهما من الميلى انى حتى يطول الكلام وفيه كلام سيجى **قوله** فلا يكون ذلك الطرف
 مزمنا الوصول قد ناقش فيه المحقق الشريف في حاشية التجرى بان المراد
 بالوصول الوصول التام بشهادة ان زواله يحتاج الى ميل اخر وزمان ذلك الوصول
 فعلى تقدير ان لا يكون واصلا في ذلك الطرف يكون ذلك الطرف ايضا
 زمان الوصول قلت فيه بحث فان كلامنا في الوصول النافى الذي هو
 متم الوصول ومنه بمنزلة الجزء الاخير الذي لا ينقسم وعند تحققه بتحقيق
 الوصول التام فذلك الوصول لو كان زمانيا ففى طرف منه ينبغي ان لا
 يكون الجسم المتحرك واصلا والالم يكن ما بعده في الزمان فان ذلك الوصول فلا يكون
 ذلك الطرف في زمان الوصول وقد فرضناه كذلك في الاحتف ان يقال
 ان المراد بالطرف نهاية الامتداد الذى فيه الحركة وهي غير منقسمة في امتداد
 ماخذ الحركة فلو كان الوصول زمانيا لكان ذلك الحد منقسما يتعلق الوصول
 اليه شيئا فشيئا **قوله** وبمثل هذا البيان يتبين اه يعنى لو كان زوال
 الوصول زمانيا كان حال زوال الوصول زمانيا منقسما ففى طرف ذلك
 الزمان ينبغي ان لا يكون الجسم المتحرك زائلا والالم يكن ما بعده في الزمان

التام هو المجموع اذ به يحصل
 ذلك الوصول

زمان ذوال الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان ذوال الوصول وقد
فرضناه كذلك **وهو** وقد اشرنا الى ذلك في بقوله فيما سبق لان
الوصول الى حدوده لكونه اثر الفعل الايصال لان الزمان والحركة والمسافة
كلها متطابقة لان الزمان ينطبق على الحركة المنطبقة على المسافة
فيلزم تألف المسافة من اجزاء لا يتجزأ وقد ابطالنا فان قلت فيه
بحث لانه ان اراد بالحركة ما هي بمعنى القطع فهي غير موجودة وان
اراد ما هي بمعنى المتوسط فلا يلزم من عدم اتقائها ثبوت الجزء
في المسافة وانما يلزم لو كانت مسطرة عليها وهو مم اذ ليس جزء
في امتداد المسافة بل هي موجودة في الان الحاضر وفي كل حد من
الحدود المعروضة في المسافة قلت المراد بالحركة ما هي بمعنى القطع وذلك
وان كانت غير موجودة لكنها امتداد متعلق في سبيل ان الحركة الموجودة
بمعنى المتوسط منطبق على المسافة منقسم مثلها الى لا يتق على حد لا
يقبل الانقسام كما ان الامتداد من الزمان منطبق على ذلك الحركة كما
ذكرنا سابقا وح يستلزم بالف كل واحد منها مما لا يتحركى كون الباقي
كذلك **قول** واذا لا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الغلك
قلت فيه منع فان حركة كوة الاثر مستديرة وان كانت بالبعية
بشهادة حركات ذوات الالات مثلا ويحتمل الدوام ايضا فلم لا
يجوز ان يكون هي الحافظة للزمان فان قلت هذا غير قاض في المط
لان حركتها لا كانت بالبعية فقد امكن ان يكون كذلك فيلزم منه دوام

54
دوام حركة الفلك قلت هذا لما بغيد اذا لم يكن واردا على السند لكن انظر
ان السند مساو للمنع وايضا ان اراد به الفلك مطلقا فلانهم انها الحافظة
له فانه كما يجب ان يكون الحركة الحافظة مستديرة غير منقطعة كذلك يجب ان يكون
ان شاع الحركات وان اراد به حركة الفلك الاعظم فتقوله اذا حركة مستديرة
يحتال لدوام سوى حركة ثم اذا حركات ساير الافلاك ايضا كذلك ويمكن
ان يقال مبنى كلامه على ما ذكرناه سابقا في انهم لم يثبتوا الافلاك محددا هو الفلك
الاعظم تامل تدور **و** اما جعل الحال بمعنى الوصف يعني كما تعلق الشارح
الحكمي حيث قال فانه لو كان الوصول في ما ينال لا يقسم حال الوصول
بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطريق بانقسام حال الوصول فعند
وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا وهذه العبارة صريحة في
ان الحال ليس بمعنى الان والزمان بل بمعنى الوصف فالظاهر ان يكون
الاضافة بيانية ويكون لفظ الحال متدركا ثم اعترض عليه بانه ان
اردت يكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل ان لا يكون واصلا
الى احد طرفيه فهو موهوم وان اردت ان لا يكون واصلا الى الحد بتمامه
فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك ثم اعترف بان هذا الاعتراض
مشوجه لكن عير قاصح في المقصود فان كون الوصول الى الطرف انما
اولي ذكر الدليل عليه استظهارا **و** اذا لو كان زوال الوصول
بالحركة اه والاصل انه يجوز ان يتحرك الجسم في قدر معين في الزمان
عن الطرف وبعد ذلك القدر المحين يتحقق في آن من هذا القدر

في الزمان زوال الوصول بالكلية والحركة قابلة للنقطة فاذن لا شك
 ان الزوال في رصف هذه الحركة يتحقق في الجملة وذلك الزوال متقدم
 على ان ذلك الزوال المفروض الذي يكون لجمع تلك الحركة فلا يكون زوال
 الوصول بالحركة يكون الحركة متقدمة على ان زوال الوصول الذي هو ان الميل
 الثاني فلا يكون على الحركة المزلة ذلك الميل الثاني اذ زوال الوصول متاخر
 عنها وهو مع الميل الثاني فيكون الميل الثاني ايضا متاخر عنها فلا
 يكون على لها قلت هذا الكلام وارد على السند مع ان القول بان
 ان زوال الوصول ان المثل الثاني حينئذ يخرج **فلا** ولزم استدراك ذكر
 المثلين قلت قد عرفت بما قررنا ان ذكر المثلين انما هو لبيان استحالة
 كون الوصول وزواله معا في آن واحد فعلى تقدير صحة هذه المقدمة
 ايضا لم يلزم استدراك ذكر المثلين بالكلية على انه على هذا يلزم تحلل السكت
 في كل حركة باعتبار الوصول الى الحدود التي في المسافة سيما اذا كانت
 على اجسام متضادة **فلا** لان الميل ليس باليوجد الا في الزمان هذا الكلام
 لا يفيد الا ظنا ضعيفا **فلا** فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه
 قلت بهذا انما يلزم لو كان ان حدوث الميل الثاني ان الزوال
 بالكلية لم لا يجوز ان يكون الا ان الذي هو مبداء زمان اخذ الحركة التي
 يحصل بها هذا الزوال فانهم عندما قالوا الجبل واجيب لا يمكن طاقاتها
 فاجبها الجبل بل يرجع برج الجبل فاذا وصل اليها الودج وقعت ثم رجعت
 قل الوصول الى الجبل فذلك فرض محال وكذا استدلاله للمحال الذي

قلت اذا كان
 زوال الوصول
 ٥

55
الذي هو وقوف الجبل وفنه مالا يخفى **قوله** نعم يلزم من الطريقة التي سلكها
المصنف في تقرير الحجّة من اعتبار الوصول وزواله ان يوجد لكل واحد من
الحركة المرية والحمل سكون زمان فان لكل منهما وصولا له قلت فيه
بحسب اما اولاً فان المصنف اعتبر الملتصق في تقرير الحجّة غاية الامر انه اثبت
اينهما ماسه للوصول وزواله واما ما ذكره الشارح من انه لو صحت هذه
المقدمة لكفى في البيان فعليه العبرة ولا يتدح في كلام المصنف واما ما ساقه
ان اراد بنحو الوصول عن حد الملاقات رجوعه عنه فذا لم ان يكون
للحمل زوال الوصول عن حد الملاقاة حتى يكون في آن او زمان وان
اراد ما هو اعم منه فلا يختص ذلك بالحية والحمل بل يلزم ذلك لكل
في الحركات كلها كما ذكرنا واما ما لفتنا فذا لم ان يكون وصول
والمرية الى حد الملاقاة وزواله عنه في انس متغايرين لم لا
ان يكون في آن واحد وانما يكون كذلك اذا كان الميدان متناهي
ستحيل اجتماعهما وليكن كذلك لما ذكرت بعينه **قوله** لذاتيه احدهما
وهو الميل الصاعد قلت فعلى هذا الوجه الحجّة في غير الملاقاة للجبل ايضاً
لا يكون بين حركتها الصاعدة والهابطة زمان السكون اذ لا ساق بين
ميلته لان احدهما فترده وهو الميل الصاعد والآخر طبيعة وهو الميل
الهابط **قوله** حسب صدور الحركات عناغاه الامر ان حركتها
عناغهم واحد وحركتها على مناصبهم فتختلف **قوله** فذا ان طلب الحال
الملازمة فيكون الجسم عند وصوله اليها وقد يقال بوجه

آخر وهو انه لا يجوز ان يكون حركته طبيعة لان الفلك بحركة المستديرة
يطلب صفائهم بتركه و طلب وضع وتركه لا يتصور بدون ارادة فان طلب
شيء وتركه لا يكون الا باخذاف الاعراض وذلك لا يتم الا بشعور و ارادة
قال الاستاذ في شرح التجريد لا يقال لم لا يجوز ان يكون مع الطبيعة نفس
الحركة فيكون نفس الحركة واما مطلوبه غير متروكة لانا نقول الحركة لذاتها
يقضي التادي الى الغير فيكون المطبها ذلك الغير قلت وفيه نظر فان
اقتضاء الحركة التادي الى الغير لا يستلزم ان يكون الغير مطلوبا فانه يجوز
ان يكون المطب مجرد التغير والتبدل فعلى هذا لا يتم ما ذكره الشارح ايضا
قوله وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى قلت فيها احتمال آخر وهو انه
على هذا التقدير يكون مع شعور و ارادة وح يلزم ان الحركة القسرة
مخالفة للحركة الارادية ايضا فلا يحد و جدان الحركة القسرة فيما
وجدت حركة طبيعة بل وجدت فيما وجدت الارادة بوجوب
الارادة لم يتجه الى نفيه تامل **قوله** لم يصح قوله لان القسرة على خذاق
الطبع وذلك لان منهاح ما لا يكون هناك مقتضى للطبع اصلا او يكون
لكن لا عاروه مقتضى القاسر او عاروه لكن لا يخالف وذلك الاحتمالات
لم يكن مخالفا للطبع قلت منها بحث وهو ان قوله لان القسرة على خذاق
الطبع مراده به ان القسرة هو غالب على الطبع وليس المراد به ان
الحركة القسرة هي الحركة المخالفة في الجهة للحركة الطبيعية بمعنى ان الحركة
الطبيعة في اي جهة كانت فهي مخالفة لها في تلك الجهة وذلك

وذلك لا يحتمل ما يكون هناك للطبيعة مقتضى سواء لم يكن مقتضاه مغايرا
 لمقتضى الطبيعة او يكون مغايرا اعم من ان يكون موافقا او مخالفا نعم بقي
 ما يكون بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة فيها مقتضى لكن كلامه
 مبني على امتناع وجود جسم يكون لطبيعة مقتضى فان تم ثم ذلك لا فلا
 ويمكن ان يقال بمثل ما ذكر في ابطال الحركة العرضية من انه لما تبين ان البلك
 في طبيعته مبداء ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركة
 الموجودة على الدوام فمرة لا ذاتية يكون طبيعته معطلة وانه محتمل **قول**
 اي المبداء الصادرة عنه هذه الحركة القوة قد يطلق على المكان التي مجازا
 اذا كان المراد قسم وبالامكان الامكان الخاص لا الاستعدادي لان
 القوة موضوعة لا مكان الشيء مع عدم حصوله بالفعل والامكان جزء
 مفهومها فيكون اطلاقها عليه اطلاقا تضييضا مجازا ولما لو ارد ^{الامكان} **قول**
 الاستعدادي فبمنها ترادف وقد يطلق على مبداء الفعل سواء
 كان ذلك الفعل مختلفا كالقوة الحيوانية او على شئ واحد كالقوة
 الفلكية وهو المراد منها كما فسر الشارح رحمه الله **قول** الكلام في الاجسام
 البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق فيها لطبايعها في التحريك
 قد يقال لا وجود جسم لا يعاوق لطبعه وكون البسائط كذلك **قول**
 فاذن لا يجوز ان يكون تأثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تأثير كلهما في
 كله قلت في هذا التفرع عما سبق بحث **قول** لاستلزامه والاكون
 منها واما الاضعف لا افي قلت هذا انما يلزم لو كان تأثير جزء

القوة في كل الجسم تأثير كل القوة في الكل فالصواب ان يقول فاذن لا يجوز
ان يكون قوة جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مثل قوة كلها في ذلك الجزء
فيكون حاصل كلامه ان جزء القوة لقوى على بعض ما تقوى عليه كل القوة
بالنسبة الى جزء الجسم معنى ان ليس قوة جزء القوة في جزء الجسم ساويا
لقوة كل القوة في ذلك الجزء وان كان نسبة تاتر جزء القوة في جزء
الجسم نسبة تاتر كلها في كل وهذا هو المذهب عند الفلاسفة وبهم يتم
المطالكن قال الامام في المباحث المشرقية لا شك ان تاتر طبع
الأكبر اقوى لانهما قوة ساد في الجسم ينقسم بانقسامه فلذلك كانت حركة
الطبيعة اسرع وذكر العلامة القنطاري في شرح المقاصد ان
الكلام في ان اى واحد من كلام الفلاسفة وكلام الامام صواب ^{ففيه}
تعدد ويمكن ان نرفع ويقال فاذن لا يجوز ان لا يكون لجزء القوة قوة
اصلا بالنسبة الى كل الجسم فانه لما كان الكلام في البسائط التي لا يعاد
لطبائعها في التحريك فيكون لجزء ما ايضا قوة لقوى بالنسبة الى كل
الجسم الا لما كان جزء الجسم ساويا للكل في الحقتف غايه ما في الباب ان
قوة جزء القوة اضعف من قوة كلها بالنسبة الى كل الجسم **تدبر قول**
لزم الزيادة على غير المتساوي المتسلف النظام ولقائيل ان يقول جزء القوة
لا تحرك الا محملة الذي هو جزء الجسم لان الجسم وكذا كل القوة لا
تحرك الا كل الجسم جزؤه فلم لا يجوز ان يحرك جزء القوة جزءا
من الجسم غير النهاية ^{النهاية} كل القوة يحرك كل الجسم ايضا الى غير

غير النهاية ولا محذوفه فان قلت فلو فرض حلول كل القوة
 في بعض ذلك الجسم يلزم ما ذكره من المحذوف قلت لانهم امكن ذلك
 الحلول وعما تقدر التسليم لم لا يجوز ان يوجب السرعة لا الزيادة **قوله**
 لكن الا جزاء الوهيمية او العرصة لعدمها في الخارج لا اثر لها فطاعت
 ان اراد بعد مها في الخارج انها معدوم بالكلية فهو مم وان اراد انها
 معدوم عما وصف كونها جزاء في الخارج فمسل لكن لا يضربا فان كونها
 موجودة في الخارج في الجملة كاف لها في كونها موثرا **قوله** محصله ان
 نسبة اثار اجزاء القوة الى اثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها قلت
 فيه منع فان من لا نسلم استلزام تنامي تحركات الاجزاء لتناهي
 تحركات الصادرة عن كلها لا نسلم هذه المقدرة **قوله** عن تصور تخيلي
 او لومني او بعقلي اداد بالتصور الخيلي اراك امر مادي لا يشترط
 فيه حضور المادة وبالتصور التوهمي اراك معنى جزئي متعلق
 بالمحسوس وبالتصور العقلي اراك امر لا يكون ماديا ولا متعلقا
 بالمحسوس اعم من ان يكون كليا او جزئيا **قوله** فهذه الحركة الارادية
 الجزئية انما يكون يتصور قلت ويمكن ان يقال لانهم ان مثل ذلك
 يتحقق في النلك فيياسه عما عندنا من مدرك الجزئيات قياس
 الغائب على اثار شابه وهو لا يفيد الا ظنا ضعيفا **قوله** فنعني الناء
 وهو ان التصور الذي يوجد به الحركة النلكية تصور جزئي فيه بحث
 وهو ان تلك التصورات الجزئية ايضا امور حادثة فلا بد لها من سبب

فان استندت الى تصورات آخر جزئه لزم النسل وان استندت
الى ارادة كلية فلم لا يحوز استناد الحركات الحرة الى الارادات الكلية
وذلك بان يقال صاحب الارادات الكلية مبداء لبعض كلى الا ان
بخصوص القابل في قبول الاثر بسبب الفلك اذا انتهى حركته الى نقطة
معينه وكان محالاعلمه ان يسكن لما سبق ومحالاعليه ايضا ان يرجع
او يتحرك الى صوت اخر فلس يمكن فيه الا ان يتحرك من تلك النقطة الى نقطة
اخرى عليها فاذا لم يكن الفلك قابلا لذلك الحركة المعينه لاجرم فاصت
تلك الحركة علمه لان الفاعل وان كان عام البعض الا ان يخصص البعض لخصص
القابل فافهم **قوله** لان الصورة الحرة برسم فيه نارة وهي صغيرة واخرى
وهي كثره قلت بهذا الاستلزام في الفلك ممنوع **قوله** والاول
بطان الكلام في صورتين متحدتين نوعا قد يقال الصغر والكبر
من خواص المقدار لا يعرض لغيره بالذات والمقدار ان المختلفات
بالصغر والكبر لا يمكن ان يكونان من نوع واحد لان المقدار مقول
على ما نخته بالتشكيك عندهم والذات لا يكون مقولا على ما نخته بالتشكيك
قلت فنهجت فانه لم يبق برهان على امتناع الاختلاف في الماهيات
والذاتيات بالتشكيك وقال الاستاد في شرح التجريد في بحث كون الوجود
ذائدا على الماهية ان الاختلاف بالكمال والعقائد في نفس الماهية كالذراع
والذراعين في المقدار لا يوجب بغاير ما بهت المقدار على ان في كون
هذا الاختلاف في نفس الماهية لا يوجب بغاير ما بهت المقدار على ان في كون

الاستاد ما قال الشيخ في قاطع غورياس الشفاء في فصل خواص الكرم بعد ما
 حقق ان الاتصال في المقدار وكذلك ليس في طبيعة تقصير واستداد ولا
 تقصير وازدياد ولست اعني بهذا انه لست كما ارد واشد من كيه
 اخرى ولكن ان كيه لا يكون ارد واشد في انها كيه من اخرى فلا ثلثة
 اشد ثلثيه من ثلثة والتقصر ولا حظ اشد حطبه اي اشد في انه ^{بعد} ذو
 واحد من خطا اخر وان كان من حيث المعنى الاضاهي اريد منه اعني
 الطول الاضاهي ثم قال والفرق بين هذا الاشد والازيد وبين الاشد
 والاريد الذي يمنع كونه في الكلمة ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى
 مثل حاصل وزيادة والاشد والازيد الذي يمنع لا يمكن فيها ذلك فان
 قلت نحن نعلم ان المقدار الازيد في الرذاعين ليس فردا من ماهيته المقدار ^{موجودا}
 اما بالفعل كما في الرذاعين المتفصلين او بالقوة كما في الرذاعين المتصلين
 قلت نعم لكن ليس الزيادة في ماهية المقدار فان صدق ذلك لما هيته على
 الفردين على السوابيل في العارض فان كونه على هذا الاتحاد على حد آخر
 عارض لما هيته المقدار بتبعه عارض آخر وهو نسبة الى ما هو على حد آخر
 بالزيادة والنقصان **قوله** متعين الثالث قلت لم لا يجوز ان يكون
 التفاوت عنهما يتفاوت مقدارهما في الواقع بل لا معنى للتفاوت
 في الصغور والكبر الا ان يتفاوت المقداران في الصغور والكبر في الواقع ولو فرض
 تساويهما في المقدار كيف يكون احدهما صغيرا والاخرى كبيرة **قوله**
 الا ان اطلاق الاستطاعة عليها قلته في ما وافقت لما ذكره المحققين

الاستاد في شرح التجريد وذلك اقتدار لما ذكره المحقق الطوسي في شرح
الاشارات لكنه مخالف هو المذكور في السديدي مرانه باعتبار ابتداء
التركيب عنده باعتبار انتهاء التخليد اليه اسطقا وبذا ناسي بما
ذكره الشيخ في الفصل الثاني في الفن الاول في طبقات الشفاء من ان
كل ما يجري في المركب يجري اليه يولي اذا ابتدى منه يسمى عنده او اذ لا يدى
في المركب وينتهي اليه يسمى اسطقسا **قوله** والتاكون النار عندها بركا
مذهب المشايين وجهور المتأخرين وامادى الرواقس وانى
اسحق الكندي والى ربحان الرونى وصاحب الاشراف من المتأخرين
فهو انها **قوله** في الهواء بواسطة حركة الثالثة حركة الفلك فهي كوة
تامة سطحها المحدث صحيح الاستدارة والعقار يهبط الى الشكل ان يكونت
في محاداه جميع اخر الفلك وان لم يكون في الجميع بل يكون في محاذاة
المنطقية مندرجة في العلة الى ان تتعد قل الوصول الى القطب
فهى كوة غير تامة محددها مستدير غير تام ومعوقا يهبط الى ذلك وان تضعف
بهذا الداي بحدوث الشب والسار ك عند القطب كحدوثها في
الوجود والتحقيق في المنطقة ولا يخفى انه لا يقوم حجة على ان يقول بحدوث
النار في جميع الاقطار **قوله** عن الكيفيات الاربعة الفعليين هذه الكيفيات
الاربعة وان كان كل منها منشأ للفعل والاشتغال اذ كل واحد في الرطوبة
واليبوسة يفعل في ضده وكذا كل واحد في الحرارة والبرودة يفعل في
ضده لكن الفعل في الاولين اعنى الحرارة والبرودة اظهر اذ الحرارة

59
اذا الحرارة يفعل في ضد ها وهو البرودة وفي الرطوبة واليبوسة ايضا
والبرودة يفعل في ضد ها اعنى الحرارة وفي اليبوسة ايضا بخلاف الرطوبة
واليبوسة فان كل واحد منهما لا يفعل الا في ضد كذا ان الافعال في
الاخيرين اعنى الرطوبة واليبوسة اظهر كما ظهر مما ذكرنا فلذلك سميت ^{الاوليان}
بالفعلين ولا جريان بالاسعاليين **قوله** فالبسطة العنصرى اما حاد
او بارد واغترض على هذا الدليل بانه محذور ان يكون فيما غاب عما عنصر خال
عن الكيفيات الاربعة او مستل على واحدة منها فقط والجواب ان كلاهما في
هذا المقام مبنى على الظاهر الذى هو اعتبار احوال الاجسام التى يلبس بالوجود ان
والتجربة والتفتيش عنها لا على البيانات القياسية وضبط الا حتمالك
العقلية فان ذلك مما لا سبيل اليه منها قال الامام الرازى من حاول
حصر البسائط العنصرية بتقسيم عقلى فقد حاول ما لا يمكن الوفاء به نعم الناس
لا يبحثوا بطرف التركيب والتحليل وجدوا تركيب الكائنات مسدود
من هذه الاربعة وتحليلها منتهيا اليها ثم لم يجدوا هذه الاربعة منكوبة من
تركيب اجسام اخرى لا تتخذ اليها فذا جرم زعموا ان الاسطحسات هي ^{الاربعة}
وما يقال من انكم ان اردتم بهذه الكيفيات التى يستدلون بازدواجها على اعادة
العناصر ما هي في نهاية الشدة لا يكون الهواء جادا رطبا لان حرارته ليست
في الغاية وان اردتم ما هو اعم من الشديد وغيره ولا شك ان الحدود المتوسطة
بين غاية الحرارة والاعتدال منها اكثر من ان يحصى فان اثبتتم لكل حد عنصر
انقضى بطبيعته زادت العناصر على اربعة والالتزم الترجيح بلا مرجح ففساده

ظان ان الترجيح في غير مرجح انما يلزم ان لو اثبتوا البعض الحدود عنصرا دون
بعض اما اذا اثبتوا جميع الحدود عنصرا واحدا فلا يلزم ذلك ولا زيادة
العناصر على اربعة **قوله** وكذا التقبل ان كان جميع حركته الى السفلى متقل
مطلق وهو الاعراض واما ان مركز ثقلها ينطبق على مركز العالم او مركز
جها فله خلاف فذهب الطبعيون الى ان مركز ثقلها اعني النقطة
التي ساول ما على جوانبها في العمل منطبق على مركز العالم فانه يتقلع بحرك
الى السفلى وح يلزم ان يتحرك الارض بكليتها عند حركة ثقل من جانب
صنها الى جانب آخر وذلك لا يحل عن عراه واما الدياسيون فذهبوا
الى ان مركز جها اعني النقطة التي يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى
محيطها متساوية منطبق على مركز العالم بناء على انهم وحدوا الخساف
القر في مقاطاة الحفنية للشمس لكن النفا ان مرادهم مركز الجحما هو
عند الحسن وح لا يبعد ان يكون بهذا المعنى منطبقا على مركز العمل
المنطبق على مركز العالم فلم يكن بينهم مخالفة تامل **قوله** لا شركا في
اقتضاء الجبر قد سبق ذكر ان عدم اقتضاء الماء حر الارض وكذا عدم اقتضاء
الهوا حر النار غير **قوله** فان مياه بعض العيون كعين سبها كوه **قوله**
ببلدة مراغة من اذربيجان والعجب انها اذا اخذت قبل الوصول الى الارض
لم تحترق بخاصية لتلك الارض التي فيها قوة معدسة شديدة النائرة
في النحر وقد شوهد وقوع بعض الحيوانات في معدن الملح وانقلابه
في الحال لما وروى ان بعض الحيوانات قد اتفقت قوايم في موضع فيه قوة

60
قوة معدومة وقد استجبت ذلك النوايم **قوله** فان كثيرا ما يشاهد وانما قد حكى
انه شاهد بحال طبرستان **قوله** لا يقال لو كان البرد ساء حاصل به الاغراض
ما قال الامام انه لو كان انقلاب الهواء للبرودة فنعد نزول الثلج بصر ^{الهواء}
ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر فاذا يلزم ان يستمر الثلج والمطر
الى ان يتغير الفصل والهواء واجبت بانه يجوز ان يكون ذلك لعدم شرط اوجوه
مانع لم نعلمها بالتفصل قلت قد يشاهد عند وجود الشرط وارتفاع المانع ان
يستمر الثلج الى ان يتغير الهواء وان كان في مدة اكثر من فصل الشتاء فلاننا
في هذه السنة في بعض خالي في نواحي حصني يقال له نربون توابع هراة ان
يستمر الثلج شهرين وتساقط في ذلك المدة مائتان وسبعون ثلجا تساقط
وهي سنة اثني وعثمان مائة **قوله** يحدث فيه نار ومن قال جاز ان يحصل
لذلك الهواء سخونة قوة بعمل النار في الاحرار كما ان السموم وهي
روح في غاية السخونة يتفحم بدن الحيوان بالنار فتد كابر فيها مجرم به العقل
بالكافرة اذ قد يحدث هناك نار ليس بها الحدود واما قتل من ان السموم في
هذا القتل لانه هو انقلاب نار ولذلك حرق ما صار منه من الحيوانات فغير
محقق لعدم اختصاص الحرق بالنار فان الحديقة الحامسة ايضا حرق
قوله اذا اجتمعت اجزاء المصغرة انما اعتبر التصفير في الاجزاء لان
التفاعل على الوجه لان الذي هو سبب حصول مزاج مخصوص انما يكون
بالماء التي هي غاية المجاورة لان القوى الجسمانية انما يؤثر بها كما بين
في موضعه وهي انما يتصور بالسطوح فكما كانت السطوح اكثر كانت السما

اثم وتكثر السطوح انما يتصغر الا جزاء كما لا يخفى وقال القوشى في شرحه للقانون
ان تصغرا جزاء العناصر شرط في المزاج القوي لا في نفس المزاج وذلك لان
المحوج الى التصغر هو كون الفعل والانفعال اكثر وانهم وبهذا لا يمنع حدوث
الفعل والانفعال بدون **قوله** حصلت به ذلك التفاعل والانتكاس كيفية واحدة
وذلك بان يتكسر تلك الكيفيات عن سورته ويتقارب بحيث يصر كيفية واحدة
لسمي في تلك الكيفيات المتكسرة كما هو مذهب الاطباء وهو المتبادر من العبارة
فهيها او بان يخلج تلك العناصر كيفياتها المتعددة وتلك كيفية واحدة حقيقية
وهو مذهب المشائى وكذلك يقع المخالفة في الصور ايضا فذهب الاكثرون
الى ان صوره لا تغد بل يتقارب الحاصل امر متوسط بينها ومنهم من ذهب الى
فساد صوره كل واحد منها وحصول صوره واحدة اخرى من النوعيات لكل
لعدم بقاء المزاج الثاني المزاج الاول هو مزاج المركبات الاول على التوارد
والمزاج الثاني هو الحاصل بسبب امتزاج المركبات بعضها مع بعض كالسكران
فان للخل مزاجا وللحل مزاجا اخر ويحصل بينهما بالامزاج مزاج هو المزاج الثالث
وبهذا الكلام عساه ما قال الامام في شرحه للقانون من انه لو حل هذا التضاد
على الحقيقي الذي شرط فيه غاية التخالف لما كان هذا الحد متناولا للمزاج الثاني
كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الرقيق والكثير لان كيفية الذهب
ليست في غاية البعد عن كيفية الكثير لكونها مبرحس فاذا ينبغي
ان يحل على التخالف في يتناول ورد العلامة ذكرانه لا حاجة الى حمل الكلام
على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حاد وبعضها بارد وبعضها طيب وبعضها

61
وبعضها يابس وكما ان بن السواد البياض على الاطلاق تضاد او غايات
الخصايف فكذلك بن الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فان قل نحن
نروض الامتزاج في الاشياء المعتدلة في جميع الكميات قلنا وعلى التقدير
تسليم وجوده لا يكون هناك اشياء بل شيء واحد بالماهية والحقيق وانما
الاختلاف في العدد لكن قد يقال لانه ان يكون بن السواد والبياض مطلقا
يضاد ابل البياض الذي هو احدى احدى الامداد الاتصالي الذي بن جدي
الافراد والتفرط ضد السواد الذي هو الحد الآخر منه او التضاد انما هو بين
السواد والبياض اللذين ما طرفان لجميع الالوان فان جمع الالوان
يبتدىء من البياض الذي في الغاية وينتهي الى السواد الذي في الغاية ولكونهما
في طرفين ما طرفا الافراط والتفرط يكون بينهما غاية الاختلاف نعم التضاد
بن البياض الضعيف والسواد الضعيف يتحقق بحسب ما
بن الحمر والصفرة لا بحسب التحقيق **قوله** والمراد مشابة تلك الكيفيات قال
الامام انما قلنا لكيفية المراجعة انها متشابهة لان كل جزء من اجزاء
المركب متماثلة محففة عن الآخر فيكون الكيفيات الغاية به غير الكيفيات
الغاية بالآخر الا ان تلك الكيفيات الغاية بتلك الاجزاء متساوية وفي
النوع وهذا معنى يشابهها وهذا القيد مذكور في الكتب المنهورة وهو
لم يذكر للاعتناء لانه خرج بقوله متوسط ما خرج به بل انما ذكر للتحقيق
قوله فالفاعل هو الصورة النوعية وتفصيل الكلام في هذا المقام ان
يفاعل العناصر بعضها في بعض لا يخرج بحسب التقسيم العقلي عن

تسعة احتمالات لان في كل عنصر مادة وصورة وكيفية وكل منها اما
فاعلا ومتعلا ولا يجوز ان يكون المادة فاعلية لان الاشياء هي الافعال
لا الفعل ولان يكون الصورة منفعة لان شأنها الفعل لا الافعال
فلم يبق في الاحتمالات الا الاربعة وهي ما يكون الفاعل فيها الصورة
او الكيفية والمتعلل اما المادة او الكيفية المتبادر الى افهام العامة
ان التفاعل انما هو من الكيفيات فانهم يزعمون ان حرارة النار
بكسر برودة الماء وبالعكس وبذلك لا يستلزم احد المذورين لما يكون
الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومتفعلا في حال واحدة
وذلك مستلزم لوجوده حال عدمه وان في الصور ما هو غالب مغلوبا
في مغلوبه وهو ايضا وما قال شارح حكمه العيني من انه يجوز ان يكون
مقاومة الضدين موجبة لكلاهما وكلاهما موجبا لانكسارهما معا
فيكون فعل كل منهما قبل الفعل في غير لزوم بقا احدهما حال كونه
غير باقي ولا لزوم صيرورة الغالب مغلوبا بكلام لا يعند به تامل
دور وذهب الاطباء الى ان الفاعل نفس الكيفية والمتعلل صورتها
وقالوا لا يردح شيء في لزوم احد المذورين بناء على ان الفاعل
على هذا التقدير غير المتعلل والكيفية المنكسرة الصورة يمكن ان يكسر
ضدها كالماء الفاتر فانه يكسر صورة الماء الشديد الحرارة وفيه بحث فان
معنى انكسار صورة الكيفية ان استحيل الشيء في كيفية قوية الى كيفية
ضعيفة فان كان الانكسار ان بالكيفيتين نفسيهما وكانا معا يلزم

62
يلزم ان يكون الكيفيات موحدة في حال حصول انكسار السورة فيها ضرورة
وجود الموتر حال حصول الاثر **وهو** ايضا في تلك الحالة تحقيقا لمعنى
انكسار سورتها وان كان احدا لانكسارين متقدما على الاخر يلزم ان يعود
الكيفية المعدومة بالانكسار ليصير كاسره في غير سبب يقتضى وجودها
بعد انعدامها وانه محال فان قلت هذا لما يلزم لو كان الكاسر هو الكيفية
الذاتية المعدومة واما اذا كان هو الكيفية الحادثة فلا قلت لما كان الكيفية
الذاتية مع قوتها معلومة في اول الامر فمن المستحيل ان يكسر الكاسرة
بعد ما انكسرت سورتها ويندفع ايضا ما قيل من ان الكيفية الواحدة فاعلة
باعتبار الصورة ومنفعلة باعتبار المادة وذلك لانه لما كان حقيقة الفعل
الكيفية وانكسارها انعدامها وحدث كيفة ضعيف هناك فلا يتصور
كون كيفة واحدة فاعلة ومنفعلة من جهتين واما قال المحقق الطوسي
في شرح الاشارات من ان الصورة لا يمكن ان يكون فاعله والا لزم ان لا
يقع التفاعل بين المتمترحين عند اتحاد صورتها واختلاف كيفيتهما
نوعا فان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد وانكسرت الحرارة والبرودة
حصل هناك كيفة متوسطة بينهما وليس هناك صورة مسخنة فتعين ان
يكون الفاعل هو الكيفية واعترض عليه الفاضل النجاشي بان لا يمكن ان لا يكون
هناك صورة مسخنة فان صورة الماء هناك يفعل فعلين متقابلين اعني
التسخين والتبريد يتوسط بينهما كيفيتان متقابلتان اعني البرودة الذاتية والحارة
العرضية وقال الفاعل انما هو الصورة بواسطة نفس الكيفية والمنفعل هو المادة
في سورة الكيفية لا في نفس الكيفة وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله في

هذا المقام وفيه ايضا بحث وهو انه اذا كان فعل الصورة لواسطة الكيفية بان
يكون الكيفية آلة لها فاذا انكسورة الكيفية ينعدم الآلة ويصير الفاعل مغلوبا
من جهة انعدام الآلة وحيث يلزم ما ذكرنا من احد المحذورين تأمل تدر و قال بعضهم
انه لا فعل ولا انفعال بن العناصر المجتمعة واطلاق الفعل على الصورة سواء
قلنا انه يتوسط الكيفية ام لا انما هو على سبيل المجاز لان الفعل حقيقة
في عالم العناصر انما هو للفعل الفعال عندهم واما الصورة والكيفية فليس
لها الا الاعداد في زوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود كيفية اخرى متوسطة
بينها فايض في المبداء وفيه ايضا بحث فان تلك الاجزاء المتصورة التي خلعت
كيفية الصرفة بلا فعل وانفعال بينهما قد يكون متفاوتة في الاستعداد
فكيف يلبس كيفية متوسطة متشابهة في الكل **قوله** والقطران النازلة
في المطر فان قيل ما السبب في ان امطار الصفة حباتها في
الاكثر كبر قلنا لان الحر بها في الاكثر لايج عن الادحى التي هي مادة
الرياح الموجبة لاتصال القطرات **قوله** وان اثر فيها بعد صيرورتها
قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد واعلم ان البخار المنعقد بردا ان
كان بعد ارض الارض يكون جهة صغيرا مستديرا لذوبان زاويا به بالا ختكال
في الجواذ الذوايا يحصل في انضمام القطرات في التزوي وجمودها قبل تمام
الاتصال فاذا نزل محيكا ذاب الذوايا فيبقى صغيرا مستديرا وان
كان قريبا من الارض فسرعة برودة لا يذوب فيكون كبيرا محب غير مستدير
فان قيل ما السبب في كثرة البرد في الوبع والحريف في البلاد الباردة
دود الشتاء قلنا اجزاء الشتاء اذ يتم يكما نعلم انما احاطت به حرارة

حرارة اودج حارة احققن البرد الى باطن السحاب دفعة وانخذ البخار
قوله نزلت تذكر الاجزاء لغلظها مشقة فيحرق ما يداقها ويحكي ان
 صيا كان في صحراء فاصاب ساقية فسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول
 الكي بحرارتها واي حس كنت دارا في خدعة ثم شرف الله تعالى القدسية
 والدياسة الـ

فتسعد في الاشياء الدخوة في غير احراق
 وينفذ في الاشياء الصلبة مع الاخراق حـ قل انه ان وقعت على كيس ذهب
 لا يحرق الكيس ويذيب الذهب قال المحقق الشريف قد اخبرنا اهل التواتر
 بان الصاعقة وقعت بشيراز على قبر الشيخ الكبير ان عبد الله بن حفيظ قد ذكره
 فاذا ب قنديلا فيها ولم يحرق شيئا منها ونقل الحضرة المشار اليه عمله خلد
 ظله وثوق واعتماد عليه انه قال كنت مع جماعة في صحراء فوقع الصاعقة
 على سيف فيذيب عنه مقدار درهم ولم يضر اثارها في عمدة **قوله** وسبب الاحكام
 بها اشارة الى المذهب المختار وهو مذهب المشايخ في ان الاثار الظاهرة
 في الجوال العالي كقوس قزح والباله خيالات كعنى انه يرى صورة الشيء مع
 صورة شئ مظهره كالمراة فيظن ان الصورة حاصلة في نفس الامر وليس
 كذلك ذهب بعض الحكماء الى انها اود موجودة في الخارج وسبب حدوثها
 اتصالات فلكية وقوى روحانية اقتضت وجودها **قوله** وقوع اجرام شنة
 شفاف متفاربة غير متحدة فانه قال الشيخ قد تواترت من هذه النجمة فظهر لي ان
 السحاب الكور ليس صحيح ان يكون مرآنا الله لهذا الخيال وانما بنوك البصر عن
 هواء رطب مسرف في اجزاء صغار في الماء شفاف صافية كالزيت **قوله**
 بحث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الارض اهـ ولت ويمكن ان

بحدث القوس في ناحية الشمال في انصاف النهار ايضا حيث يكون غاية
ارتفاع الشمس في بعض البلاد الشمالية في غاية النقصان بحيث يكون
قوسه في الافق وكذا يمكن ان يحدث في ناحية الجنوب ايضا في انصاف
النهار حيث يكون غاية ارتفاع الشمس في بعض البلاد الجنوبية في غاية النقصان
فانهم **قول** عند وقوعها امام جسم كثيف فان الجسم اذا وقع امام مشيف
ينفذ فيه شعاع البصر فلم يمكن ان يرى فيه شيء **قول** ويكون وقوع تلك الاجزاء
الدسئية على الصفة المذكورة اى كونها شفافه متفاربة غير متحدة بالارصال
عندما يكون قوسه في الافق وقد يقع تلك الاجزاء على الصفة المذكورة عندما
يكون الشمس منتصف النهار وان كان نارا جدا فان الشئ قد حكي انه داي
حول الشمس له تامة في الوان قوس قزح ويكون تلك الاجزاء على وجه يعكس
الشعاع البصرى عن كل منها الى اسطح الشمس علم انه اذا وقع الضوء على جسم
قول ولا يكون عمودا عليه انعكس الى جسم آخر وضع منه كوضع المضي
بشرط ان لا يكون جهة مخالفه لجهة المضي كما يرى الانعكاس الضوئى
الشعاع النافذ في الكوة الواقع على صقل كالماء الى الجدار المقابل للكوة
والزاوية والحادة على سطح الصقل بن خطي الشعاعى والانعكاس يسمى
الزاوية الاول واذا تومر سطح هذه الزاوية قاطعا للصقل بحيث يحدث
على سطح ذلك الصقل خطا مستقيما يحدث عن حسي الزاوية الاولى
زاويتان يسمى احدهما وهي التي يلي المضي زاوية الشعاع والافرى زاوية
الانعكاس ومما يتبادران والاما كان ارتفاع النير مساويا لارتفاع الضوء
المنعكس لكنه مساو له على ما يشهد به ممارس المحاد الارتفاعات فاني قد تواترت
التجريد منى ان قوس الارتفاع بن الافق والضوء المنعكس شبهة ينعكس

بقوس الارتفاع الذي بنى الارتفاع والنيرويس في تساوي الراسين المذكورين
استحالة انعكاس الشعاع الواقع عمودا على نفسه والا لزم مساواة الجزء
الكل ولنعمل لما قلنا شكلا

هي الجسم النيز ودير ا ب ح هي المرآة والخط الشعاعي الواقع على المرآة
خطه و الخط الانعكاس الى الجسم الذي وضعه في المرآة كوضع الجسم النيز
هو خط د د فراوثة ك د هي الزاوية الاولى واذا توهم سطح هذه الزاوية
قاطعا للمرآة بحيث يحدث خطا غير يحدث زاوية ا د ه الشعاعية
لزاوية ح د د الانعكاسه واذا وقع خط الشعاع عمودا كخط ط د فلم
يكن منعكسا على د فيلزم ان يكون الزاوية الانعكاسية ا ع د د د
الجزء مساوية للزاوية الشعاعية ا ع د د د الكلهن وظهر
المطلوب وذلك ما ادناه **قوله** ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة التثنية
قلت هذا ليس في الشرايط بل الاجزاء الدشينة وان كانت كثيرة ملوثة
في الجولكن ينعكس الشعاع من الاجزاء التي وضعها في الداس بحيث ينعكس
الخطوط الشعاعية منها الى الشمس وهي جوار دائرة قوس قزح لا الا جزاء
الداخل في الدائرة والى الخارجة عنها **قوله** ادرياه على قطر الافق اي
ادرياه ذلك الخط المستقيم مع ثبات طرفه الذي عند جرم الشمس على قطر
الافق المار بديره ارتفاع الشمس الخط المستقيم المار بمركز الافق
المتش الى جهة عند تقاطع الافق دائرة ارتفاع الشمس وذلك بحيث
يحدث مخروط مستدير في التوهم راسه عند حرم الشمس في رسم عند
الاجزاء بذلك الخط محيط دائرة يكون تلك الدائرة قاعدة المخروط ويظهر
ذلك القطر منزلة سهمه واصل ابن حرم الشمس ومركز الدائرة الرئيسية

قلت لكن هذه الصورة مختصة بما اذا كان الشمس في الافق وتقسيم الافق
الدائرة المرتسية بنصفين ويرى القوس نصف دائرة واما اذا ارتفعت الشمس
في الافق مقدار افليس اره ذلك الخط المستقيم على قطر الافق بل على قطر الارض
واصلها بين حرم الشمس ومركز الدائرة المرتسية ما اذا بدائرة ارتفاع الشمس مقابلها
لقطر الافق عند مركز الارض لا على قوايم ح يرى القوس اقل من نصف الدائرة
المرتسية لانه كلما كانت الشمس اكثر ارتفاعا كان مركز هذه الدائرة اكثر انخفاضاً
وهو ظاهر عند التامل الصادق تامل **تدور** والمرأة اذا صغرت جداً بحيث
لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي بهذا الكلام اما بناء على مذهب ارسطو واتباعه
من الطبيعتين من انه انما يحصل الابصار بالعكاس صورة المرئي الى الوطوء
الجلدية التي في العين وانطباعها في جزء منها بتوسط الهواء المشق الذي
لا لون له فلا يستر او راء ذلك الجراوة راس مخروط متوهم لا وجود له
اصلاً فاعتدلة سطح المرئي واما بناء على ما ذهب اليه جمهور اليونانيين
من انه يخرج من العين جوهر شعاعي على هيئة مخروط مستديرة متحقق
في الخارج راسه في العين وقاعدته في المبرص ثم انهم اختلفوا فيه
على وجوه ثلثة الاول ان ذلك المخروط مصمت الثاني انه ملتهب من
خطوط مستقيمة شعاعية هي جواهر دقائق الثالث انه يخرج من
العين جوهر شعاعي دقيق كانه خط واحد مستقيم ينتهي الى المبرص
ثم يتحرك على سطحه حركة شريفة جداً في طول المرئي وعرضه فيحصل
الاحساس به لكن ذهب بعض الحكماء الى ان الشعاع الذي في
العين يتكيف الهواء بكيفية ويصير الكلالة في الاحساس وقال اللطام
في المباحث المسرفية رانا علم علما ضروريا ان العين على صغر ما لا يمكن

لا يمكن ان يجمل نصف كره العالم الى كنفيتها ولا ان يخرج منها ما يتصل بنصف
 كره ولا بد ان يدخل فيها صوة بصفة فالذهب الثلث طاهر الفساد وان
 لا تجب استدارته فيما بين الناس واقبالهم على قبولها ثم قال ومن المحتمل ان
 يقال الابصار شعور مخصوص وذلك الشعور حالة اضافية فني كانت الحكا
 سلية وسائر الشرايط حاصلة والمواقع مرتفعة حصلت للمبصر هذه الاشياء
 في غير ان يخرج من عينه شيء او ينطبع فيها صوة **قوله** مختلفة الالوان بحسب
 احتلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء على ذلك بعضهم بان
 الساحة العليا يكون اقرب الى الشمس وانعكاس البصر يكون اقوى فيرى حمرة
 فاصبع والساحة السفلى ابعد منها واقل اشراقا فيرى حمرة في سواد
 وهو الارجواني ثم يتولد فيما بينهما لون كداني يتركب من اشراق حمرة
 الفوقاني وكدر ظلمة السفلاني وذئف الشيخ هذه العلة في وجهين
 احدهما ان هذه العلة تقتضي ان يكون الاقرب ما صبح الحمرة ثم لا تزداد كذلك
 على التدرج الى ان يضرب الى الارجواني فيكون طرفه الاخر ارجوانا واما
 انفصال هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون بعضها متشابهة للحمرة
 وبعضها متشابهة للارجوان وبعضها متشابهة للكرائي فيعيد جدا
 والسالى ان تولد الكرائي بين الارجواني والاحمر لنا صبح بعد ايضا
 لان الكرائي لا مناسبة له مع واحد منهما لان تولده في الاصفر والاسود
قوله فان الناظر في المرأة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرأة كما
 يرى لون الكافور في المرأة الخضراء على غير ما ضمه يشهد عليه ما
 للحمرة فرى في تلك الاجزاء دايوة مضية محيطية بالفرد هي الهاله
 واذا التفق ان يوجد سمجيان على الصفة المذكورة احديهما تحت

الآخرى حدث هناك ما لم تحت ما لم ويكون النجاسة اعظم لانه اقرب السناد وعم
بعضهم انه راي سبع ما لم معا وحكى الشيخ انه راي حول القمر ما لم قوسا للون
وذلك اذا كان السما غليظا فتوشى في اداء الفؤ وعرض ما يوضح
القوس **قوله** يتحدث منه الكواكب ذوات الازناب والكواكب ذوات
الزوائد عدا ما اخر كما لم او حيوانية له قرون وقد يكون الاد احد السما
في عايط اللفظ فنظر عدا ما سود ما لم وقد حكى ان زمان المسيح عليه السلام
قد ظهر في ناحية الشمال قديما في القطب وبقي السنة كلها ثم رطير الظلمة
وسعت العالم تسع ساعا من الهناد الى اول الليل حتى لم يبصر احد شيئا
وكان ينزل في الجو مثل السيم والوما دو قد ظهر في زماننا هذا في ذوات
الاذناب مراد او بقي مد مدية حتى انه بقي مرة تسعة اشهر بقرسا وكان
يطلع ويغيب بالحركة اليومية على موازاة العدل ثم يظهر بعد مدية
ان له حركة خاصة في غير موازاة ثم يصغر حرمة ويضعف صوره بالتدريج
حتى ينعدم بالكلية **قوله** في الجواهر الشفافة قلت قال المحقق الشريف
في حواشي التوحيد الشفاف ما لا لون له ولا ضوء كاللؤلؤ والفسرد الشفافة
الشفاف بالالتمع الشعاع عن التقود فيه واللغة ساعة قال صاحب
الصحيح شفق عليه ثوبه شفق شغوفنا وشغوفنا اى رقى حتى يرى ما خلفه
وتوبس وشفاى رقيق وشف جسمه شفق شغوفناى يحل بعد
الشم والبا قوت ايضا في الجواهر الشفافة ما لا ساعة الا مصلاح
ولا اللغة اللهم الا ان يقال ان من في قوله في الجواهر الشفافة بيان للغير
فعلى هذا لا يرد نظر الشارح ايضا في كون الودصاص والذسق شعافا
قوله هي التي تحمل الجسم الغداسي الوارد على محلها الى جوهر اى جوهر

جوهر المحل والمراد بالاحالة خلق الصورة من الجسم الغدائي ولبك صورة
 العضو وذلك بان يحصل جوهر بدل المتخلك ويجعله غذا، بالفعل الهام بان
 يلصقه ولا بد ايضا ان يجعله عندما حاد جرامة شبيهة في القوام
 واللون والمزاج فان هذه امور ثلثة اذا اختلف بعض منها اختلف التغذية
 اما الاول وهو يحصل جوهر البدل فانه اذا اختلف كما في الانسان مثلا اهل
 البدن وظهر فيه الهكس واما الثاني وهو الالواق فانه اذا اختلف فيه ايضا
 عرض الاستسقاء اللحمي فان الغذاء فيه متبر عن العضو ولذلك يصير البدن
 سريل واما الثالث وهو التشبيه فانه اذا اختلف عرض البرص فان
 النسبة فيه مسند بديهي في اللون فعلى هذا يكون افعالها متعددة
 فوجب ان يكون هذه القوة ايضا متعددة بناء على اصلهم فالعادة
 كما يكون عبارة عن مجموع تلك القوى الثلثة التي هي المحضة لجوهر البدل
قوله والمثبته وقد يقال ان يحصل جوهر البدل فعل قوة وكذا لا انما
 فعل قوة اخرى فان في الانسان مثلا تحصل جوهر المتخلك انما هو فعل
 صفة الكبد والالصاق فعل حاذب العضو واما العادة ففعلها ليس
 التشبيه **قوله** والحق ان الزيادة في السن ليست على التاسب الطبيعي
 قد ذكرنا ما فيه في تعريف النخوة واما قوله في الحاجة الى قوله الى ان يبلغ فيه
 ان الورم كما يخرج بفيد الاقتصار على التاسب الطبيعي يخرج بهذا القيد
 ايضا فلا يتعين للاستدراك وايضا ينبغي ان يورد ههنا قيدا يخرج
 المتخلك ثم اعلم انه ذكر الامام في المباحث المسرقية ان فعل العادة
 اي اداء الغذاء الى العضو والاصاق ويشبهه والناس في فعلها هذه الافعال

الثالث بحيث يكون الوارد مساويا للمتحلل والسا مه بفعل اريد المتحلل
واذا كان كذلك وجب ان يكون السا مه هي العادة لان القوة اذا كانت
قوة على فعل كانت قوة ايضا على مثله فاذا كان الجزء الزايد مشابها
للاصل والقوة العادية قادرة على تحصيل الاصل وجب ان يكون قادرة
على تحصيل الزايد فعلى هذا القوة العادية هي السا مه الا انها في الابتداء
يكون قوة فيكون قادرة على ايراد البدل والزايد معا وبعد ذلك يضعف
عن الزايد ثم عن الاصل ايضا كما ذكر في ضرورة الموت واعترض بان
الشيخ قال في الشفاء ان العادية اذا تغردت وقوى فعلها وكان ما يورده
اكثر مما يتحلل فانها يزيد في عرض الاعضاء وعمقها زيادة طاهرة بالسمين
ولا يزيد في الطول زيادة يعتد بها واما الثامه فانها يزيد في الطول
اكثر كثيرا مما يزيد في العرض والزيادة في الطول اصعب من الزيادة
في العرض وذلك لان الزيادة في الطول محتاج فيها الى ينفذ الغذاء في
الاعضاء الاصلية من العظام والاعضاء وينفذ في اجزائها طولها والزيادة
في العرض قد يحصل سرية اللحم وبعده العظم في غير حاجة الى ينفذ
شيء كثير فيه وحركه وبهذا الكلام منه يدل على تفاوته وان العادية
اذا كانت قوة وكان ما يورده اكثر من المتحلل فانها يزيد بالسمين اي يزيد
في الاعضاء الدموية دون المنوية لان السمين لا يكون الا فيها والثامه يزيد
في الاعضاء المنوية دون الدموية والدليل على هذا حصول السمين بعد سن الوقوف
ولا نموج وحصول النوب دون السمين في الصبي المهزول فلو كان السمين
والنوم قوة واحدة لم تختلف احدهما عن الاخر ويكنى ان يقال بقره

نصره لا امام ان النمو انما يتخلف عن السن بعد الوقوف لما يجب الاعضاء
 المنوثة ولا يقبل الامتداد بالنمو لتخليد الطوبة العزرة التي ليس لها خلق واما
 الاعضاء الدموية فانها وان كانت محمل وطوباتها ايضا لكنها يتخلف عنها
 الرطوبات الغدائية فلا تحف بحيث لا يقبل الامتداد بالسن فلذلك
 يحصل من الغدائية السن بعد الوقوف دون النمو واما الصبي المهرول
 فانما يتخلف فيها السن عن النمو لان اهتمام الطبيعة بتكميل الاعضاء
 المنوثة الاصلية اشده من التسمين فيصرف الغدائية ما يزيد عن بدل التخلل
 من الغذاء الى انما الاعضاء الاصلية المنوثة قبل ان يجب ويبطل استعدادهم
 للنمو وهذا انما يتم في الصبي المهرول القوى الحرارة حتى يكون التخليل
 من يده كثيرا جدا فلا يبقى من الغذاء الوارد على بدنه بعد صرفه الى بدل
 التخلل وانما الاعضاء المنوثة ما ينفق الى تسمين بدنه بخلاف الصبي البارد
 المتواضع فانه حيث كان التخليل في بدنه قليلا بقي الغذاء الوارد على
 بدنه باخذ في بدل التخلل والايما والتسمين **قوله** ولا بد من قوة تحريك الغذاء
 لانه ليس بلا حقا بكل واحد من الاعضاء والا جابيا اليه بالذات فلا
 بد من قوة تحريكه اليه حتى يحصل فيه ويفعل ذلك بليف طويل خلق في
 العضو الذي يكون القوة الحاذية فيه بان يتعلق بالمحذوب كالجماد
 في حديد الاشياء بيدك اليك **قوله** فلا بد من قوة اخرى يحسك في موضع
 الاستحالة اذ موضع الاستحالة ليس مكانا طبيعيا له حتى يتوقف في نفسه
 الى اخرى اسن النمو هو الى زمان يكون وطوبة الفرور اذ قد حفظ

الحرارة العذيرة فتبقى كحفظ الحوارة العذرة والنمو ايضا فان الغواثا يكون
بتمديد الاعضاء والتمديد انما يمكن يتوفر الرطوبة لان البدن بسببها يكون
قابلا للهيئات المتعددة بسهولة وذلك قريب الى ثلثي سنة وبعدهم
الى خمسة اقسام سن الطفولية وهو ان يكون المولود غير متعد الاعضاء
للحركة والنهوض وسن الصبي وهو بعد النهوض وقبل الشدة وان لا
يكون الاشياء قد استوفت السقوط والنبات وسن الرعع
وهو بعد الشدة وسن الاسنان وقبل المراهقة الى الاحلام
وسن الزفاف وهو ان يبلغ الى ان سل وجهه وسن العى وهو
ان يبلغ الى ان تعف الغواث

